

منهج الاقتصاد في القرآن



منهج القرآن

في الاقتصاد

منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية
رجب 1399 ـ من وفاة الرسول ﷺ
الموافق شهر النوار. (فبراير 1990 م)

زيدان عبد الفتاح قعدان

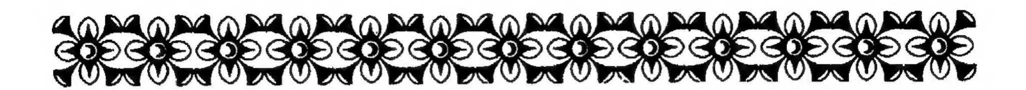




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة



لا يشك أحد، بأن مسيرة الإنسان في الكون لا تسير على وتيرة واحدة، بل هي متطورة ومتغيرة بتغير الفوارق وتطور الإمكانيات. وهذا الأمر لا بد أن ينسحب على حياته المادية، أو الإقتصادية، وإزاء ذلك التطور الحياتي المتغير فإنه لا بد من وجود إطار معتدل يحدد مسيرة الإنسان العاقلة ـ في هذا الكون، وإلا لأصبحت مسيرته فوضوية، ينقصها الهدف، والغاية المثلى، الأمر الذي يجعله دائم الاضطراب في اختيار الوسائل الحياتية.

أما حين يتحدد الإطارَ العاقل للسلوك الإنساني، فإن الإنسان يصبح حرّاً طليقاً ضمن ذلك الإطار.

ولا أحد طبعاً، أدرى بصنعة الإنسان إلا الصانع الأول والأخير للإنسان، فهو الوحيد الذي يعلم بما هو صالح للإنسان.

من هنا جاء بعث الرسل، مبشرين ومنذرين، ولو أنهم كانوا، بادىء ذي بدء، يعرّفون الناس بخالقهم الأول الأمر الذي لم تتضح فيه الأهداف المادية والاقتصادية إلا بعد مرور زمن ليس بالقصير، فكانت الكتب الأولى التي جاءوا بها تختص بقضايا جزئية. . محدودة الأثر والإطار. . وتتراوح بين الدعوة للتوحيد الإلهي ونبذ الوثنية والأوثان أو التنديد، بين الرسالة والأخرى، بالطغيان المادي، والفساد في الأرض أو بخس الناس أشياءهم (رسالة شعيب)، لما تطورت البشرية وأصبح لديها القدرة على القبول والاستيعاب جاءت الرسالة الختامية شاملة كاملة، فكانت دستوراً حياتياً يعالج المشاكل الروحية التوحيدية ويعالج المشاكل الحياتية المادية، فبينت مساوىء الطغيان المادي، ومساوىء الإسراف والتبذير ومساوىء الاستغلال والتطفيف وبالمقابل دعت إلى العمل والسعي في الأرض لإعمارها والأكل من

خيراتها، فكان ذلك يمثل الجزء الاقتصادي من حياة الإنسان.

والحق أننا لا نطمع من هذه الدراسة وضع نظريات اقتصادية بحتة من خلال القرآن إلا أننا نطمع باقتصاد يلتزم بخطوط القرآن العريضة، فهذه مهمة القرآن، أما مهمة العقل فهي تفصيل تلك الأفكار والخطوط دون شطط أو غلو. وبهدي القرآن وبمجهودات العقل يمكن وضع أكمل نظرية اقتصادية ـ في الإنتاج والتوزيع والإنفاق ـ فالقرآن يدعو إلى التوازن الحياتي ـ ملبياً مطالب الجسد ولا ينسى مطالب الروح.

والقرآن ـ يريد الاقتصاد عادلاً، تطال خيراته ومواده البشرية كلها، وحتى الأجيال القادمة منها.

والقرآن يريد استخداماً مثالياً للمواد دون إسراف أو تبذير.

والقرآن يريد عملاً اقتصادياً شريفاً في الوسائل وأخلاقياً في الأهداف وهو يريد عدلاً في التوزيع إن في العمل أو في ثمار العمل.

والقرآن يريد اقتصاداً شاملاً لحياة الإنسان الأولى والثانية. فهذا مبدأ من مبادىء القرآن المثلى.

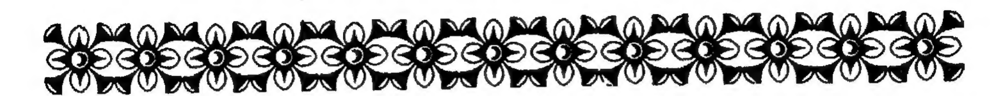
﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَيكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ. وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيا﴾ [القصص 77].

والقرآن يريد إنتاجاً طبيعياً ليستثمر الأرض وخيرات الأرض، ويريد إنتاجاً عقلياً وعلمياً يصنّع المواد ويخلق المنافع أو يزيدها. نعم هذا ما يريده القرآن من الاقتصاد، وهذا بلا شك جوهر الاقتصاد في الفكر والسلوك ـ الأمر الذي يؤكد أن علم الاقتصاد كان ينمو مع نمو البشر، لا بل هو قديم قدم البشرية نفسها.

فكذا الدرس الأول في الاقتصاد كان مع آدم في الجنة وهو الاختبار الأمثل بين البدائل والحاجات.



التفسير المادي للاقتصاد



في كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» ذكر آدم سميث عن علم الاقتصاد وهو يعرّفه ـ (بأنه يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني مادياً). .

أما جون ستيوارت ميل ـ فيقول هو الآخر في كتابه (تعريف الاقتصاد السياسي) عن علم الاقتصاد ـ بأنه العلم الذي يقتفي أثر ذلك النوع من قوانين الجماعة التي تنشأ من عمل بني الإنسان في سبيل إنتاج الثروة).

أما ألفريد مارشال فيقول: «إنه العلم الذي يدرس الإنسان في حياته العادية».

أما أدوين كانان فيقول: «بأنه العلم الذي يدرس الأشياء المتعلقة بالرفاهية المادية لبني الإنسان».

ويقول ووكر ـ إن الاقتصاد السياسي ـ أو الاقتصاد ـ هو اسم ذلك الجزء من المعرفة الذي يتصل بالثروة.

وقال Wicksteedعن الاقتصاد (بأنه دراسة المبادىء العامة لادارة الموارد الخاصة بالفرد والأسرة والدولة).

أما Wicksell فيقول: (هو كل محاولة جدية لاشباع حاجة مادية).

ونلمس من هذه التعريفات أنها ـ تتفق على المبدأ المادي لعلم الاقتصاد ولا ذكر فيها لنوعية الوسائل التي توصل إلى الغايات المادية، وكأنها تضرب صفحاً عن الجانب الأخلاقي في حين الوصول إلى تلك الغايات، ولا أبالغ إذا قلت إنني أشتم

من فحواها إباحية السلوك الاقتصادي، أياً كان نوعه، وربما كان ذلك الفكر يؤسس لمبادىء رأسمالية. . دعه يعمل. . دعه يمر. .

وهذا ولا شك تنكر واضح لمجهودات الرسل والمصلحين والأنبياء الذين جاءوا من أجل مجابهة الوثنيات المادية بعد أن انحدرت الأمم الدرك الأسفل من مستنقع المادية. . نفس الذي يحدث مع هؤلاء الذين ينظّرون لفكر استغلالي ظالم يحل الحرام ويحرم الحلال. من أجل سراب مادي رخيص. . وإن هذا ليذكرنا بالعهد الفرعوني الرأسمالي وكيف عاث في الأرض فساداً وباع القيم والأخلاق وتنصل للرسالات. رغم أن رسالة موسى كانت من أجل محاربة ذلك الطاغوت المادي ـ الرأسمالي.

والمتأمل في الفكر الإنساني وتاريخ الرسل والأنبياء يلمس وبدون تعب أن الطغيان المادي كان سبباً رئيسياً لبعث الرسل والمصلحين، فكلما طغت أمة وأفسدت في الأرض ـ إن في الميزان وبخس أشياء الناس أدنى الحقوق، أدنى التبذير والإسراف بموارد وثروات الشعوب. . نعم كلما فعلت أمة مثل ذلك استبدلها الله بأمة أخرى ـ غيرها حتى جاءت خير أمة، أمة القرآن، والتي قلبت موازين القوى، يوم كانت ملتزمة بالمبدأ والفكر القرآني السليم، إن في الاقتصاد أو في الأخلاق أو في العلوم.

فالاقتصاد لا يجب، بأي حال من الأحوال أن ينأى بعيداً عن حياة الإنسان الروحية وقيمه وأخلاقه، بل لا بد من الالتزام بكل القيم الإنسانية والأخلاقية. وما الاقتصاد إلا الموازنة بين سلوكيات الأفراد. . كما هو الموازنة بين البدائل المادية.

والحق ـ انتقد الكثير من المفكرين بعض تلك التعريفات فلنستعرض مثالاً منها أو اثنين:

(ينتقد البروفسور رويتر في كتابه «طبيعة علم الاقتصاد ومعناه» معظم التعريفات وبوجه خاص التي تركز على الناحية المادية) فيقول عن علم الاقتصاد:

(بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة).

حتى هذا لم يسلم من النقد . . .

«. . . لأنه لا يهتم بنوعية أو طبيعة الحاجات التي يبغي الإنسان إشباعها ـ مشروعة أو غير مشروعة، طيبة أم سيئة، إنسانية أم غير إنسانية».

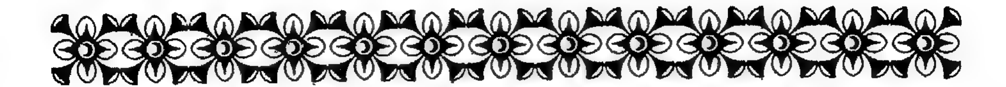
وهكذا نرى أن المعيار المادي أصبح الأساس في حياة الماديين بل وتنافسوا من أجل ذلك المعيار، كيف لا وهو في عرفهم السعادة والتقدم والحياة المثلى. . . ونسوا أن هذا المعيار هو وسيلة الشيطان للفتنة ودليلنا على ذلك أن الشيطان كان شريكاً في كل أعمالهم، لا بل دخل معهم في شركات متنوعة. تحمل ألف اسم واسم فدخل أولئك والشيطان في شركة لتصنيع الخمور وأخرى للبيرة والمخدرات وثالثة لأدوات القتل ورابعة لتصنيع قنبلة هيروشيما وخامسة. . وسادسة. . . فكأن الاقتصاد الذي ينظّرون له هو لإشباع حاجات الشيطان، فالخمرة والبيرة رجس من عمل الشيطان، والقتل والسرقة من الفواحش التي لا غفران لها ـ لأنها من وحي الشيطان أيضاً. ولم يكتفوا بذلك بل بحثوا عن وسائل أخرى للإغتناء المادي كما يقولون، وجمع الثروة.

فلجأوا إلى الربا والسمسرة والعمولة والرشوة والاحتكار ورفع الأسعار. . وآخر موضة هي إلقاء السلع والمواد في البحر لئلا تنخفض الأسعار وتقل الثروة المادية.

ومضوا في غيّهم وطغيانهم وإسرافهم على أنفسهم، وإذا بربك لهم بالمرصاد. . فمن حيث لا يدرون وقعوا في الأمراض الاقتصادية التي تفشت في تلك المجتمعات كما يتفشى المرض في جسم الإنسان. . فظهرت أمراض اقتصادية منها البطالة، التضخم، ندرة السلع، الموت جوعاً، الانتحار، الشذوذ، إلى غير ذلك من أمراض اقتصادية، لا مجال لحصرها هنا.

نعم حصل كل ذلك في حمى الرأسمالية ومذهبها الحر ـ كما يقولون، فجمع الإنسان الأموال والثروة، وأسرف على نفسه ليحقق الرفاهية المادية التي تمثل الهدف النهائي في فكرهم الاقتصادي، وبالمقابل تراجعت القيم والأخلاق وكل ما يمت إلى الجانب الروحي بصلة.

ومثل ذلك حوت الأنظمة الشيوعية المادية فقد تنصلت تلك الأنظمة، أصلاً من القيم والأخلاق والدين، وكان دينها هو البحث عن المادة وزخرفها الرخيص. فالأولى أطلقت يد الإنسان حتى صار وثناً، والثانية أطلقت يد المادة حتى صارت وثناً آخر.



المذهب الرأسمالي



كان الهدف الأساسي المنوط بالمذهب الرأسمالي هو تحقيق الثروة والبحث عنها، وجمع المال وتكديسه، وبالتالي الرفاهية المادية؛ ولكي تتحقق تلك الأهداف أعطى الحرية المطلقة للإنسان في التصرف لتحقيق تلك الأهداف، كما يحلو له، وفكر السذج من الناس أن تلك، هي أسمى آيات الحرية، والانطلاق والسعادة الإنسانية، المال ـ الثروة، الحرية في جمعها، ولكن اتضح ومن خلال الممارسة والتطبيق أن الخاسر الوحيد في هذا المذهب هو الإنسان نفسه، ويمكن أن نوضح ذلك بنقاط معينة :

1 ـ المغالاة في الحرية الفردية، خاصة لا بد أن تؤدي إلى الفوضوية، الأمر الذي يعكسه القول ـ دعه يعمل ـ دعه يمر. . .

2 ـ والنتائج المترتبة على ذلك ظهور الصراع الطبقي بين فئات الشعب بسبب تمحور قطاعات من الشعب حول الفئة التي تشبهها فظهرت طبقة العمال الكادحين ـ في المصانع ـ وطبقة أرباب العمل وهم أصحاب المصانع والشركات.

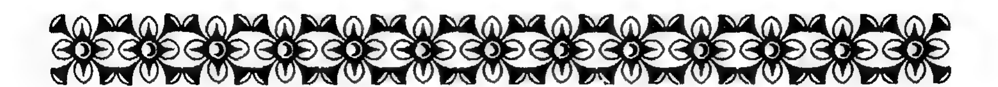
3 ـ انتشار الأمراض الاجتماعية من مثل الاستغلال والاحتكار والرشوة والمحسوبية في الدوائر والإدارات، كل ذلك جاء بالجريمة المنظمة إلى المجتمعات. .

4 ـ انتشار الرذيلة في أوساط الشعب وقد هوت الأخلاقيات الإنسانية بانتشار أماكن الدعارة والخمر والميسر. . . إلى غير ذلك من وسائل الاستغلال الأخرى.

5 ـ انحطت التجارة بوسائلها إلى درك لم تشهده من قبل، وأصبحت تلك الظاهرة سيئة الوسائل وسيئة الأهداف مما أفقدها المعنى الحقيقي لها والحق، كان

المتضرر الوحيد من ذلك، هو الإنسان الكادح العامل مقابل أجر زهيد، ليستغله صاحب العمل من ساعات الفجر الأولى حتى الساعات المتأخرة من الليل ـ وهو تحت وطأة القهر والاستغلال، وهذا هو الذي أبرز الظاهرة العمالية في المجتمع الرأسمالي التي رفعت صوتها وصرخت دون إجابة من أحد لوقف هذا الاستغلال والعسف والجور والقهر فبرز إثر ذلك المذهب الشيوعي . . .

المذهب الشيوعي



جاء هذا المذهب ليصلح الحال وإذا به يفسد الحال ـ كيف لا وهو يحاول أن يصلح إصلاحاً ولا يغيّر تغييراً شاملاً، إنه يبحث عن حقوق العمال المادية أو عن الإصلاح المادي وكفى، ولكنه لا ينتبه للجانب الروحي الذي هو الأساس في إصلاح النفس الإنسانية، إنه لا يبحث عن المبادىء والقيم والأخلاق وأسس الدين ـ فكان ارتباطه بالمادة ولا شيء غيرها، لذا كان وثني العقيدة مادي الوسيلة والأهداف، وفعلاً، تزعم هذا الفكر كارل ماركس، وأول عمل قام به هو هدم العقيدة والدين فقال: الدين أفيون الشعوب ـ ربما لتحرير الإنسان من القيود الدينية، وإذا به يضعه في براثن القيود المادية فاعتنق الشرك والإلحاد رغم أنه يبحث عن العدل والمساواة والحقوق للعمال ـ ولله في خلقه شؤون ـ يجمع النقيض ونقيضه في كيان واحد وفكر واحد، وفعلاً كان. . . وانتصرت الشيوعية في كثير من الأمصار والبقاع، وهي متأثرة ببريق العدل والمساواة، وإعطاء الحقوق للطبقة العمالية الكادحة (البرولوتاريا). ولا نريد الخوض في المذهب الشيوعي البحث وكفانا منه بعض العناصر:

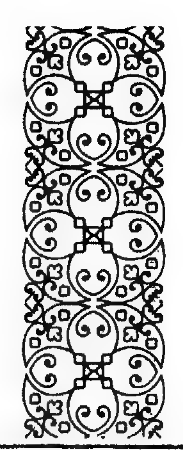
أولاً: هذا المذهب كان هاجسه الوحيد الحقوق العمالية والبحث عنها وإيصالها للعمال بعد انتزاعها من أرباب العمل.

ثانياً: أحدث انقلاباً في السلطة طبعاً في الشكل لا المضمون فبدل سلطة الفرد وضع سلطة الطبقة محلاً لها.

ثالثاً: انتزعت الملكية الخاصة من الأفراد وأصبحت الملكية للدولة فهي التي تملك كل شيء ـ أو بالأحرى الطبقة لا الدولة ـ.

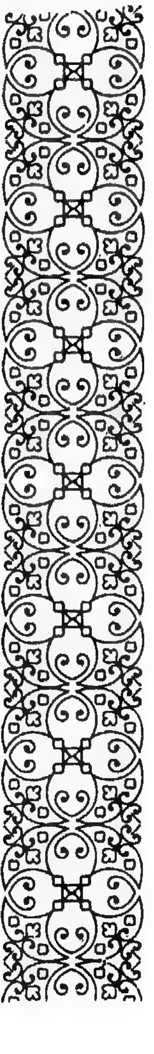
رابعاً: أنكرت الدين والعقيدة جملة وتفصيلاً.

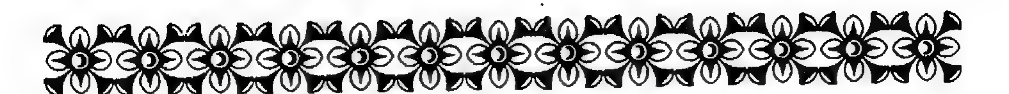
والحق يمكن القول إنها نقيض الرأسمالية، وفعلها بمثابة الفعل المنعكس لما فعلته الرأسمالية، والفرق أن الأولى تدور في فلك الفرد إلى درجة التأليه، والثانية تدور في فلك المادة إلى درجة التأليه، والنتيجة واحدة وهي وثنية العصر الحديث بكل ما تحمل الوثنية من مساوىء في القيم والأخلاق، وحتى في الحقوق الإنسانية التي تدهورت في حمى النظامين أو المذهبين.



معنى الاقتصاد في القرآن

التفسير الطبيعي للاقتصاد





الدرس الأول في الاقتصاد



عندما أوجد الله الإنسان، وأسكنه فسيح جناته، رسم له الطريق الاقتصادي ـ المتوازن ـ وقد أبرز القرآن ذلك بآيات واضحة لا تحتمل اللبس أو الغموض. وكأن آدم ـ الأب الأول ـ قد وُضع نموذجاً للاختبار والتجربة ـ ومن فضل الله علينا وعلى الناس جميعاً أن تلك التجربة الحياتية مرسومة بخطوط من نور ـ وما زالت ـ في القرآن الكريم. قال تعالى:

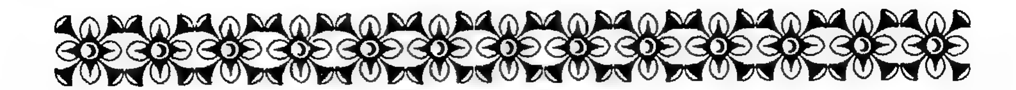
﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف 19].

وهكذا تم وضع آدم ـ وزوجه، على المحك ـ فالموقف الذي وجد فيه وزوجته كان متكاملاً في الأسباب والنتائج... ولكن الخلل والخطأ الذي حصل هو بعد الخروج عن الدائرة المثالية المتوازنة والتي تتمثل في قوله تعالى في مكان آخر من القرآن...

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [سورة طه 118 — 119].

إذن الخطيئة الكبرى في التعامل المادي الحياتي وحال الخروج عن الدائرة الاقتصادية المتوازنة المعتدلة. ففي الالتزام بالنصوص والحدود، النجاة والفوز، والخروج عن ذلك يكمن فيه الخلل والإفراط والإسراف «والله لا يحب المسرفين» فكانت الفضيحة الكبرى بوحي من الشيطان ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ..﴾ [الأعراف 22].

ومن العجب العجاب أن السالكـين في طريق الإسراف والتـطرف، في أي عصر من العصور، كان مصيرهم الخزي والعار والسقوط في الرذائل التي تكشف سوءات الإنسان. ومن ثم تعريه فيظهر للناس جميعاً كذبه واحتياله ومكـره وفساد خلقه. . وكل ذلـك يمثل سـوءات الإنسان. وليس المقصـود بها ـ طبعـاً ـ العورة المعروفة ـ فكل شيء ينال من شخصية الإنسان وسمعته بين الناس ـ لهو بمثابة عورة من عورات الإنسان.



التوازن والاعتدال والعدل

وهكذا سنعرف من القرآن ـ أن السلوك الاقتصادي الذي يرتضيه الله لنا، هو السلوك المتوازن والذي رُسم بوضوح في آيات القرآن الكريم.

وقد ظهرت ملامح ذلك في عدة أمور ـ كلها تشكل المنهج المتوازن والمعتدل للقرآن.

ففي العبادة ـ قال تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ. . .﴾ [البقرة256]. حتى أن مجمل العقيدة الإسلامية والسلوك الإسلامي وكذا الأمة التي تسلكه، وصفت بالأمة ـ الوسط وكأنه يريد بذلك أن يقول أن هذا هو السلوك الوسط المقتصد ـ المعتدل ـ والمتوازن.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطاً. . .﴾ [البقرة 143].

وفي القول: قال تعالى ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ. . .﴾ [الأنعام 152].

والعدل هو الركيزة الأساسية للاقتصاد لأن الاقتصاد يعني أول ما يعني اختيار البدائل المثالية والعدل في القول أو العمل هو الأمر الذي لا يجادل فيه لا صاحب الحق ولا المدان بالحق أي أن العدل هو بمثابة إشارة الميزان التي تنصف بين الناس، لذا وُضع الميزان والقسط في مرتبة واحدة ﴿. . . وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام 152].

وفي مكان آخر يقول ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ

وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ. . .﴾ [المؤمنون 1 — 2 — 3].

وهنا يدعو إلى الاعتدال في القول والعدل فيه حتى أن الرسول العظيم قال في أحد أحاديثه «قل خيراً أو اصمت. . »

واللغو في القول: هو الخروج عن المألوف في القول.

أما الاقتصاد في المشي، فقد قال تعالى: في سورة لقمان / 19 ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ. . .﴾ والمشي المعتدل هو البعيد عن الخيلاء في الأرض أو الكبر فيها، ووصف ذلك بالسلوك المستقيم. . أما السلوك المتطرف فهو الذي يبغضه القرآن كما يبغضه الله والإنسان ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[لقمان آية 18].

وفي الطعام والشراب هو نفس الخط الذي رسمه الله في كتابه العزيز، إنه الخط المتوازن المقتصد ـ أو الوسط والمعتدل ـ وهذا ما يرد على الذين يقولون إن القرآن يدعو إلى الحرمان والتقشف والزهد المبالغ فيه.

الحق أن القرآن لا يدعو إلا إلى التوازن بحيث يحل الحلال ويحرم الحرام ويضع بين الحلال والحرام خطاً بيّناً هو خط الاعتدال أو هو إشارة الميزان. . . فها هو يتساءل:

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. . وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾

[الأعراف: 32].

قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ. .﴾ [الأعراف 32] وفي مكان آخر يقول ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف 31] وعليه فإن كل شيء مباح وحلال ضمن ما أحل الله ولكن دون إسراف أو تقتير، وأما الذي حُرم على الإنسان فهو:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ. . .﴾[الأعراف من الآية 33].

وهناك آيات مفصلة بالمحرمات نذكر منها قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُواْ أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ . . ﴾ [الانعام 151].

تلك هي الملامح الرئيسية لدائرة الحلال والحرام أو دائرة التوازن الحياتي، وهي متكاملة الشكل والمضمون، تأتي على متطلبات الجسد ولا تنسى متطلبات الروح، تعطي للحلال حقه وللحرام حقه. .

وكل ذلك مترجم إلى حياة متكاملة مادياً وروحياً وبينهما سلوك واضح بيّن في العمل والإنفاق.

ففي العمل قال ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ . . فَانتَشِرُواْ فِي الْأَرْضِ . . ﴾ [سورة الجمعة 10]. أي لا بد من العمل الروحي أولاً لينال العمل المادي التزكية والتطهير، إضافة إلى أنها فترة للتأمل والراحة. بين خطوة وخطوة ومرحلة عمل وأخرى. هذا هو التوازن المثالي في الحياة، إذ لا يعقل أن يبقى المرء مكباً على عمله ليلاً ونهاراً، فلا بد إذن من فترة للراحة والهدوء والتأمل، وهذا هو التقسيم المثالي للزمن، فترة للسكون والبيات وفترة للحركة والنشاط والإنبعاث. .

﴿وَجَعَلْنَا الَّيْلَ لِبَاساً * وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً﴾ [النبأ10 — 11] وفي الإنفاق. . لا بد من الحيطة والحذر وأخذ الجانب المعتدل في ذلك ـ فخير الأمور أوسطها، قال تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً﴾ [الإسراء 29]

وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان 67].

مضمون الاقتصاد الأخلاقي

وهكذا يمكن القول أن كلمة الاقتصاد تأخذ عدة معان جميلة في القرآن.

فهي تأخذ معنى التوازن، ومعنى الاعتدال، ومعنى الوسط في الأمور، أي الاختيار الأمثل للبدائل، وهذا هو ميزان الحق، بين نقائض الأمور، الصغير والكبير، والغني والفقير والعدل والظلم، والأنثى والذكر، والليل والنهار، والشر والخير، والطويل والقصير، والقوي والضعيف، واللينّ والشديد، والسهل والصعب، والظالم والمظلوم، والحاكم والمحكوم، . . . إلخ.

وإن كان البحث في الشكل الاقتصادي أمره مختلف عن ذلك فإنه بالتالي، بحث في الشكل المادي ـ الحياتي للإنسان. . لإرجاع الأمور إلى نصابها المعتدل. . والحق إلى شخصيته. فالعمل ضمن هذا الإطار وإن كان اقتصادياً بحتاً إلا أن الأمر لا يخلو من المعان الأخلاقية في ذلك. .

فالعدل بين الناس. . وتوزيع الحقوق. . والتزام القول الحق كل تلك الأمور. . هي من سبيل التوازن بين الأشياء والاعتدال والاقتصاد في الأشياء. .

قال تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّـٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان 32]. أي ينحو جانب الاعتدال وقال:

﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة 66]. والاقتصاد الأخلاقي هو غاية الإنسان الحر النبيل الشريف ﴿وَعَلَى اللهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل آية 9].

والعملية الفريدة تلك التي يتضمنها الاقتصاد الأخلاقي جاءت من أن الإنسان لم يخلق وحيداً في هذا العالم، وإنما هو يتعامل مع موجودات تُرتب عليه علاقات محددة ومتوازنة. . فعلاقته مع ماديات الكون لا بد أن تترك آثاراً في علاقاته الأخرى ـ مع خالقه مثلاً أو مع أخيه الإنسان ـ والموازنة تلك ـ هي من صميم الاقتصاد الأخلاقي المتوازن الذي يعطي كل ذي حق حقه.

والحق الذي نعنيه هو مضمون الاقتصاد الأخلاقي . .

فإن كان مادياً فلا بد من الاستخدام الأمثل للمادة ودون إفراط أو تفريط. . وفي توزيعها بالعدل والقسطاس، وأي خلل في ذلك الاستخدام وذلك التوزيع لا بد أن يترك آثاره السيئة في العلاقات الأخرى التي أشرنا إليها، إن مع الخالق أو مع الإنسان الآخر ـ إن لم يكن ضمن هذا الجيل، ففي الأجيال القادمة ـ فثروة الكون ومادياته هي ملك الإنسان عبر مسيرته الطويلة. .

وإن كان معنوياً فلا بد من الالتزام بذلك الحق المعنوي. . ونحن نمارس الحق المادي. . أو العمل المادي. . فمشروع الخمر ـ في بلد إسلامي يمنع فيه الخمر مثلاً ـ لا بد أن يحقق أرباحاً طائلة على المستوى المادي، من ثم يحقق قوة شرائية عظيمة لأصحابه. . من بيت فاخر وسيارة. . وأطيان. . ومواد استهلاكية وكماليات أخرى ـ تدخل ضمن صميم الشكل الاقتصادي ـ المادي والتأثير سلباً في الحياة. . ولكن العنصر الآخر ـ في العملية المادية تلك ـ والتي تشكل مشروعاً اقتصادياً ـ هو العنصر الروحي ـ الذي يردع الإنسان، ويجب أن يردعه عن فعل ذلك وعمله، الضبط والموازنة بين عنصري المادة والروح هما من صميم الاقتصاد الأخلاقي، الذي رسمه القرآن بخطوط بارزة لا تقبل اللبس والغموض.

وذلك مثال واحد للمشروع الاقتصادي العصري، ولكن هناك أمثلة أخرى ـ متعددة نعيشها وكلها تندرج في البنيان الاقتصادي الحديث، الذي وُضعت له الأسس والقوانين الاستغلالية ـ كيف لا ـ وهو يقنن لأوضاع اقتصادية هكذا خصائصها. . فالشكل الاقتصادي الذي يطال هذه الأمور الاقتصادية المادية ـ لا بد أن يمر أولاً عبر القرن الأخلاقي القيمي لتنحية الشوائب ـ بادىء ذي بدء هذا في

منهج القرآن الاقتصادي.

والاقتصاد - كما رأينا - كلمة جميلة في القاموس القرآني لا يجب أن نخلطها بمعان - مادية مشوهة - وافدة بذيئة بحيث نحوّل الاقتصاد الأخلاقي إلى اقتصاد لا أخلاقي - مادي وحسب. .

فيصبح كما الجوزة التي أُفرغت من اللباب - والتي أصبحت فارغة لا معنى لها.

فالاقتصاد، إن أفرغناه من معاني الاعتدال والعدل والقسط، والتوسط في الأمور. . . يصبح استغلالاً مادياً سواء لسلع أو للإنسان، ومن ثم إنكار قوانين السماء، لا بل-وجودها ذاته، هذا هو الذي فعله الإنسان في النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي فالرأسمالية أطلقت العنان للفرد يعمل كما يحلو له، ووضعت القيم والأخلاق على الرف وهي تقول: الدين لله، أو في الكنيسة، وكذلك القيم والأخلاق وكذلك الشيوعية التي أنكرت ذلك كله جملة وتفصيلاً - فالمادة في عرفها - كل شيء حتى الإنسان أخذ يدور في فلك المادة - وليس العكس -.

والآن لنضرب مثلاً، من القرآن، عن المشروع الاقتصادي غير المتكامل - مادياً وروحياً - والمثل الذي نضربه هنا بمثابة محاورة بين رجلين، وكأن أحدهما يعمل في ظل النظام الرأسمالي الملحد والآخر يعمل في ظل النظام الإسلامي المؤمن:

قال تعالى:

﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنَ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً * كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَراً﴾ [الكهف 32 — 33]. تلك هي صفات ومزايا المشروع الذي يملكه الرأسمالي الملحد ويتكون من مزرعتين من أعناب ونخيل وزرع ومياه جارية وقد أينعت بالخضرة وحان قطاف ثمارها. . ولكن ما الذي فعل هذا مع صاحبه. . لنرَ ونسمع. . .

﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ

نَفَراً * وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَداً﴾ [الكهف 34 ـ 35].

وهكذا يفاخر بمشروعه على صاحبه ويتعالى عليه منكراً أن أحداً ما كان له الفضل في ذلك، يضاف إلى ذلك أنها بداية السيطرة والاستعلاء والغرور وهي الأنانية ذاتها التي تتسم بها النظم الاقتصادية الرأسمالية، يضاف إلى ذلك إنكار صاحب الفضل في فضله وهي بداية الإلحاد لا بل الإلحاد بعينه حين قال: . . . . **ما أظن أن تبيد هذه أبداً. . .**

﴿وَمَا أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً. . .﴾ [الكهف 36].

أما صاحبه فيردعه ويقول له وهو يحاوره. .

﴿. . . أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّيْكَ رَجُلاً. . .﴾ [الكهف 37].

وليستطرد بالقول:

﴿لَّكِنَّا هُوَ الله رَبِّي وَلاَأُشْرِكُ بِرَبِّيَ أَحَداً * وَلَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتُ مَا شَآءَ الله لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَل مِنكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ. . .﴾ [الكهف 38 — 39 — 40].

من هنا نرى أن أي مشروع اقتصادي إسلامي لا بد أن يعترف صاحبه أنه أولاً ـ من فضل الله ـ ومن ثم يُنْفَق في سبيل الله لا في سبيل الكبر والخيلاء أو في سبيل الطاغوت وخدمة الشيطان. لأن أي مشروع اقتصادي لا تكون تلك خصائصه هالك لا محالة بسبب من الله مباشر أو لسبب من الله غير مباشر.

﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَاأَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّيَ أَحَداً﴾ [الكهف 42].

صحيح أن المشاريع الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والشيوعي قد أحرزتا تقدماً لا يضاهى إلا أن النتيجة كانت وبالاً على الإنسان وحقوق الإنسان وسعادة

الإنسان. . فالتقدم المادي ليس معياراً للسعادة التي ينشدها المجتمع البشري وإنما المعيار ـ هو حقوق الإنسان وسعادته ـ وإلى أين وصلت. . لأن الإنجاز المادي سرعان ما ينهار عليه فإن المقارنة لا يمكن أن تقوم بين نظامين ملحدين لأن المقارنة تكون مادية بحتة، وكل ذلك يجري وسيبقى يجري مادام النظام الاقتصادي الإسلامي غائباً عن الساحة ـ في ظل العسف والاستغلال من قبل قوى الشر والطغيان العالمي، يضاف إلى ذلك التهاون والتكامل الذي أصاب هذه الأمة. . وإلى أن تنتصر الأمة على نفسها وتعيد الأمور إلى نصابها ـ لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ـ ساعتها يمكن أن نقول هذا هو المجتمع المثالي وهذا هو الاقتصاد الإسلامي العادل، الذي نفخر به أمام العالمين. . والذي تلك خصائصه.

وعلى ذلك سنرى أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد متكامل يطال الدنيا والدين ـ أو الدنيا والآخرة ـ وهو الذي يخدم الإنسان في الحياتين ـ الدنيا والآخرة ـ.

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَـٰكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ ٱللهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ ٱلفَسَادَ فِي ٱلأَرْضِ إِنَّ ٱللهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص 77].

ويمكن هنا أن نأتي على مجتمع شعيب في مدين كمثال للاقتصاد العادل الذي أورده القرآن بالنص. .

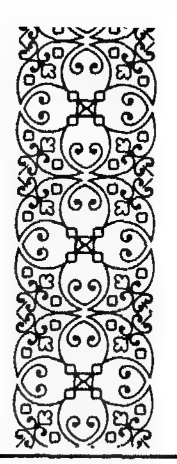
﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَقَوْمِ
ٱعْبُدُواْ الله مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ
وَلاَ تَنْقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ
إِنِّي أَرَيكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُم عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾ ﴿هود 84].

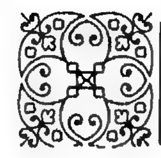
﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ
وَلاَ تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ
وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود85].

هذه هي سمات وملامح الاقتصاد الاسلامي العادل وقد وردت بالنص القرآني

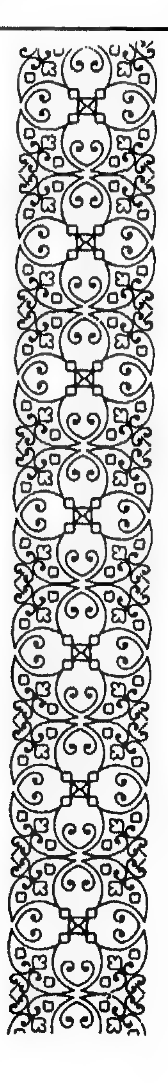
في أكثر من سورة، وهي تطال المسألة المادية الحياتية، بشكل متوازن مع المسألة الروحية، وتضع ثلاثة أساسات للاقتصاد الإسلامي العادل لا بد أن يراعيها أي مجتمع يرنو ببصره إلى السعادة المثلى، وتلك الأساسات الثلاثة ترتكز على ثلاثة موجودات تشكل ثلاثية لا تنفصم عراها ولا بد أن تتوازن بينها علاقات الجذب وتلك الموجودات تتجسد في الآتي:

الله... الإنسان... المادة...

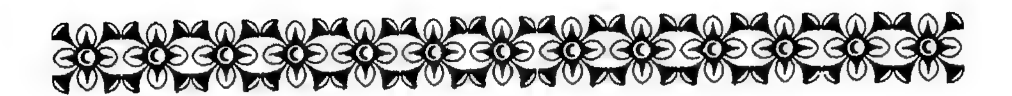




القرآن وعناصر الاقتصاد



موجودات الاقتصاد



وهكذا نرى أن الاقتصاد الإسلامي ـ العادل لا بد أن يلتزم بموجودات ثلاث ومن ثم العمل على الموازنة فيما بينها ويعطي كل ذي حق حقه. . إذ لا يمكن أن نؤمن بالمادة ونعبدها عوضاً عن خالقها أو نقدس الإنسان لأنه وصل إلى القمر مثلاً ونتجاهل القاهر فوق عباده وخالق كل شيء. وهذا ما فعلته شعوب الحضارة الغربية الجديدة التي انبهرت بإنجازات العلم. . وما وصل إليه ونسيت أو تناست خالق كل ذلك. . هي وصلت إلى القمر. . وكان المفترض أن يصل إليه الإنسان قبل ذلك، ويعرف عنه أكثر من ذلك. . ولكن الله الذي سخر كل شيء لفكر الإنسان، يضع قيوداً وحدوداً. . فلا يصلون إلا بسلطان وإرادة. . وإلا لقالوا قول فرعون. (أنا ربكم الأعلى). .

ورغم ذلك الوصول ـ الذي أبهر العالمين، هل لديهم القدرة على تغيير مكانه أو إيقافه عن الدوران أو جذبه إلى الأرض أو أي شيء من هذا القبيل، فهذا لا يقدر عليه إلا الخالق المصدر لكل شيء، وحدود فعلهم لا يتعدى ما سخر لهم الله فعله. . ويدخل ذلك ضمن الانتفاع ليس إلا. . فالموجود الأول الذي يلتزم به الاقتصاد الإسلامي العادل هو

أولاً: الله. .

والحق أن الالتزام بهذا يعطي المعنى الأمثل للاقتصاد. ويعطيه معنى العدل والتواضع والتوازن وتكافؤ الفرص، ويخرج من ثناياه معاني الاستغلال والربا والفواحش والقتل للحصول على الأموال ـ إلخ. يعطيه معاني الإنفاق في سبيل الله

من غير إسراف أو تقصير فإن الله لا يحب المسرفين. . يعطي للمسكين حقه وابن السبيل ما يكفيه والفقراء ما يؤويهم ويسد حاجتهم. . إلخ. هذا معنى الالتزام بوجود الله والالتزام أمر ضروري. . كيف لا وهو الخالق لكل شيء والمالك لكل شيء والعالم بكل شيء. . فلا أقل من الاعتراف لصاحب الفضل بفضله. .

والالتزام هنا لا بد أن يأخذ معاني كثيرة:

أولاً: الاعتراف والإقرار بالقلب واللسان بوجود الله ـ وهذا هو الإيمان بالله. . وقد نسوق عدة أدلة على وجوده للتذكير فقط لأن وجوده لا يحتاج إلى دليل أو علم فهو يسكن في كل مكان، في الجوارح وفي القلب وفي العقل وفي الكون وآثاره تدل عليه. وكما قلنا منذ آلاف السنين. . وللآن، لم يستطع الإنسان التوصل إلا إلى أقل القليل من أسرار مخلوقاته ـ اللهم إلا أنه استطاع أن يصل القمر، وهذا هو مثال على مخلوقاته أعطاه للإنسان ليقول الله له، إذا كان وصولك إلى جزء صغير من مخلوقاتي اقتضى منك هذا الجهد وهذه السنين وتلك الأموال والتكاليف فما بالك بالذي خلق القمر والشمس والنجوم والسماء والأرض أليس هو القاهر فوق عباده. .

هذا دليل لأهل العلم لشوقه للتذكير ليس إلا. . وإن لم ينفع هذا الدليل فإننا نحيلهم إلى الأمم الخالية أين كانت وكيف أصبحت وأين هي آثارها. . قوم عاد وثمود. . وفرعون وتلك الحضارات التي سادت ثم بادت والتي مازالت آثارها تشهد بأخبارها، وما حصل لها، تلك الأخبار التي أكد عليها القرآن. فالإيمان بالله وبوجوده له أكثر من طريق، فهناك طريق ابراهيم أيضاً وهو طريق الفطرة والتفكر في ملكوت السموات والأرض. . وهكذا فإن وجوده أصبح قضية مسلم بها بعد أن رآه موسىٰ جهرة فلكي يتأكد ويطمئن قلبه قال:

﴿رَبِّ أَرِنِيَ أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَيٰنِي وَلَٰكِنُ ٱنْظُرِ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَيٰنِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاعراف 143].

وإن لم ينفع ذلك ففي القرآن الخبر اليقين. .

الوحدانية :

وهكذا، إن استقر الإيمان بوجود الله في القلب لا بد أن تستقر الوحدانية ـ وأنه لا شريك له ـ ولا وكيل، ولا مندوب، ولا وسيط ولا ولد له ـ

﴿قُلْ هُوَ ٱللهُ أَحَدٌ ٱللهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ *﴾

﴿وَمَا ٱتَّخَذَ ٱللهُ مِنْ ولَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنِ اِلٰهٍ إِذَاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون 91].

وهكذا نستطيع أن نؤكد بالعقل وبوحي من القرآن أن لا إله إلا الله.. وحده لا شريك له.. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.. فلو كان هناك عدَّة، آلهة لفسدت الأرض ومن عليها...

﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ * لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ ٱللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء 21-22].

خالق كل شيء ـ

قال تعالى في محكم كتابه.. ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَّهُ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام 101].

وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام 102].

وهكذا إيمان ـ يضع الإنسان عند حدود لا يتعداها، فلا يتخذ من دون الله أولياء أو شفعاء أو أحباراً أو رهباناً أو وسطاء فإن طلب العون لا يطلبه من آخر، غير الله.. وإن طلب النجاة فلا يطلبها إلا من الله.. وإن طلب المال والرزق فالله وحده يرزق من يشاء.. وبغير حساب، فكل شيء هو لله والناس عباد الله «والأرض لله يورثها من يشاء من عباده» وفي النهار يقول ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات 56]

صفات الإيمان والالتزام بالتوحيد الإلهي، تأخذ معاني ومظاهر كثيرة غير التي

ذكرناها فهو. . رب العالمين. . والرحمن الرحيم. . العالم. . القادر البارىء. . المصور وكلها تندرج تحت أسماء الله الحسنى. . ولكن الذي ركزنا عليه بالشرح والتفصيل هو الذي يهمنا أكثر من غيره ضمن هذا السياق المادي ـ الاقتصادي. . . والوجود الأخر أو العنصر الثاني في المعادلة الحياتية والتي هي قلب المشكل الاقتصادي هي:

ثانياً: الوجود المادي:

وهذا الوجود الذي يحيط بنا ونعيشه هو الذي يكمن فيه السر الإلهي لا بل هو الذي يفسر وجودنا نحن ووجود المادة معاً. .

وعليه نرى العلاقات متشابكة ومتجاذبة بين الموجودات الثلاث

الله. . . المادة. . . الانسان. . .

كيف لا وهي من صانع حكيم حتى أن الآيات القرآنية التي تتكلم عن الوجود المادي، وتسخير الوجود وبدايته، كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بذكر الله ولنر

﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا. . . ﴾ [الملك 15].

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ. . ﴾ [لقمان 20].

﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [لقمان 20].

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ. . ﴾ [الأعراف 54].

وهكذا نرى أن مادة الكون كلها من السموات حتى الأرض هي من خلق الله ـ سخرها للإنسان ليعمرها وينشر العدل فيها والأمان. . حتى يدرك الذين انبهروا بالعلم ومنجزاته والعقل ومخترعاته أنهم لم يفعلوا ما فعلوه الا بإذن الله وإراداته، وأن كل حيثيات صناعتهم من مواد وخامات وآلات وأموال إنما هي من فضل الله. . .

ففي الزراعة واستغلال الأرض وتربتها. . يقول في محكم كتابه:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا

أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ والرُّمَّانَ مُتَشْبِهاً وَغَيْرَ مُتَشْبِهٍ. . . ﴾ [الأنعام 141].

وقال أيضاً ـ في مجال الماء واستخدامه:

﴿وَهُوَ ٱلذِي أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِّنَ أَعْنَبِ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الانعام 99].

وفي مجال خامات البحر واستغلالها:

قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً. . ﴾

﴿وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا. . . ﴾

﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ. . ﴾

وهناك مجالات أخرى ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ. . . ﴾

وفي النهاية يبقى حق الله في الشكر ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل 14].

وهكذا نرى في كل آية، عن ماديات الكون أو عن الوجود المادي بشكل عام ـ أن وجوداً إلهياً يكمن وراءها وهو الذي لا بد أن يؤخذ في الحسبان في الاقتصاد الإسلامي العادل ـ لا بل في كل مشروع اقتصادي ـ فهو يوضح الشركاء الثلاثة في أي انتاج أو في أي مشروع عمل. . لأن الله وراء كل شيء.

قال تعالى ﴿إِنَّ ٱللهَ فَٰلِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللهُ فَأَنَّىٰ تُوفَكُونَ﴾ [الأنعام 95].

وفوق كل ذلك ﴿وَهُوَ ٱلذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام 98].

وفي مجال الأنعام والحيوان يقول:

﴿وَالأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَاكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ

تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل 5 — 6 — 7].

والأصناف الأخرى من الحيوانات. .

﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل 8].

تلك هي بعض حيثيات الكون المسخر من الله للإنسان وهو ينتفع بها ولا يدرك كنهها. . . وفوق كل ذلك «إن الإنسان لربه لكنود. .» جاحد ناكر لصاحب الفضل فضله، يتصرف في الكون وكأنه خالقه ومبدعه وحين يتكلم عن الاقتصاد أو العلم أو المعرفة قد يعطي حقوق الآخرين ويذكر فضلهم إلا حقوق الله ينكرها. .

وتلك الآيات التي أوردناها ليست هي كل شيء فهناك ذكر للشمس والقمر والنجوم. . والفلك. . والأنهار. .

﴿. . وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [الآيتان 32-33 من سورة ابراهيم].

تلك هي ماديات الكون التي تصنع كل شيء وهي جاهزة للاستغلال والتصنيع، وهذا أمر وتسخير من الله. . . وقد أوردنا بعضها إذ لا يمكن أن تأتي على نعم الله التي لا تحصى ولا تعد. . .

قال تعالى ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ. .﴾ [إبراهيم 34]. وذلك أكبر رد على المتشائمين من أمثال مالي ـ الخبير الاقتصادي الذي تنبأ بمصير مشؤوم لسكان الأرض في المدى البعيد بسبب قانون تناقص الغلة. . . نسي ذلك الخبير ولعله تناسى أن كل يوم هو في شأن، ولا أخاله أكل من ثمرة البطيخ مثلاً في فصل الشتاء، وهي المعروفة بفاكهة الصيف وغيرها كثير، لا مجال لحصره.

ثالثاً: الإنسان:

والوجود الثالث الذي لا بد أن يلتزم به الاقتصاد الإسلامي هو الوجود

الإنساني، وجاء هذا وسطاً بين عنصري الوجود الآخرين ـ الله والمادة ـ نعم جاء وسطاً بين القوة والضعف بين المالك والمملوك، والمريد والمُسَخر، القادر والعاجز، وعليه فإن الأنسان نفسه يمثل وحدة اقتصادية متوازنة أو مشروعاً متوازناً بكل ما تحمل كلمة الاقتصاد من معانٍ، ففيها الخير وفيها الشر، فيها الاعتدال والعدل وفيها الظلم والطغيان، والإنسان جاء فعلاً مُطابقاً لذلك، وعليه لا بد أن يلتزم بما هو مفطور عليه ومن ثم لا بد أن يوازن بين التضادات المغروسة في ذاته والتضادات المبثوثة في الوجود. . وهو حر في التعامل مع عناصر الوجود حتى مع الله إذ لا إكراه في الدين والاعتقاد، ولكن الطريق المستقيم لا بد أن يُرسم له، وهو طريق الاقتصاد في الأمور والاعتدال في الأشياء، وإلا لطغى وتجبر وانحرف واستكبر، والآيات، كل الآيات، المذكورة في القرآن والتي تتعلق بالتعايش المادي والسلوك الاقتصادي تضعه وجهاً لوجه مع التزاماته إزاء حقوق الآخرين ولنسمع ولنقرأ هذه الآية العظيمة:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حِصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأنعام 141].

هذه الآيات المذكورة تمثل اقتصاداً متكاملاً ومتوازناً في الإنتاج وعناصر الإنتاج، في التوزيع وفي الإنفاق، وهي تتعامل مع ثلاث معطيات أو عناصر إن في الحقوق أو في الواجبات. . . فالله وحده هو القادر على الإنماء وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات، صحيح أن الإنسان يضع البذور والمعطيات يرتبها ـ إلا أن الإرادة ونفخ الروح في الزرع هي من الله وعليه فإن حق الله في الامتثال والطاعة لا بد أن يحسب حسابه في أي مشروع اقتصادي ـ إسلامي. . ورغم أنه غني عن العالمين إلا أنه لا بد من الإنفاق في سبيله وفي سبيل مرضاته. . ومن ثم عبادته وطاعته. وهذا يتأتى بإنفاق جزء يسير من الوقت والجهد الإنساني **﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ. . .﴾** [سورة الجمعة 10].

والوقت الذي ينفق في الصلاة والعبادة والشكر لا يضيع سدى، فهو ناهيك عن الامتثال والطاعة هو فترة للهدوء والراحة والتأمل في ملكوت السموات والأرض

ومن ثم خالق ذلك الملكوت الذي ذلله للإنسان ليمشي فيه وليسعى . .

قال تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً . . . ﴾ .

وقال ﴿فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِ . . ﴾ [الملك 15] .

أما حق الله في الامتثال والطاعة فإنه يتمثل بالالتزام الاقتصادي تجاه عناصر الحياة ، وهذه حددت بخطوط حمراء ، فبينت الحلال والحرام كما الشجرة التي حددت كخط أحمر في الجنة يمنع على آدم تناوله أو تجاوزه . . . وهذه المحرمات إنما هي حقوق الآخرين والالتزام بحقوقهم ، وقد اندرج بعضها في حقوق الله ـ لأنهم يعيشون مرحلة ضعف ، وقد تناولت هذه حقوق اليتامى ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ . . . ﴾ وتناولت حقوق الضعفاء والمساكين والمحتاجين الذين أفردت لهم ميزات خاصة ضمن الصدقات والزكاة . والحق الآخر هو جسم الإنسان الذي منع من شرب الخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير . . . إلخ .

وذلك هو الالتزام نحو الوجود الإلهي وقد أتينا عليه باختصار شديد .

أما التزام الإنسان تجاه العنصر الآخر وهو المادة فإنه جاء على شكل تحذير اقتصادي ـ في الاستهلاك والإنفاق فقال ﴿ . . . وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام 141] .

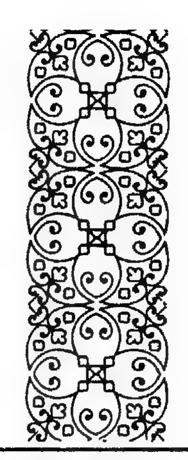
وجاءت هذه الآية بعد ﴿ . . وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ . . ﴾ وكأن في ذلك حق المادة في عدم التبذير لأن المبذول من المادة والصالح للاستعمال لا يتأتى إلا عبر الأجيال وهو ملك للأجيال كلها فثروة النفط كبيرة وعظيمة ، ولكنها ملك الأجيال المتتالية . وكذلك الحديد . . والنحاس . . إلخ .

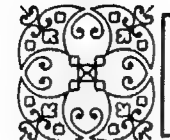
وقال أيضاً ـ ﴿ . . وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف 31] .

أما التزام الإنسان في أي مشروع اقتصادي تجاه أخيه الإنسان فعليه أن يعدل في القول والعمل والابتعاد عن سبل الاستغلال والمكر والخداع ، وهذا يتضمن أيضاً عنصراً إيمانياً ضمن الالتزام بدائرة الحلال والحرام ، وقد جاء في آيات القرآن :

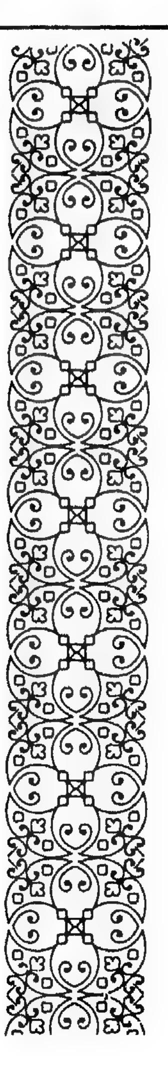
﴿وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ . . . وَيَـٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود 84 — 85].

ولا شك في أن العلاقة مع الإنسان الآخر هي من صميم المشكل الاقتصادي، فإنسان غني جداً وآخر فقير جداً، لم يأتِ ذلك ولا شك إلا من الاستغلال والقهر وقد تصل شدة وعنف الاستغلال أوجها في القتل وممارسة الموبقات وأخذ حقوق الآخرين وأكل أموال الناس بالباطل. . إلخ. وكل ذلك وغيره ضمن حقوق الإنسان المادية في الإنتاج والإنفاق يطالها الاقتصاد العادل الطبيعي.

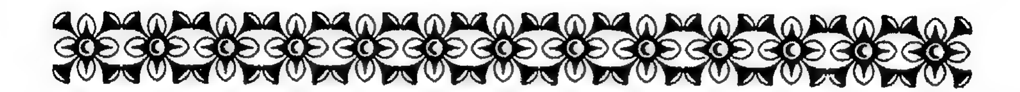




القرآن ونظرية الإنتاج



تمهيد



وازاء الموجودات الثلاث - يعمل الإنسان بحرية وانطلاق مراعياً التـوازنات والعلائق بين تلك الموجودات - الله - المادة - الإنسان -.

والعمل الذي نحن بصدده متكامل الأهداف أخلاقي الوسائل - وهو العمل المادي - الحياتي ويكمن في ذلك العمل إشباع الغرائز الطبيعيـة لدى الإنسـان مع مراعاة كبح جموح تلك الغرائز. ويبقى العمل الذي يمارسة الإنسان يدور في فلك إشباع الحاجات بمختلف الوسائل المشروعة والأخلاقية. وبحدود المواد المؤثرة تاركاً للآخرين فرصهم وحقوقهم المادية أو الحياتية.

مجموع الأعمال التي يقوم بها الأفراد والنشاطات المادية اليومية التي يمارسونها، إنما تشكل مجمل النشاط المادي اليومي للمجتمع أو ما يسمى بالنشاط الاقتصادي، وإن التزم هذا النشاط بدائرة الاعتدال والمحاذير والضوابط التي ذكرناها فيما مضى.. فإننا يمكن بعد ذلك أن ندرجه ضمن النشاط الاقتصادي - الإسـلامي والأخلاقي الطبيعي.

وفي موضوعنا القادم والموضوعات الآخرى التالية سنركز جهودنا على الأعمال الطبيعية التي يركز عليها القرآن والتي يراها مشروعة للفرد والمجتمع - وترفع من قوة وقدرات الاثنين معاً، ولكن ونحن في سبيلنا إلى ذلك لا بد أن نمر على الإنفاق أو الاستهلاك الفردي والجماعي والمسائل التي تهم المجتمع في هذا الصدد. وقبل أن نلج الإنفاق لا بد أن نمر على التوزيع، ومن ثم ننطلق في هذه الـدراسة إلى الادخـار والاستثمار والأموال ومساوىء الاكتناز ومزايا تشغيل الأموال، وبالتالي لا بد أن نمر

على الملكية وحدودها المشروعة، ولكن قبل ذلك كله نبدأ هذه الدراسة بالإنتاج وعوامل الإنتاج وأنواع المشاريع الاقتصادية، وذلك بحدود الدائرة الإسلامية الأخلاقية والتي تشكل إطار الاقتصاد الطبيعي.

إن كلمة الإنتاج في العرف الاقتصادي الإسلامي اختلطت بمعان واحدة كثيرة حتى لا يكاد المرء يقدر على التمييز بين ما هو منتج وما هو غير منتج، وإزاء تلك المغالطة يمكن أن نضرب أمثلة بواقعنا العربي.

فلو كانت دولة ما تركز كل اهتماماتها على ثروة النفط التي تمتلك منه الكثير، فتجلب الشركات الأجنبية لاستخراجه، وبالأموال التي تدفعها الشركات للدولة المعنية بالحديث استجلبت ـ أيضاً ـ من الخارج مختلف السلع الضرورية وغير الضرورية. فتكون النتائج كما يلي:

1 ـ ظهور طبقة السماسرة والوسطاء الذين لا هم لهم إلا الاستغلال والابتزاز.

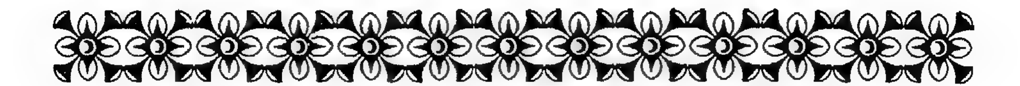
2 ـ ظهور الطبقات الرأسمالية المستغلة.

3 ـ كساد الإنتاج الطبيعي المتمثل بالزراعة والاستثمار الحيواني.

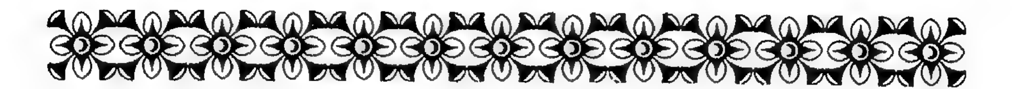
4 ـ كساد الإنتاج الصناعي الذي يقوم على المواد الزراعية والحيوانية.

5 ـ يصبح المجتمع مجتمعاً استهلاكياً خدمياً لا غير.

وعليه نرى أن المجتمع الإسلامي يرفض تلك المعطيات وتلك النتائج التي بثتها وروجت لها ـ في مجتمعاتنا ـ الدول الرأسمالية الاستعمارية. فالإنتاج أو العمل الإنتاجي هو الذي يحوّر السلعة ويطوّرها ويجددها حتى أن بعض المفكرين قصر العمل الإنتاجي على الزراعة واستغلال الطبيعة، وبعضهم اعتبر الزراعة هي أساس الإنتاج، ولكن لا يمكن ونحن بهذا الصدد إلا أن نضيف الإنتاج الحيواني والإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الزراعي، وما عدا ذلك يجب أن يندرج في الخدمات والمنافع العامة ليس إلا ـ.



عناصر الإنتاج



أما عوامل الإنتاج وعناصره الأساسية، فلا بد أن تأخذ في الاقتصاد الإسلامي ـ الذي كرسه القرآن في آياته ـ معنىً آخر جديداً يطال العناصر المادية والعناصر الروحية.

ـ العناصر الروحية:

تتمثل بالإيمان بالله أو بالوجود الإلهي، وقضية الإيمان لا تأخذ الشكل المادي ولكنها تأخذ شكلاً آخر يبحث عنه المفكرون. . . ويدخل في إطار الدافع أو الحافز الذي يبحثون عنه. .

فالواقع في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو الربح لأي عمل إنتاجي ـ اقتصادي، والسبب لهذا الدافع أن البنية الأساسية لهذا النظام ترتكز أساساً على الأنانية الفردية دون مراعاة لحقوق الآخرين، فدينهم ـ دعه يعمل ـ دعه يمر. وعليه لا بد أن يعمل مختلف الأعمال المشروعة وغير المشروعة من أجل الدافع أو الحافز الرئيسي وهو الربح وتكوين الأرصدة والأموال الطائلة، تلك الأرصدة والأموال التي يرتكز عليها البناء الرأسمالي.

وكذلك في النظام الشيوعي الذي اتخذ سبيلاً آخر في هذا الصدد ـ فالدافع للإنتاج في هذا النظام هو قوة الجماعة المادة أو قوة الدولة ورفعة شأنها بين الدول. أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد سلك مسلكاً وسطاً في الدافع في النظام الإسلامي لا بد أن يخدم مختلف الاتجاهات ويوازن بين الفرد والجماعة وعليه يأخذ الدافع أو الحافز الاتجاهات والوظائف الآتية.

أولاً: الامتثال والطاعة لأوامر الخالق في العمل والسعي والجهاد في سبيل الله بالعمل وغيره وهو الذي قال:

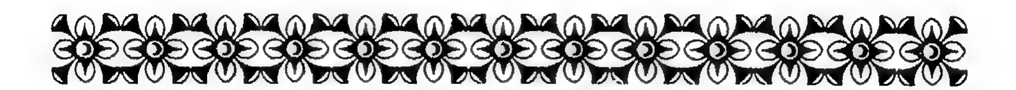
﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك 15].

ثانياً: تقوية مركز الفرد ورفع مستواه المادي والاجتماعي بإشباع حاجاته الأساسية دون حاجة لاستعطاف أحد أو الرضوخ والهوان أمام أحد، وفي ذلك تعزيز لحرية الإنسان الفردية «أو في الحاجة تكمن الحرية» كما أن ذلك يُبقي الفرد حراً كريماً بعيداً عن الوثنية والأوثان.

ثالثاً: إن الرفع من شأن الجماعة والمجتمع لهو تعزيز لكرامة الأمة ـ ككل ـ أمام الأمم الأخرى، وهذا هو المجتمع الإسلامي القوي، وعليه يكون الدافع أو الحافز يطال الفرد والمجتمع ولا ينكر لصاحب الفضل فضله.

وهذا الحافز يبعث الأمل بالانتصار والوصول للأهداف لأن الإنسان يدرك في هذا المجتمع أن قوة إلهية تسنده وترعاه.. ولا بد أنه لأهدافه واصل..

عنصر الأرض



إن الأرض التي نعيش عليها، تزخر بالمواد الخام أو الموارد الاقتصادية ـ التي تشكل البنية الأساسية في الإنتاج، والذي بدونه لا يستطيع الإنسان أن يقيم حياة مزدهرة أو حضارة عامرة. وهذا الأمر أدركه الغرب الاستعماري فسعى حثيثاً وراء المواد الخام فاستجلبها من شتى البقاع والأمصار فكانت الهدف الرئيسي للاستعمار الغربي ـ ولا ريب فهي وحدها كانت وراء التقدم الأوربي والنهضة الأوربية.. فأخذوا المواد المعدنية من ذهب وحديد وقصدير وزنك.. إلخ إلى بلادهم وأنشأوا أعظم صناعة في التاريخ مازالوا يقطفون ثمارها حتى اليوم، وأخذوا القطن والفستق والبن والحبوب وغيرها من الموارد الزراعية، وفوق هذا وذاك أخذوا مصادر الطاقة في العالم من نفط وفحم.. حتى الطاقة الذرية هم على أبواب استغلالها وسلبها من أصحابها بواسطة الشركات والخبراء الذين يظهرون للناس أنهم دعاة تقدم ومساعدة ويضمرون السلب والنهب والهيمنة في آخر الأمر.

وللأسف كل ذلك، انطلى على الأمم النامية وخاصة العربية منها الإسلامية، فاستبدلوا العمل والإنتاج واستثمار المواد الخام باستيراد السلع الأساسية وغير الأساسية من دول الغرب الاستعماري مقابل الأموال البسيطة التي تمثل حصة الأمم من موادها الخام أو المواد الاستراتيجية الأخرى.. وبذا نهبوا المواد والأموال واستولوا على العقول.. وأجهضوا حريات الأفراد والشعوب.. والسبب في ذلك كله أن الإنسان في هذه الدول لم يتعامل مع المواد الخام بالشكل الصحيح، أو لم يتجه الاتجاه الصحيح في استخدام الموارد الاقتصادية التي منحها الله للإنسان، في باطن الأرض، وتشمل هذه الموارد الآتي:

المواد الزراعية:

إن الأرض العربية والإسلامية، زاخرة بالخيرات الزراعية ومواردها، فكل عناصر الإنتاج الزراعي متوافرة في هذه الدول ـ فهناك الأنهار المتعددة مثلاً في مصر والعراق وسوريا وغيرها من الدول، تكفي لأن تروي كل الأرض العربية والإسلامية وخاصة الصالحة منها للزراعة. . والمعلوم أن تربة العالم العربي والإسلامي من أخصب الأتربة في العالم، ولكن بشرط العناية بها واستصلاحها بالشكل المطلوب، وقد ازدهرت فيها زراعة القطن ـ في مصر ـ وزراعة النخيل في العراق والسعودية، كما أن الأرض في السودان تمتلك الماء والتربة الصالحة للزراعة وكذلك في سوريا والأردن، وغيرها من الدول الأخرى التي لا يمكن حصر مواردها هنا ـ لأن المكان لا يتسع لمثل ذلك، وإنما أردنا أن نورد الأمثلة على الإمكانيات والموارد الزراعية المتوافرة في العالمين العربي والإسلامي. وذلك مما يساعد على قيام إنتاج زراعي مكثف، لأن السلع الزراعية أصبحت في هذه الأيام عصب الحياة، فالأرض إن استغلت الاستغلال الصحيح تأت بالخضار والفواكه والحبوب. . وكل تلك السلع تمثل حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، والسبب أنها غنية بالفيتامينات والمواد البروتينية، ولا غنى للإنسان العربي المسلم عن تلك القيمة الغذائية ليكون صحيحاً في جسمه وعقله، نشيطاً في عمله، وعليه يكون الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد الزراعية خدم الإنسان في جسمه والأسرة في أعضائها والوطن في قوته، ومنعته. . وتحرر بالتالي الإنسان من العوز والفاقة، والأمة من الهيمنة والتسلط الاستعماري. . .

الموارد الصناعية:

وهذه أيضاً مثل عنصراً مهماً في الإنتاج وهي والحمد لله متوافرة وبشكل كبير في العالمين العربي والإسلامي حتى أن مصادر الطاقة والتشغيل هي الأخرى متوافرة بشكل طيب، ولا مجال بعد ذلك للتقاعس والاتجاه ناحية الاستيراد والاستهلاك ضمن هذا الإطار ومن الموارد المتوافرة أيضاً الحديد والقصدير والذهب والزنك وكذلك النفط الذي يشكل المادة المهمة في تشغيل الصناعة وتحريكها.

الحق لا يمكن حصر الموارد الصناعية المتوافرة لدى هذه الأمة، ولكن نذكر أن

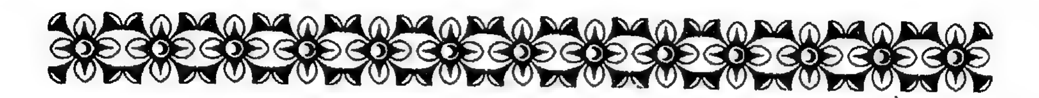
تلك المواد الخام تكفي لأن تبني صناعة ضخمة في العالمين العربي والإسلامي.

الموارد الحيوانية:

أما الموارد الحيوانية فهي الأخرى تشكل العنصر الأساسي في الإنتاج الحيواني، وهذه كثيرة وعناصرها متوافرة، فإن وجدت الأرض الخصبة والتربة الصالحة للاستنبات، والمياه الصالحة للشرب فلا بد بعد ذلك من وجود أو توافر الإنتاج الحيواني الذي يؤمّن سلعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها ـ لتأمين جيل سليم خالٍ من الأمراض، وتلك السلعة الحيوانية هي اللحوم، التي تصرف عليها الأموال الطائلة من أجل تأمينها واستجلابها من الدول الأخرى.

ويبقى أن نقول إن العنصر الثاني وهو الأرض ـ غني بالمواد الخام ـ التي يحتاجها الإنتاج بشكل عام.

عنصر العمل ـ الإنسان



أما عنصر الإنتاج الرئيسي والمهم فإنه يتمثل بالعمل الإنساني، وهذا ينطوي على مجهود الإنسان وفعله وحركته ونشاطه.

والحق، إن هذا العنصر منوط باختيار الإنسان، وهذا الاختيار سيتطلب حرية كاملة في الفعل والتصرف بعكس العاملين الأولين الله ـ الأرض ـ فقد فَرَضَت عليه التزامات وضوابط وحدود. . . أما الذاتية الإنسانية وفعل الإنسان فهي مطلقة الحرية، ولكن لوجود العوامل الأخرى اقتضت على الإنسان الالتزام بواجبات ونواهٍ فرضها الله وحدود وضوابط في الاستخدام فرضتها الندرة في المواد الخام.

ولكن الحق أيضاً، أن وجود هذه المعطيات وضعت الإنسان في توازن لا مثيل له.

وعنصر العمل ـ يأخذ أشكالاً عدة فمنها العمل اليدوي الذي يحتاج إلى الفعل الجسدي كالعمل في الأرض أو البناء أو المناجم. . . إلخ.

ومنها العمل العقلي ـ كعمل المهندسين والمدرسين والأطباء . . . إلخ.

ومنها العمل الآلي ـ وهذا جاء وسطاً بين الفعلين لا بل دخل أخيراً كمساعد للفعلين ـ فالإنسان في المزرعة استخدم المحاريث والجرارات، وكذلك الإنسان في البناء أو في نقل مواد البناء . . . إلخ.

وكذلك حصل مع الفنيين أو الأطباء الذين استخدموا الآلات الحديثة في إجراء الفحوص الطبية للكشف عن الأمراض، وحصل مع المهندسين، وربما

المدرسين. . أيضاً.

وعنصر العمل تطور كثيراً في العصرالحديث بعد تطور الآلة وازدهار وسائل العلم مما أضفى على عنصر العمل كفاية في العمل والإنتاج.

أما الأمور الأخرى التي ترفع من الكفاية الإنتاجية فهي:

أولاً: التخصص في العمل:

وهذه أصبحت سنة متبعة في الفعل الإنساني ـ فالعمل مثلاً الذي تقوم به المرأة لا يستطيعه الرجل، والعمل الذي يقوم به الرجل لا تستطيعه المرأة ـ فالمرأة مثلاً تفوقت على الرجل في تربية الأطفال ورعايتهم الرعاية السليمة، وتخصصت المرأة في هذا المجال بشكل ملحوظ، حتى أصبح تخصصها طبيعياً في هذا المجال، فكم من امرأة اكتفت بهذا العمل وحده وإن تطورت فيه فإنما جاء مع تطور العلم وتطور الحياة بشكل عام. ففتحت المدارس الخاصة بالأطفال وتربيتهم ورعايتهم أطلقوا عليها اسم دور الحضانة ـ وهذه من ضمن مساوىء الحضارة الأوروبية، حتى أن الأم لا ترى ابنها إلا في ساعات معدودة من النهار، والمفترض أن الطفل تربيه أمه وترعاه وتشرف على حياته الأولى، وقد فرض ذلك القرآن وحدده بحولين كاملين.

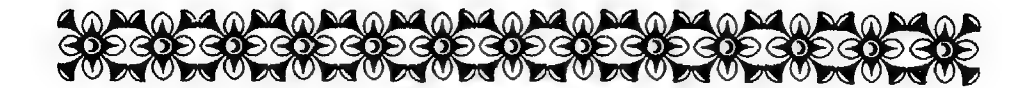
المهم أن عملية التخصص طالت الرجل كما طالت المرأة في شتى المجالات، في الهندسة نرى أحدهم وقد تخصص في المجال المدني المعماري، وآخر تخصص في المجال الزراعي أو الهندسة الزراعية، وآخر في الكيمياء، وآخر في عملية واحدة من البناء كبناء البنوك مثلاً. . وهكذا انتشر التخصص في الأعمال حتى أصبح من سنن الحياة التي لا تتغير.

والحق، إن عملية التخصص أضفت عنصراً جديداً في العمل حيث طوّرته إلى أبعد حد ـ ورفعت من الكفاية الإنتاجية وزادت من مهارة الإنسان في الأعمال التي يقوم بها، فالنجار يتقن عمله مع المران والتدريب والتخصص،وكذلك الحداد والميكانيكي. . . إلخ.

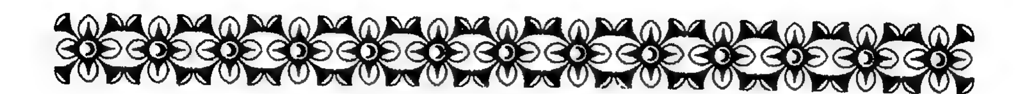
التمرين والتدريب:

لتزداد كفاءة الإنسان في الأعمال التي يمارسها لجأت جهات الاختصاص إلى ممارسة عمليات التدريب المكثف والتمرين المبرمج على أسس علمية وعملية لتساعد المنتج على القيام بعملية التدريب في فترة وجيزة، بالتالي تساعده على رفع كفاءته في الإنتاج. وهذا الأمر أصبح ضرورياً ولا مناص منه في العصر التقني الذي أحدث وسائل آلية في الزراعة والإنتاج الزراعي ووسائل أخرى في الإنتاج الصناعي وغيرها من مجالات العمل الإنتاجي. مما اقتضت مواصلة التدريب والمران على كل جديد يدخل إلى ساحة العمل، فالمزارع كان يستخدم المحراث اليدوي لحرث الأرض فأدخل العلم إلى ساحة العمل ـ الجرار الزراعي وهذا أمر يحتاج إلى تدريب ومران. وكذلك في وسائل الري والرش وغيرها من الأعمال الزراعية، وما ينطبق على المزرعة ينطبق على المصنع الذي تتطور وسائله الإنتاجية يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة.

وكذلك في العمل العقلي ـ حيث استخدم الطب أدوات وآلات لم يكن يستخدمها في العمليات الجراحية، كل ذلك اقتضى ممارسة التمرين والتدريب على كل جديد...



عناصر مساعدة



تلك هي العناصر الأساسية في عملية الإنتاج، وقد أوردناها بالشرح والتفصيل، ولكن الاقتصاد والحديث أضاف عناصر أخرى إلى تلك العناصر الطبيعية، وقد ظهرت هذه العناصر الثانوية بعد أن اكتسحت الساحة الإنتاجية وفرضت الهيمنة على العناصر الأخرى المذكورة، وهذه العناصر التي أضيفت هي التي شوهت العملية الإنتاجية وبالتالي الحضارة الإنسانية برمتها لأنها أظهرت الاستغلال الرأسمالي، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وهذه العناصر هي:

أولاً: ـ رأس المال ـ

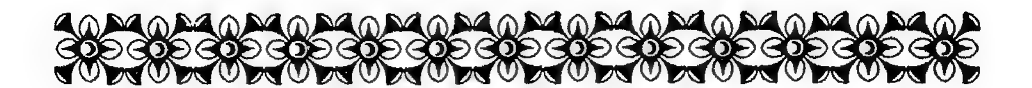
صحيح أن عنصر رأس المال يبقى ضرورياً للعملية الانتاجية إلا أن هذا العنصر يبقى من العناصر الثانوية التي انبثقت من العمل والأرض، وهي تبقى أيضاً من فضل الله، والله يرزق من يشاء بغير حساب. أما أن نقفز فوق المعطيات الأولى.. ونضع رأس المال على رأس العناصر فإن في ذلك شراء للذمم وبداية للرأسمالية ـ واستغلالها ولظهور الرشوة المحسوبة والإقطاع، وهو الذي أكده العنصر الثاني الذي تحالف مع العنصر الأول.

ثانياً: ـ المنظم ـ أو رب العمل:

المنظم أصلاً إنسان ويجب أن يبقى كذلك ويعامل كالمهندس والطبيب والمدرس.. إلخ، فالمنظم يتعامل مع معطيات ويقوم بإدارتها وتنظيمها وكذلك الفني والطبيب والمدرس، ولا يجب أن يوضع في برج الإنتاج العاجي يأمر وينهى ويخطط وكأنه الرب الحقيقي.

أقول هذا لأن رب العمل أو المنظم أصبح محاطاً بهالة من التقديس حتى ولو كان لا يملك من مؤهلات الإدارة شيء، فكم من شخص أو رب عمل، استطاع بفضل رأس المال الذي يملكه أن يفرض نفسه كمنظم وكصاحب للأعمال، ومن ثم استغلت سلطته من داخل إلى خارج العمل وتسلط على رقاب العمال والأجراء وفرض عليهم آراؤه وهو بعيد عن مراكز العمل والإنتاج الحقيقي ـ فقط هو يملك رأس المال وسلطة التنظيم والإدارة أي هو ملك الثروة والسلطة وبالتالي جنى الأرباح الطائلة من فعل المنتجين الحقيقيين، هذا هو الوضع الذي نشر الإقطاع الصناعي والزراعي ومن ثم الاستغلال بكل مساوئه في ساحة العمل والإنتاج.

والأفضل أن يعامل رأس المال كعنصر شريك في الإنتاج وليس العنصر المهم والرئيسي في الإنتاج، وكذلك الإنسان المنظم فهو يقوم بعمله كما يقوم المنتج الحقيقي بعمله، وإن كان من تفاوت ففي ماهية العمل وكل يأخذ وعمله دون أن يصل إلى درجة القدسية ـ كما تراه الرأسمالية ـ أو التأليه.



طبيعة المشكل الاقتصادي



حين ابتعد الإنسان عن الصراط السوي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ظهرت المشكلة الاقتصادية الأساسية كالغول الذي يهدد الشعوب بالجوع والإفلاس، وتتمثل عناصر المشكلة كما صورها جهابذة الاقتصاد في العصر الحديث ـ في نضوب الموارد ومحدوديتها أو ما يسمى بالندرة السلعية والحق، لم يكن منشأ هـذه المشكلة بمحض الصدفة، لكن هناك معطيات وأسباب ساعدت على ظهورها بهذا الشكل المخيف. ومن هذه الأسباب:

أولاً: تعدُّد الرغبات الإنسانية: وتزايدها بشكل رهيب، وهو ما يعكس بنية المجتمعات الحديثة، في التبذير والإسراف، ولا سيما على الكماليات.

ثانياً: الخلط بين الحاجات الأساسية والحاجات غير الأساسية فمن الأفراد من لا يصل مستواه المعيشي حد إشباع الحاجات الأساسية ومنهم من يتعدى ذلك إلى الحاجات غير الأساسية، وهذه الفروقات أحدثت خللاً في المجتمعات. وزادت من الصراعات الطبقية وظهور الأمراض الاقتصادية المتعددة نتيجة للتبذير والاستهلاك غير الرشيد.

ثالثاً: سوء توزيع الإنتاج: والمشاكل الأساسية تجر إلى مشاكل أخرى فرعية، فسوء التوزيع على شركاء الإنتاج كان له أسوأ الأثر في الفروقات الطبقية وبالتالي استحواذ البعض على معظم الإنتاج وزيادة مقدرتهم الشرائية، بينما البعض الآخر لم يحصل إلا على النذر القليل الذي قلما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية.

رابعاً: سوء استخدام الموارد والمواد الخام: إن قضية استخدام الموارد بشكلها

الحالي العفوي ودون دراسة واعية بحيث تحسب حساب الأجيال القادمة في كل المواد خاصة الاستراتيجية التي لا غنى للإنسان عنها في المدى البعيد ـ كان له الأثر البالغ في هذا النضوب. فالاستخدام السيء في استخراج النفط مثلاً سيجر العالم إلى ويلات اقتصادية وصراعات قد تأكل الأخضر واليابس لأن هذه المادة تدخل في كل الصناعات، ولا مناص منها لتسيير عملية الإنتاج وليست هذه المادة وحسب فهناك مادة الحبوب التي أهملت زراعتها مقابل استبدالها بسلع أكثر ربحاً.

خامساً: الحرص الزائد والخوف من نفاد السلعة أو المواد: وهذه أيضاً ساهمت في تعقيد المشكلة إن على المستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات.. فخوف الإنسان المتواصل من نفاد السلع والمواد من الأسواق جعله يلهث ويلهث من أجل اقتنائها، وهذا الحرص الزائد ساهم في خلق المشكلة وزاد من تعقيد الأمور لأن الإقبال على الاستهلاك بهذا الشكل يبدد أكثر الموارد والمواد وحتى على المستوى الدولي وهو الذي جاء بالاحتكار الفردي والاحتكار الدولي.

سادساً: الاحتكار للمواد والسلع واكتناز الأموال: إن أخذ حاجات الآخرين وتخزينها حتى ارتفاع أسعارها قد أربك الاقتصاد وخلق مشاكل جمة من حيث ندرة السلع ونضوب المواد في بلد ما ووفرتها في بلد أخرى، وكذلك في حال الأشخاص.. نفس الشيء في حالة اكتناز الأموال وعدم تشغيلها في أمور الإنتاج والتطوير السلعي، وهو الذي يفقد الدولة القدرة على الاستثمار الإنتاجي النافع مما يضطرها للاستيراد من الدول الأخرى.

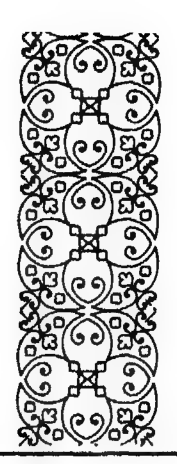
سابعاً: أما مشكلة المشاكل فهي الأرباح: الباهظة والحصول على الأموال، وهذه ساهمت في إخفاء السلع والمواد أو حتى الرمي بها في البحار والمحيطات لأن الأهداف تتركز في الحصول على الأرباح والأموال وليس لأهداف الإنسان من نصيب، وهذا ما حدا بأكثر من دولة أوربية إلى إلقاء الفائض من الحبوب أو غيره في البحر فقط من أجل الحفاظ على الأسعار المرتفعة للسلعة...

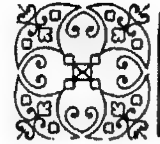
أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإن الأمر يختلف تماماً ـ فقط إذا التزم الإنسان المسلم أو المجتمع المسلم وأمسك بتلابيب الفكر الاقتصادي

الإسلامي ـ فمسألة الندرة لا وجود لها في هذا الفكر لأن القرآن يقول: ﴿وَءَاتَـٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم 34] ويقول: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر 21] وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى 27]. إذن الموارد متوافرة والعالم بألف خير ولكن الإنسان يكفر بأنعم الله ولا يشكر ـ فبالشكر تدوم النعم..

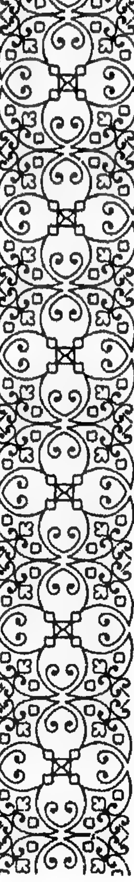
﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل 112].

وعليه فإن المشكلة في المجتمعات الإسلامية والعربية هي من خلق الاستعمار الرأسمالي الغربي أي، هي مشكلة وافدة وغريبة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية الأصيلة ـ وهي تكمن في صميم مشكلتنا الأساسي حين ابتعدنا عن الصراط السوي ـ ولفظنا كل ما يمت للفكر الإسلامي بصلة، حتى أصبحت مجتمعاتنا ومجتمعات الغرب سواء تلهث وراء المادة والربح والاستغلال أياً كانت الوسائل مشروعة أو غير مشروعة، وللأسف كل وسائلنا في الإنتاج والاقتصاد غير مشروعة، فهذه الأرض العربية والإسلامية ما لبثت صحراء قاحلة رغم الموارد والإمكانيات المتوافرة من الأموال والمياه والعمالة والمواد الخام أين الفعل الإنساني الطبيعي الذي باركته السماء؟ أين الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والإنتاج البحري والإنتاج الصناعي الذي يأمر به القرآن ـ ومقابل ذلك اتجهنا للتجارة والخدمات والمنافع العامة واستخراج النفط والمواد الخام مقابل مبالغ زهيدة تصرف على استهلاك السلع لا إنتاجها.





النشاط البشري



أولاً ـ النشاط الطبيعي

ثانياً ـ النشاط غير الطبيعي

أولاً: النشاط الطبيعي
النشاط الزراعي

إن نظرة عابرة على غذائنا اليومي، نلحظ منها وبدون عناء التركيبة الخاطئة لذلك الغذاء، من حيث الإنتاج والاستهلاك أو الإنفاق. فكل المواد الغذائية التي نستهلكها تأتينا من وراء البحار، إما معلبة وإما مثلجة وإما في أحسن الأحوال ذابلة، حتى إن كانت جديدة، وهذا ينطبق على الخضار والفواكه واللحوم ناهيك عن الكماليات الأخرى التي لا تهمنا دراستها هنا، وتلك المواد الغذائية تشكل الأساس في بناء جسم الإنسان تأتينا وقد فقدت قيمتها الغذائية علماً أن عملية حسابية بسيطة توفر لنا جميع الإمكانيات فقط إذا أقبل إنساننا على الإنتاج الطبيعي واستثمار الأرض المعطاء الخيرة وهذا العمل اهتم به القرآن أيما اهتمام كيف لا وهو يؤسس لدولة مثالية إن في المادة أو في الروح فعن الأرض يقول:

﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج آية 5].

هذه إشارة واضحة إلى ماهية الأرض بدون استثمار، لا بل هو الدرس الأول في الزراعة عن طريق الري بالماء وإحياء الأرض الميتة.. ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف 57].

أين هم الذين يبحثون عن منتجات الغرب وسلعه الممسوخة وهي بين ظهرانينا وفي أرضنا العامرة فقط تحتاج للانبعاث والحركة والعمل الشريف.. فالماء

وهو أساس الحياة تزخر به الأرض العربية والإسلامية والدرس في الاستثمار الزراعي واضح لكل ذي عقل بالأرض والماء والعمل تخرج كل الثمرات. .

هذا وعد من الله ـ والله لا يخلف الميعاد ـ فقط بالإيمان والعمل الصالح ـ قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف 96].

يا للسماء، تعطي الدروس والإشارات والإنسان غافل عنها، يلهث، «مثله مثل الكلب إن تحمل عليه يلهث وإن تتركه يلهث» ـ وهذا إنسان العصر الحديث وهو في أوج عظمته وكبريائه يخشى الفقر والمغبة والجوع وعلى رأسهم مالتس الذي أنذر العالم بمأساة قادمة لا محالة. .

لهؤلاء ومثلهم نقول: إن ما عند الله باق، وخزائنه لا تنفد الا أمام الملحدين والكفرة. . والمتقاعسين، أما البلد الطيب وبالإنسان المؤمن العامل يخرج نباته بإذن ربه ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَٱلَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِداً كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف 58]. وليستمر القرآن في الشرح والتفصيل وإعطاء الدروس في الزراعة والاستثمار الزراعي وكأني بالقرآن يقدس هذا العمل ويكرّمه وهو الآن يعطي الأمثلة على درس مثالي في الزراعة

فيقول: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِ * إِنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبّاً * ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلأَرْضَ شَقّاً * فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبّاً * وَعِنَباً وَقَضْباً * وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً * وَحَدَآئِقَ غُلْباً * وَفَٰكِهَةً وَأَبّاً * مَّتَٰعاً لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [عبس 24 — 32].

ماذا بعد ذلك التفصيل والشرح فها هي المعادلة الزراعية تتضح أكثر فأكثر وإعطاء الأمثلة على الثمرات لا ينقطع وهذا قليل من كثير ـ ولنقرأ قوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُّتَرَاكِباً وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنْظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الانعام 99].

إذن الدرس أصبح شاملاً متكاملاً فبالزراعة تكثر الخيرات والثمار المختلفة وبالزراعة نكسب القضية الإيمانية بالتأمل في ذلك الفيض والخير الكثير الذي يفرش الأرض. . .

﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الانعام 99].

أنا واثق أننا لو سلكنا دروب القرآن في الاقتصاد والحكم والعلوم لأصبحت دولتنا ـ الدولة العربية الإسلامية ـ أقوى دول العالم لأن النماء الذي يهدف إليه القرآن ـ في مبادئه ـ تأملاً ـ الروح والجسد. ولكنّا اليوم أصبحنا دولاً شتى. . لا يجمعنا الدين ولا تجمعنا الدولة، وسلعنا كلها تستورد من دول الكفر والإلحاد.

الحبوب مثلاً من أميركا، اللحوم من بلغاريا، والرمان والزيتون وغيرها من الثمرات كلها من وراء البحر، وكلها مدفونة في الأرض الطيبة ـ أرضنا العربية والإسلامية.

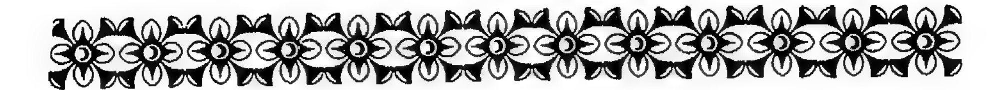
حتى المواد الخام والاستراتيجية التي هي ملك الأجيال أصبحت ملك البوتات الأمريكية والأوروبية تضخ في آبار النفط الأمريكية وأثمانها تضخ في مراكز المال الأمريكية، وبعد ذلك كله نتحدث عن التقدم الأوروبي والتخلف العربي الإسلامي.

إن الاقتصاد القرآني هو اقتصاد الإنتاج والعمل والسعي والحركة والنشاط، لا اقتصاد الاستهلاك والإنفاق والبيع والشراء والمتاجرة والسمسرة والعمولة، هذه كلها فروع للاقتصاد الاستغلالي الدخيل على فكرنا الاقتصادي الإسلامي الذي رُسم بالقرآن بأحرف من نور. . فالقرآن هو الذي أطلق قولته المشهورة في الانبعاث والنشاط في الأرض حين قال. .

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الجمعة 10].

وفضل الله كثير لا يجب ان نقصره على المهارة في التجارة والاستيراد

والاستهلاك ونسمي هذا سعياً في الأرض وكفى، إن السعي في الأرض معناه دراسة محتواها ومكنوناتها وخباياها الـدفينة واستغـلالها الاستغـلال الأمثل، أمـا عمليات التبادل والبيع والشراء وغيرها من الوسائل فهي أمور ثانوية لا يعول عليها في اقتصاد القرآن الطبيعي والأعمال الإنتاجية التي تنطوي عليهـا الأرض تتناول غـير النشاط الزراعي ـ النشاط الحيواني وتربية الحيوان واستثمار الأنعام لأن ذلك النشاط ومثله يفتح المجال للنشاط التصنيعي، فلو تأملنـا بعض الملابس الصـوفية مثـلاً لأدركنا الأساس الأول لها. . هذا ناهيك عن الفوائد الجمة الأخرى لتربية الأغنام والأبقار وسائر الأنعام الأخرى، وسنرى ذلك في الموضوع التالي. .



الانتاج الحيواني

إن حاجات الإنسانية الأساسية من غذاء وكساء وماء وحتى المسكن يجب أن تبقى مكفولة ومضمونة الوجود لعامة الناس أوكفائتهم، وهذا ما أوصى به الرسول حين قال: «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار. . » وطبعاً يمكن إضافة المسكن أو أية أشياء أساسية أخرى يضفيها العصر الذي يعيش فيه الناس كالكساء مثلاً أو غيره. .

ومن حسن الحظ أن موضوعنا الذي نحن بصدده يدخل في المساهمة بتوفير تلك الاحتياجات الأساسية، إن كان على حاله الأصلي أو بعد تطويره وتحويره إلى سلع أخرى أو مواد غذائية نافعة لا يمكن الاستغناء عنها.

فالفوائد التي تجنيها من الحيوانات والأنعام لا تحصى ولا تعد، حتى يكاد المرء يضطر حين ترتيبها ضمن الأولويات أن يضعها في مقدمة الأولويات، إن لم تكن في الدرجة الأولى والثانية فهي لا تتعدى المرتبة الثالثة في أولويات الحياة الكريمة.

حتى أن البعض جعلها معيار التقدم والازدهار والرقي، وادّعى البعض الآخر أنها معيار الرفاهية والنمو الجسمي الصحيح، فالأمم التي تعتمد كثيراً على هذه المادة توصف بالذكاء والنشاط والحيوية، وطول القامة.

وحتى أنهم ضربوا الأمثلة على ذلك بالإنسان الأوروبي والغربي الذي يشتهر بهذه المادة الغذائية الغنية بالبروتينات وكيف أنه والإنسان الصيني أو الهندي يختلفان

عن بعضهما بالطول والبنية والنشاط والحركة.. وذلك لأن هؤلاء يعتمدون في غذائهم على المواد النشوية مثل الرز الذي يمثل المادة الأساسية في الوجبة الغذائية..

والحق لسنا قاصدين التمييز بين العنصرين البشريين المذكورين آنفاً ولكنّا نقصد التنويه على أهمية الثروة الحيوانية للمجتمعات، وهذا وللحق، سبق تراثي يجب أن يسجل له، ونحن في هذا المجال... إذ إن الآيات القرآنية التي تناولت هذا الموضوع قد أفاضت فيه.. وأكدت عليه، مراراً وتكراراً.

حتى أن سوراً كثيرة من القرآن حملت اسماء الحيوانات والأنعام، فهناك سورة البقرة وسورة الأنعام وسورة النحل، وغيرها من السور الأخرى التي تحمل اسم العنكبوت مثلاً أو النمل.. وما كان هذا الاهتمام القرآني من قبيل الصدف أو خبط العشواء، إنما لا بد أن ينظر للأمر في هذا العصر بمنظار الجد والاجتهاد والتدبر والتأمل.. وعلى هذا الدرب يمكننا أن نرصد المجالات الأساسية التي يدخلها الاستثمار الحيواني كما يراها القرآن، لعل وعسى نأخذ بما يأخذه القرآن ونهتم بالأمور التي يراها القرآن مهمة أو التي يراها صالحة ـ نافعة لأفراده المنضوين تحت لوائه.
أما المجالات فهي:

أولاً: المسكن أو المأوى:

قال تعالى ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل 80].

بقي الإنسان مئات السنين وهو يتخذ من جلود الأنعام بيوتاً، إما على شكل خيام دائمة أو خيام متنقلة.. حتى هذه الأيام مازال للخيمة قيمتها حين الكوارث والنكبات أو الحروب. فهي سهلة الاستعمال والحمل عند الانتقال بها من مكان إلى آخر.

ثانياً؛ الملابس والأثاث والأغطية:

قال تعالى ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشاً كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام 142].

وقال أيضاً ﴿. . . وَمِنَ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثاً وَمَتٰعاً إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل آية 80].

وقال ﴿. . وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل 81].

تلك هي بعض الفوائد التي يشير إليها القرآن ضمن الأثاث والملابس أو الفرش وكل ذلك يدخل ضمن الاستعمال المباشر والأساسي وقبل دخوله مرحلة التصنيع والتقنية.

ثالثاً: في الطعام والشراب:

كما قلنا إن المادة الغذائية من الحيوان أو ما نسميه باللحوم أصبحت اليوم المادة الأساسية وهو ما أشار إليه القرآن. .

﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل 5] وتبقى النعمة العظيمة من تربية الأنعام تكمن في إنتاج ألذ غذاء أو أكمل غذاء يتناوله الإنسان منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، وهو الحليب الذي يقول عنه ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَناً خَالِصاً سَآئِغاً لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [النحل 66]. أما بطون النحل فيخرج منها أحسن شراب وهو العسل - ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل 69].

رابعاً: في الزينة والترويح عن النفس:

قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل 6].

وقال ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل 8].

تلك المزايا والفوائد أمثلة ليس إلا، وكذلك يضرب الله الأمثال للناس. . فلو أدرك الإنسان المسلم هذا الأمر وحقيقته جيداً لما تجاهله بمثل هذا التجاهل، وكان المفترض بالإنسان الواعي المدرك لآيات الله - في القرآن - وفي الكون أن يعرف بأن هذا الأمر واجب على كل فرد. وفيه خدمة جليلة تقدم لأفراد الأسرة التي تتوق لمثل

هذه النعم والعطايا. . وكذلك للمجتمع الذي هو بأمس الحاجة لتلك الفوائد فهو مثلاً بأمس الحاجة لمادة اللحوم الطازجة وهو بأمس الحاجة إلى العسل والحليب والزبدة ومشتقاتها. . وإلى الأصواف والجلود، والأثاث المصنوع منها - يضاف إلى ذلك كله الفائدة الأخيرة التي يقلل البعض من شأنها في عصر التكنولوجيا والعلوم وهي - في المركوب أو المواصلات وحمل الأثقال. .

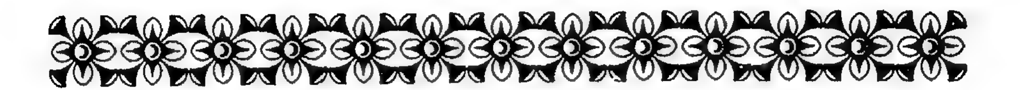
إذ مازال الحيوان وسيلة ممتازة للمواصلات الداخلية، حتى في المواصلات البعيدة التي لا تستطيع السيارات عبورها مثل الصحراء التي يعتبر الجمل سفينتها حتى اليوم وكذلك مازال للحصان دوره في حمل الأثقال وجر العربات من مكان إلى آخر، وهو ما أشار اليه القرآن. .

﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا. . .﴾ [النحل 8].

﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل 7].

وماذا بعد ذلك الفيض الإلهي عن تلك المزايا لهذا النوع من العمل. . لهذا النوع من الاستثمار. . وأين نحن من ذلك. . الحق، نحن نبعد عن تعاليم القرآن بعد الثريا عن الأرض، وإلا لكنا أعظم دولة تصدر ولا تستورد، من اللحوم والحليب إلى العسل وجميع المشتقات الأخرى. . والتي تشكل بالنهاية أعظم الموارد الاقتصادية، التي تسد معظم الحاجات الأساسية.

الاستثمار البحري



والنشاط البحري أو استثمار خيرات البحر الذي تجاهلناه وهو يشكل مساحات كبرى من الأرض كما أن أعماقه تزخر بالخيرات بأنواعها ـ وهو ما أشار إليه القرآن في الآية ـ

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً
وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا
وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ
وَلِتَبْتَغُواْ مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل 14].

هذا هو أسلوب القرآن الإعجازي فبعد أن يضع الأمثلة أمام الإنسان العاقل المستدير في ملكوت الله يقول بشكل عام . . **ولتبتغوا من فضله** . . هذه تفتح مجالاً واسعاً للبحث في أعماق البحر للوصول إلى غاية هذا الفضل ومنتهاه وما أظنه ينتهي، لأن ما عند الله باقٍ ـ لا ينفد ـ وإنما كانت الآية موجهة للإنسان الحاضر بمجهوداته إن كانت يدوية فلها، وإن كانت علمية فلها، وهي للإنسان القادم كما كانت للإنسان الماضي ويبقى هذا النشاط في النهاية مطلب قرآني، علينا أن نتوجه في مجاله التوجه الصحيح، فكم من الملايين التي بذلت ونفدت من أجل استيراد أنواع السمك المختلفة من أسواق الغرب الذي أحسن استثمار خيرات البحر . .

وكم من الملايين الأخرى التي ذهبت أدراج الرياح مقابل الحلي واللؤلؤ والمعادن الثمينة التي استوردناها من وراء الحدود، وهي مكنوزة تحت أقدامنا أو لا تبعد عن

ناظرينا أكثر من بضعة أميال . .

ان العمل في مجال البحر من أشرف الأعمال، وإلا لما ذكرت في القرآن الكريم بالنص وبمثل التوضيح الذي رأيناه .

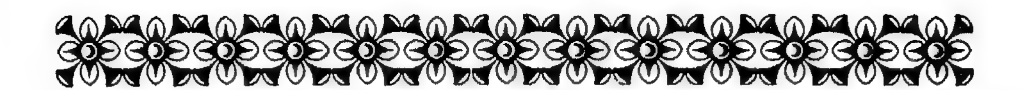
إن الخيرات التي تم الحصول عليها من أعماق البحر - في هذا الزمن على الأقل كثيرة وثمينة، فبعد أن كان شغل الإنسان القديم - الذي مهنته الغوص في البحر هو الحصول على اللؤلؤ بالدرجة الأولى والسمك بالدرجة الثانية أصبح الآن بالتقدم العلمي وتطور الآلات يستخرج موادّ نفطية من الأعماق عدا الخيرات الأولى التي كان يحصل عليها يدوياً ، وهذا ما يفسر الآية وهي تقول

﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ . . .﴾ طبعاً هناك الكثير، ويعلم الله وحده الثروات الأخرى التي سيحصل عليها إنسان المستقبل من البحر .

أما نحن أصحاب هذا الكتاب الذي يرسم الطريق لنا بشكل يثير الإعجاب . . وأصحاب البحر وشواطئه الطويلة لـلآن وللأسف، لم نقبل هذا النشاط بالشكل الذي يستحقه، إذ كان من المفروض أن تزخر شواطئنا بالحركة والنشاط والسفن المتنوعة ذهاباً وإياباً، تارة لنقل المواد الخام للمصانع وتارة لتصدير ما أنتجته المصانع من سلع ومواد تشبع الحاجات الأساسية في الغذاء والكساء . . وغيرها، وكان من المفترض أن تشكل مشاريع ومنشآت لمختلف الأعمال مثلاً :

واحدة لبناء السفن وثانية لمصانع تعليب السردين واستخراجه من البحر - وثالثة لاستخراج اللؤلؤ والمرجان والمعادن الأخرى الثمينة - ورابعة لاستخراج النفط - وخامسة للنقل والتصدير - وسادسة وسابعة وثامنة . . فهذا هو النشاط ومثله الذي ترتكز عليه الصناعة المتقدمة .

النشاط الصناعي



بعد أن تتشكل مناحي النشاط الإنساني الطبيعية.. داخل المجتمع ـ بعدها تبدأ العملية التنظيمية، ويدخل المجتمع، في مرحلة أخرى هي مرحلة النمو الرأسي.. وللعقل في هذه المرحلة مجال كبير ومهمة عظيمة في تطوير السلع والمواد لمواجهة مختلف الحاجات الإنسانية المتزايدة. وهذه المرحلة يطلقون عليها مرحلة التصنيع.. والتصنيع مهمة كبيرة لأن تصنيع نتاج النشاط الطبيعي يعتبر نقله نوعية في حياة المجتمع ـ أي مجتمع ـ وتظهر عظمة ذلك وأهميته في حالات التزايد السكاني وبروز قضايا الاقتصاد بشكل كبير، من حيث الاستهلاك أو تلبية الحاجات المتزايدة أو ظهور الفائض الإنتاجي. ومن ثم بروز مشاكل تتطلب التخزين أو التحوير أو النقل..

فبعض المواد والسلع لا تظهر إلا في مواسم معينة ـ يرى معها المجتمع ضرورة التخزين، بدل تبديد الإنتاج الزائد عن الحاجة، أو ظهور وسيلة في مكان وعدم ظهورها في مكان آخر، كل ذلك لا بد من مواجهته علمياً أو تصنيعياً.

والحق، إن كثيراً من تلك الأمور أشار إليها القرآن في منهاجه الاقتصادي إن تصريحاً أو تلميحاً، كيف لا وهو يأسس لكيان اجتماعي متكامل ومنظم أحسن تنظيم، وفكرة التصنيع هذه أتى عليها القرآن بالإشارة وترك الصنعة للأجيال ولو أنه ضرب بعض الأمثلة سنأتي على بعضها للتذكير والتشجيع على العمل في هذا المجال..

ولكن سنرى أيضاً أن إشارة منه، توحي بعلم عظيم يفتح أفقاً واسعاً،

للبحث فيه والولوج في خباياه. . كيف لا وهو خط طبيعي لسير طبيعي ـ في الحياة. . فهو قادر على مواجهة التطور والتقدم لأنه معجزة للأجيال. . أما أن نقول بأن القرآن لا تهمه هذه الأمور المادية فإن ذلك افتراء عليه (**وسيجزيهم الله بما كانوا يفترون**). . فهو منهاج متكامل يخاطب الجسد كما يخاطب الروح.

إن البنية الأساسية لأي صناعة ـ في أي مجتمع ـ لا بد وأن ترتكز على ما يتدفق من سلع ومواد زراعية كالحمضيات والفواكه والخضروات والحبوب. . . إلخ، وسلع ومواد حيوانية كالحليب والصوف واللحم والعسل. . إلخ. وكذلك ما يأتي من الثروة البحرية والاستغلال البحري يضاف إلى ذلك كله الخامات الأخرى التي تستخرج من باطن الأرض.

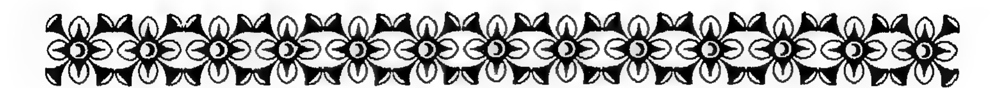
وبدون ذلك لا يمكن لأي صناعة أن تقوم!؟ وإن قامت على خامات ومواد مستوردة فإنها تقوم وهي عرجاء لا تستطيع الوقوف على قدم واحدة فترة طويلة. من هنا وضعنا في الأساس الأول ـ لأي نشاط صناعي أن يكون هناك أنشطة أخرى سابقة، وتلك هي الأنشطة الطبيعية التي تكفل التدفق السلعي ـ لأي صناعة. .

والحق، كان الفضل في هذا الكشف للقرآن الذي أفاض في مجال النشاط الطبيعي وشجع على ممارسته بشتى الوسائل والأمثلة. . وقد لاحظنا ذلك جيداً. . وحتى في هذا الموضوع كان للقرآن آيات محكمة وأمثلة يضربها في مجال النشاط الصناعي وبأسلوب الحكاية والقصة تارة، وبأسلوب الإشارة والتلميح بالفائدة تارة أخرى. . ولم يُمنع على الإنسان الوصول إلى غاياته القصوى في التصنيع ـ وبإعمال العقل واستخدام المواد، حتى لو كان ذلك من أجل النفاذ إلى أقطار السماوات والأرض، رغم أنه يذكّر الإنسان بأن وصوله ونفاذه إلى أقطار السماوات لن يتم إلا بإرادة الله وسلطان العلم ـ وها هو يقول في هذا المجال:

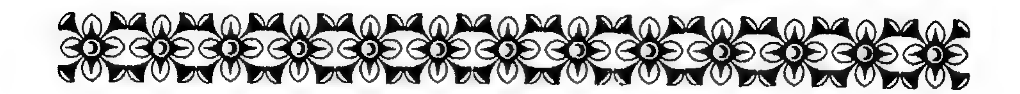
﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ [الرحمن 33].

وهكذا قد أعطى للإنسان الأمر بالنفاذ ولكن ما هي عدة ذلك ووسائله؟!

إنها ولاشك أعمال العقل واستخدام المواد وهذا ما يدخل في نطاق العلم والتصنيع.



الصناعة الغذائية



أما في مجال التصنيع الغذائي:

فيشمل تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني، والبحري وتغيير حال السلعة ومنفعتها بحيث تصلح لموسم غير موسمها. ومكان غير مكانها، وهذا لا يتأتى إلا بعمليات الحفظ والتعليب.. وجوهر تلك العملية يعتمد على التمليح أو التسكير، إضافة المواد التي تحفظ الغذاء مدة طويلة.. وقد اخترع لذلك الثلاجات، ولكن الثلاجات لا تفي بعمليات النقل، لذا جاءت فكرة التعليب التي تعتمد على خاصية التمليح أو التسكير - كما ذكرنا.. والتي أشار إليها القرآن بالآية

﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل 67].

قد يتبادر إلى الذهن أن ذلك إشارة إلى الخمر ولكنه نفى ذلك بأن قال رزقاً حسناً

من المربيات والسكريات.. إلخ.

أما في مجال تحوير وتطوير الإنتاج الحيواني والبحري

فإنه يقول عن استغلال الثروة البحرية الغذائية:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً﴾ [النحل 14].

وعن استغلال وتحوير المادة التي تخرج من بطون النحل والتي يمكن تطويرها إلى شراب مختلف الألوان لذيذ الطعم شافٍ من الأمراض قال:

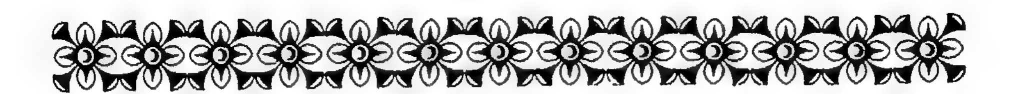
﴿ . . يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل 69].

يضاف إلى ذلك عمليات التطوير التي تحدث في الحليب الذي يستخرج من الأنعام والذي يتحول إلى مواد مختلفة منها الجبن والزبدة والقشدة والسمنة.

وإن نسينا فلا يمكن أن ننسى عمليات تعليب وتخزين اللحوم والحبوب لزيادة منفعتها واستعمالها في مواسم غير مواسمها.



الصناعة البحرية



أما في مجال تصنيع السفن، فقد أشار إليها القرآن بلفظ الفلك في أكثر من آية، وكانت وسيلة نوح للنجاة وكان الأمر بصناعة تلك السفن ـ قد جاء من السماء

﴿وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ * وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود 37 — 38].

وها هي تتطور صناعة السفن تطوراً كبيراً حتى امتلأت بها البحار والشواطىء العربية والإسلامية دون أن يكون لنا أي فضل على صناعتها، وهي أصبحت من كثرتها كالأعلام المنتشرة والمرفوعة في البحار، وهو نفس الوصف المذكور في القرآن. . ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن 24].

وهذا الوصف الدقيق للسفن وأشرعتها ذكر في القرآن منذ أربعة عشر قرناً وها هو اليوم يتحقق أمام الناظرين. .

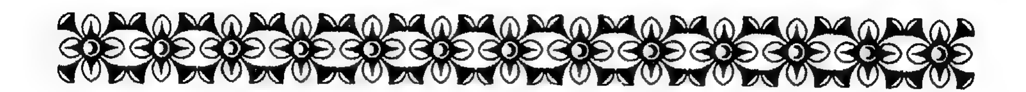
تلك صناعة الفلك ـ واستخراج اللؤلؤ والمواد الثمينة من البحر ماذا يقول عنها القرآن ـ لنقرأ قوله تعالى:

﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ. .﴾ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن 22-23].

للأسف كل ذلك نعرفه. . . وحين نطلبه لا يأتينا إلا من وراء الحدود لسبب واحد هو أننا نقدس آيات القرآن، وهذا التقديس يمنع علينا ترجمة آياته عملياً ـ

وهذا طبعاً قصور في الفهم، وإن لم يكن كذلك فهو التقاعس والتواكل على سلع وصناعات الغير. فكل ثروات البحار المنتشرة في العالم والتي تشكل مساحتها أكثر من نصف الكرة الأرضية، وخيراتها ربما تفوق خيرات اليابسة.. نعم كلها لم نستفد منها شيئاً، لا بل لم نقدم فيها ولم نؤخر، لا في صناعة السفن ولا في استخراج الثروات البحرية أو تصنيعها..

بناء السدود



الحق، أننا لا نحصر المجالات الصناعية التي أشار إليها القرآن فهذا الأمر ليس مألوفاً في أسلوب القرآن.. لأنه معجزة لكل الأجيال، وإنما يضرب الأمثلة فقط.. ويترك التفاصيل بعد ذلك للعقل فتلك مهمته وهي استغلال الظروف والوسائل والإمكانيات ثم الخروج بمجالات أخرى جديدة، لم يذكرها القرآن ولو بالإشارة، وعليه فإن إشارات القرآن إنما هي للتأمل والتدبر والسلوك. ثم الإبداع.

ففي مجال التصنيع أيضاً ذكر مجال بناء السدود:

نعم ذكر ذلك بأسلوب قصصي جميل.. وها هي القصة من البداية

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً * قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً * ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً * فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُ نَقْباً﴾ [الكهف 93 — 97].

صحيح أن بناء السدود قد تغير في الشكل والأسلوب إلا أن الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل ـ وهي أن الحديد والقطر الذي أشار إليهما في القصة ما برحا يشكلان عصب الحياة الصناعية فبالنسبة للحديد استعمل في الطرق والمطارات والجسور والمواني.. إلخ. وكذلك النحاس المذاب، وهو الذي أشار إليه بكلمة قطر، وغني عن البيان أن الحديد والنحاس من المواد الرئيسية لأي عمل صناعي.

الصناعات المعدنية

والأمثلة على العمل والنشاط في مجال تحوير السلع والمواد أو تصنيعها لخير دليل على أن هذا الكتاب يمثل نبراساً يُهتدى به في مجالات الحياة الواسعة، وهو الآن يرسم لنا صورة مجتمع آل داود وكيف أن العمل والإنتاج الصناعي كان شغلهم الشاغل ولنر:

﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۞ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ۞﴾ [سورة سبأ 12, 13].

والصناعات المعدنية هي الأخرى أُذِنَ بدخول مجالاتها ولكن بآية واحدة تفتح آفاقاً واسعة للعمل والانتفاع

﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ . .﴾ [الحديد 25].

والحق، إن مضمون هذه الآية لكبير وعظيم، ففي مجال القوة، والإعداد لها، لا بد أن يدخل الحديد طرفاً أو مادة رئيسية لذلك. . وهذا ما نراه ماثلاً للعيان في هذه الأيام ولو أنهم أشركوا في صناعتهم نوايا الشيطان فاستخدموها في التدمير والإرهاب، وكان الأحرى بنا كأمة إسلامية أن نوجهها الوجهة الصحيحة للدفاع عن حقوقنا أو الانتفاع بها في البناء والتعمير أو غير ذلك من مجالات.

وأما في مجال إنتاج الملابس والامتعة فقد قال تعالى:

﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا

تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنَ اَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل 80]

إن عبارة **أثاثاً ومتاعاً إلى حين** فتحت أفقاً صناعياً لا حدود له فقط إذا أحسن العقل عملية الاستخدام والتصنيع وهي تتسع لعقل الإنسان في كل زمان

وفعلاً تدرجت عمليات التطوير والتحوير لهذه المواد والخامات من الصناعة اليدوية في نسج وبناء الأغطية والخيام إلى استخدام أحدث الآلات والمعامل لتطوير تلك الصناعة أما المبدأ فيبقى كما هو ـ المذكور في الآية ضمن التعامل مع الشعر والصوف والوبر والجلد، والاختلاف فقط بالوسائل والإمكانيات حسب تطورات العصر. فكان الصوف، مثلاً يعالج باليد والمغزل أولاً ومن ثم يغسل وينسج بأدوات بسيطة والآن دخلت صناعة ونسج الصوف مراحل متقدمة ومتطورة وبكميات هائلة وبتقنية عالية أنتجت الملابس والأقمشة والسلع الرائعة المنظر والجمال كما تنبأت الآية:

﴿... أثاثاً ومتاعاً إلى حين..﴾

تلك أمثلة، فقط، ولكنها أمثلة ذات معنى إيجابي، تلفت النظر إلى أن المجتمع الإسلامي، ليس مجتمعاً استهلاكياً متواكلاً كغيره ولكنه مجتمع العمل والنشاط والإنتاج في أشرف الأعمال وأنبلها لذا يفترض بمجتمع هذه خصائصه الاقتصادية أن يبني أعظم دولة على الاطلاق.

لأن قدرة المجتمع على الانتاج ـ وهو ما نراه اليوم، تدلل على قدرة وطاقة المجتمع الحضارية وعظمته المادية التي تضعه في المقدمة بين الدول ـ فما بالك حين تجتمع القوة المادية والقوة الروحية لا شك ان ذلك سيرفع قيمتها بين الأمم ـ ويبقيها مهيبة الجانب عظيمة الكيان..

كما أن المجتمع الاسلامي إذا ما سلك الطريق الطبيعي في العمل والانتاج والنشاط وهو الذي ذكرناه ـ فلا بد أن تغيب صور الظلم والاستغلال

والسمسرة والاحتيال والقتل.. الخ. تلك الصور التي جاءت من ممارسة النشاط غير الطبيعي وظهور الوسطاء.

النشاط غير الطبيعي



إن النشاط الذي نبغي ونرتجي له أن يسود، هو النشاط الإنساني المتوازن الذي هو نتاج المفاهيم الإسلامية ـ التي أوضحناها ـ فإن لم تكن نتاج مفاهيم إسلامية، فهي ولا شك نتاج مفاهيم طبيعية وعلمية، متوازنة ـ لا فرق ـ فالإسلام دين الفطرة والتوازن ـ وكذلك مفاهيمه.

أما النشاط الإنساني ـ غير الطبيعي. فهو نتاج خلل ما إن في سلوك العاديين من الأفراد أو في سلوك الذين يتسلمون دفة الإنتاج وإدارته..

بادىء ذي بدء، يهمنا الخلل الناتج من سلوك الأفراد، فإن كان وجود فئة غير طبيعية في المجتمع ـ فهذا أمر طبيعي ـ إذ لا يعقل أن يكون الناس كلهم قد سلكوا سلوكاً واحداً في مضمار الإنتاج، فلا بد أن تبقى فئة شاذة تقف على قارعة الطريق ترقب حركات الناس الذين يمارسون العمل الإنتاجي، من مزارعين أو مربي الحيوانات أو منتجين في المصانع أو عاملين في البحر.. إلخ. وهذه الفئة غيرالطبيعية.. وهي تراقب الناس في ذهابهم وإيابهم لا بد أن تفعل شيئاً ما، لابتزاز الناس جهودهم ونتاج أعمالهم بطريقة أو بأخرى، فتلتف تلك الفئة على مجهودات المنتجين الكادحين بعدة سبل وأسباب، تارة سبل وأسباب شريفة ـ ظاهرياً ـ عن طريق إداري أو تسويقي أو كوسطاء بين المنتج والمستهلك، ومن ثم تتحول تلك السبل عن الأهداف الظاهرية ـ الخدمية إلى أهداف ابتزازية أخرى، وإن لم تكن تلك السبل والأسباب فبسبل غير شريفة بالاحتيال والسرقة.. إلخ.

لا يهم طرق الابتزاز بمقدار ما يهم نشوء هذه الفئة غير المنتجة أو التي تبقى عبئاً

على الإنتاج، لأنها تحوّل في المدى البعيد النشاط الإنساني الإنتاجي إلى نشاط خدمي لا يسمن ولا يغني عن جوع ـ هذا ناهيك عن ظهور البوادر الأولى للصراع بين الطبقات، قوى الإنتاج من جهة وقوى الاستغلال من جهة أخرى، والتي تأخذ أشكالاً مختلفة كلها نصب في أطر البيع والشراء والتسويق والتوزيع والوسطاء والعملاء والسماسرة ومن ثم الربح والاستغلال.

أما الحالة الثانية ـ فهي نتاج سلوك الأدوات المسؤولة عن الاقتصاد وبفروعه المختلفة في الاستهلاك والإنتاج والتوزيع.

فإن لم تكن تلك الأدوات شريفة المقصد والهدف وذات درجة عالية من المواطنية الصالحة فإنها تخدع لأول بادرة ابتزاز دولي ـ ويكثر ما ظهر هذا في فترات الحركات الاستعمارية وسيما الاقتصادية منها... وبروز ظاهرة استغلال الأراضي وما فيها من مواد خام ـ من قبل الدول الاستعمارية لدولة ما.. وأكثر ما ظهر هذا، في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي وهو موجود حتى يومنا هذا فالشركات الاستغلالية التي سلبت أغلب المواد الخام في تلك الدول لم تدفع مقابل ذلك إلا الفقر والجوع والمرض لأصحاب الأرض الحقيقيين ناهيك أنها حولت الإنسان من منتج إلى مستهلك، ونأى الناس بعيداً عن الإنتاج الطبيعي وتحول المجتمع بكامله إلى مجتمع خدمي استهلاكي، وهذا الأمر ينطبق على أغلب تلك الدول...

وتضافرت القوى الخارجية الاستغلالية مع الفئة غير المنتجة في المجتمع والتي تمارس النشاط غير الطبيعي ـ التي ذكرناها سابقاً ـ أو الخدمي بالدرجة الأولى.

وفعلاً برزت حركات الهجرة من الإنتاج الطبيعي إلى فئة الإنتاج غير الطبيعي مقابل الحصول على المال.. أما ماذا يحصل بالإنتاج الطبيعي وبالمزارع وحظائر الحيوانات والمصانع الوطنية ـ هذا لا يهم ـ لأن المنافسة أصلاً غير متكافئة، فالمستغلون الجدد يملكون المال والعدد والمواد والشركاء، ناهيك عن الأهداف السياسية الأخرى.

قد يقال إن ذلك حدث في فترة الانحطاط والاستعمار ولكنه أيضاً يحدث اليوم وكل يوم، فهذه أيضاً فترة انحطاط، ولكن هذه المرة انحطاط اقتصادي فاستغلال

النفط من قبل تلك الشركات أحدث خللاً في المجتمعات العربية والإسلامية. . وتحولت المجتمعات تلقائياً إلى مجتمعات خدمية استهلاكية هدفها كسب المال وليس الإنتاج. . وستكون عواقب ذلك وخيمة في المستقبل.

والحق، لا أعرف كيف تخطط القيادات المسؤولة ـ حين يكثر المال ويقل الإنتاج الطبيعي ـ ما هي محصلة ذلك. . أما أنا فلا أرى إلا أسوأ الاحتمالات. . لتلك المسيرة الاقتصادية غير الطبيعية التي هي وراء ويلات الشعوب والأفراد لأنها سبب نشوء ظواهر المرض الاقتصادي من قبل. .

الاحتكارات الرأسمالية:

علمنا شيئاً من ذلك، ولكن الذي يجب أن نعلمه أيضاً أن الأرض العربية أو الإسلامية لصفة خاصة، بغض النظر عن الدول المنكوبة الأخرى بذلك المرض ـ قد أصبحت محط أنظار الاحتكارات الرأسمالية مقابل بريق المال الزائف الذي تدفعه ثمناً لتلك المواد الخام والاستراتيجية منها، فيذهب ذلك المال إما إلى مراكز المال في الدول الرأسمالية أو إلى جيوب الموظفين والخدم والمنتجين الذين يعملون معها بمعاش محدود لا يكفي لابتياع الحاجيات الأوروبية المستوردة، وهذا الحشد البشري الذي يعمل مع تلك الشركات مقابل الراتب والمعاش المحدود تحول إلى أفواه مستهلكة ليس إلا. . . وفي المدى البعيد ما نفع تلك الأموال إن لم تتزامن مع حشد كبير من السلع الإنتاجية ـ وهي التي لا تظهر إلا في الإنتاج الطبيعي. . في الأرض وزراعتها. . في استغلال الثروة الحيوانية وفي تحوير السلع وإنتاجها. أما وقد أقفرت تلك المصادر الإنتاجية من أصحابها وعمالها فمن هنا يبدأ الإنسان يخسر حاجاته الأساسية ومن ثم حريته الاقتصادية.

استغلال الحاجات:

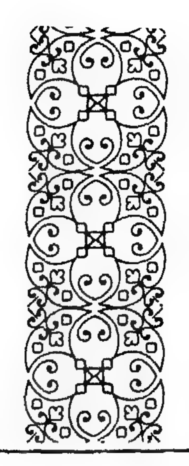
حتى في غياب الإنتاج الطبيعي لا مناص من الاستهلاك، ولكن من أين تأتي المواد والسلع لإشباع الحاجات الإنسانية. . لا بد إذن من الاستيراد وهو ما يزيد من الفئة غير الطبيعية أو النشاط الخدمي، وبالتالي تكثر ظواهر الاستغلال وحتى نشوء ظواهر استغلالية أيضاً خارجة تقيّد الدولة بكابوس رهيب أشبه ما يكون بكابوس

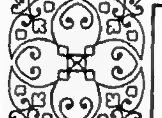
الاستعمار.

فالأمور التي لا نراها إلا بسيطة سهلة في التقييم الفردي هي في الحقيقة تؤدي إلى وبال عظيم على الفرد وعلى الجماعة ومن ثم على الدولة برمتها، وهذا والحق لا يفطن إليه السذج من البشر أو جامعو الأموال أو المترفون. ولكن يحتاج إلى القيادات المخلصة المؤمنة والتي كثيراً ما تتعثر حين تحاول إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح كيف لا وتكون قد تراكمت الأخطاء والخلل تعاظم..

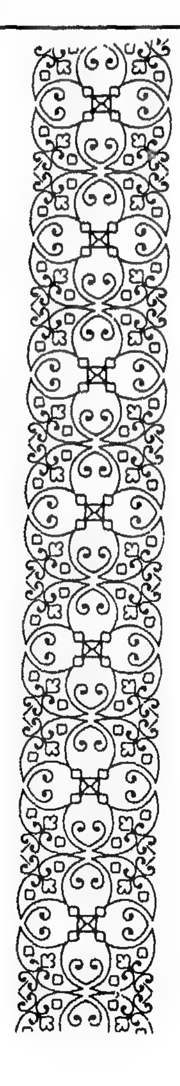
التضخـم:

المتأمل في آيات القرآن يرى شيئاً مدهشاً وسيما في الآيات التي تتناول المال ومساوىء المال، وهو ما سنتعرض له في مكان آخر من هذه الدراسة.. نعم أقول المتأمل في الآيات المختصة بالمال يرى أن القرآن يحذر من كثرة المال ومن اكتناز المال ومن الاحتكار.. إلخ. ألا تدرون ماذا يعني ذلك في العرف الاقتصادي؟ إنه يعني أن الأمراض الاقتصادية سببها المال وكثرة النقود، فالمال المتزايد لا بد أن يؤدي يوماً إلى التضخم والركود الاقتصادي، فاعتماد الناس في مجتمع ما على الوظائف والرواتب والمعاشات يقلل من العملية الإنتاجية ومن ثم يقلل المواد الغذائية والسلع الأساسية وغير الأساسية في السوق، وهو ما يزيد في أسعار تلك المواد بشكل رهيب يقتضي إصدار أوراق نقدية لمواجهة الأسعار والاستيراد وإحلال نقود محل النقود المكنوزة. وهذا هو التضخم المالي أو النقدي وقبله كان ارتفاع الأسعار وندرة السلع، وكلها أمراض اقتصادية سببها الانحراف عن الخط الطبيعي في الإنتاج.. فالمال وحركته لا بد أن تتوازن مع الإنتاج للمواد والسلع من هنا نرى القرآن في منهاجه يشجع على العمل والسير في الأرض ويحذر من المال واكتناز المال.. لأن في هذا تعطيل الاستثمار والإنتاج أو بمثابة تقليل دوران رأس المال العامل.

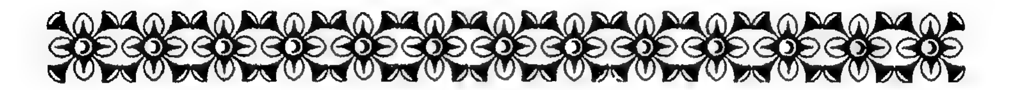




المشروع الاقتصادي



أشكال المشروعات



نخلص مما تقدم أن المشروع الإنتاجي هو الذي يباركه الاقتصاد الإسلامي ـ وقد جاء ذلك إما نصاً بآيات محكمة أو روحاً من خلال سياق الآيات ومعناها. . كان ذلك المشروع في مجال الاستثمار الزراعي واستغلال الأرض، أو في مجال الاستثمار الحيواني والثروة الحيوانية، أو في مجال استغلال الثروة البحرية، أو في المشاريع التي تحسّن وتطوّر تلك الثروات والمواد. ولكنّا الآن يجب أن نعلم أن تشكيل أي مشروع ضمن تلك المجالات ـ لا بد أن يرتب علاقات جديدة بين عناصر المشروع ـ والموازنة بين تلك العلائق، أو بمقدار النجاح في تلك التوازنات ـ بمقدار ما يكون الاقتصاد عادلاً وأخلاقياً وبالتالي موافقاً لنصوص القرآن أو روح الإسلام.

فيجب أن يبدأ المشروع باسم الله وفي سبيل الله وأن ما عند الله لا ينفد فالموارد كذلك لا تنفد، فقط بالإيمان والإخلاص في العمل تسير الأمور على أحسن ما يرام.

وان الأمر لله وحده وليس لأحد سواه، وهذا ينمّي وثنية المادة وكذا الإنسان جانباً. لأن المال مال الله وأن الإنسان مستخلف ليس إلا، على هذا المال. .

وعليه يجب أن تكون هناك ضوابط وخصائص للمشروع الاقتصادي ـ الإسلامي ـ والطبيعي حتى ولو تطلّب ذلك تغيير البنية الأساسية للمشاريع الرأسمالية والاحتكارية. . التي كرست وثنية المادة ووثنية الإنسان، والتي تنتشر في العالمين العربي والإسلامي حتى اليوم ـ والتي قَلَبت الأوضاع السياسية والاقتصادية للفرد والجماعة ـ وللأمة بشكل كامل. . مما ترتب على ذلك انتشار الظلم والاستغلال والفوارق الطبيعية وكذا الأمراض الاجتماعية الأخرى من تعاطي الخمر والمخدرات

والبغاء في كل ناحية وشارع وبدون حياء ـ فقط لأنها تدخل ضمن مشاريع العصر الحديث الممسوخة.

أما الضوابط أو الخصائص ـ والمزايا، التي يجب أن تتوافر في المشاريع الاقتصادية الإسلامية، فهي كما يأتي:

أولاً: الشورى والديمقراطية المباشرة.. في اتخاذ القرارات الخاصة بأي مشروع مهما كانت درجة أهميتها ـ بسيطة أو عظيمة...

ثانياً: وقف التسلط الفردي على الأفراد ومن بينها تسلط رب العمل على العمال أو المنتجين عن طريق رفع الحصانة عن أي من أفراد المشروع وإخضاع كل فرد من أفراد المشروع تحت طائلة المسؤولية ـ أي سحب السلطة من أرباب العمل والمدراء والمنظمين ليكون كل شيء بالتساوي بينهم وبالمشاركة الإيجابية.

ثالثاً: وقف التسلط الرأسمالي وسحب السلطة والحصانة من أصحاب رؤوس الأموال بإحداث مشاريع تعزز العدل والمشاركة والمساواة بين الأفراد.

رابعاً: الاستخدام الأمثل عند استخدام المواد والموارد، على اعتبار أن المال والخير هو من فضل الله وأن الناس ـ كل الناس لهم الحق في ذلك الفضل، بشرط العمل والكفاءة فيه..

خامساً: منع الاحتكار لبعض الموارد ووضع كل شيء تحت تصرف القادرين على العمل والاستغلال أو الإنتاج.

سادساً: وقف هيمنة الحافز المادي على شعور الأفراد في الإنتاج واستبداله بالحافز الروحي الذي يكون فيه العمل امتثالاً لأوامر الله في السعي في الأرض من أجل تدعيم كيان الفرد والأسرة والمجتمع، إن مادياً أو روحياً.

وبعد ذلك يمكن أن يأخذ المشروع الاقتصادي الأشكال الآتية:

أولاً: المشروع الفردي:

وهذا المشروع يكرس العمل الذاتي ـ وتشجيع الأفراد على السعي بجد

واجتهاد. . ويمكن أن يشارك في العمل أفراد الأسرة كوحدة اجتماعية متكاملة. . أو مجموعة أفراد يكون العمل فيهم بالمشاركة.

والحق، إن هذا المشروع لهو ضروري في منهج القرآن الاقتصادي وسيما في الاستثمار الزراعي واستغلال الأرض، أو في حالة المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تعتمد على الجهد الذاتي. . ومثله موجود في الأنظمة الرأسمالية ـ ولكن لا يجب أن يأخذ ذلك الشكل ـ الرأسمالي ـ بحيث نرجع إلى سياسة الهيمنة مرة أخرى ـ هيمنة الفرد أو رأس المال ـ أو استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

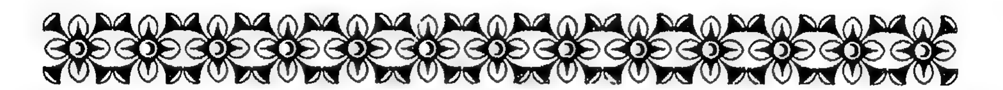
والهدف من هذا المشروع ـ هو تدعيم كيان الأسرة الاقتصادي وتحقيق ذاتية الفرد من خلال العمل فيه ـ وهذا الأمر هو الذي يميّز النظام الاقتصادي في الإسلام عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فهو يقع في وسط النظامين لأنه يحترم الفرد ولا يقتل فيه روح الابتكار والاختراع والإنتاج طبعاً ـ دون الانفلات من دائرة المعقول ـ الإسلامية، لئلا يقع بين أحد الخيارين، الرأسمالي ـ دعه يعمل. . دعه يمر، أو الخيار الشيوعي الذي يحد من قيمة الفرد ويتعامل معه بنفس القدر الذي يتعامل فيه مع الآلة ـ أو المادة. . ومزايا هذا المشروع تدخل ضمن إطار الإدارة الذاتية والمجهود الذاتي، ومن ثم الرفع من قيمة المواطن في سبيل الرفع من قيمة المجتمع ومن ثم الأمة، فما المجتمع إلا مجموع الأفراد فإن تدعيم كيان الفرد لهو تدعيم لكيان المجتمع والأمة.

المشروع التعاوني ـ أو الجمعية التعاونية:

وفكرة التعاون هي فكرة إسلامية إصلاحية والهدف منها الحد من هيمنة أصحاب رؤوس الأموال أو الوسطاء. صحيح أن البعض من اقتصادي العالم قد جرب هذه التجربة، وكان الهدف هو الإصلاح والتخلص من مسألة الربح، إلا أن الفكرة أساساً ـ إسلامية بحتة ـ ومن الذين جربوها وطالبوا بالدفع بها إلى الساحة الاقتصادية هو رجل الأعمال الانجليزي روبرت أوين الذي أسموه ـ أبو التعاون في العالم ـ وكان ملخص ما يطالب به، أن تلغى الأرباح ـ لأنها الدافع للاحتكار والاستغلال وهذا كما يرى من ضمن عيوب الرأسمالية.

والحق، أنه مشكور على هذا الرأي، ولكن قبل أن يضع هو النظريات في هذا المضمار، كان الإسلام قد رأس دعائم اقتصاده وحياته المادية كلها على هذا الأساس، وهو الذي أوجد فكرة التعاون أصلاً. وهو الذي قال: «تعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان». ولكن للأسف، هناك من يروّج لأفكار هؤلاء ولا أحد يروّج لفكرنا فكر الإسلام في الاقتصاد والأخلاق والعلوم.. والجمعية التعاونية يمكن أن تدخل في إطار الاستهلاك وإطار الإنتاج.

والهدف منها: هو ديقراطية الإدارة واتخاذ القرار، ومن ثم وقف هيمنة الوسطاء الذين لا يفعلون شيئاً إلا عملية التوصيل والابتزاز والاستغلال مقابل هامش من الربح كبير يرفع من ثمن المواد... يضاف إلى ذلك الحد من حافز الربح الذي يساهم في فهمه الابتزاز والاستغلال..



المؤسسات الشعبية

في المجتمع الإسلامي ترتكز قوة المجتمع على فعاليات القوة البشرية وإطلاق تلك الفعاليات من مكانها لأن القيود أصلاً تقطعت حال مجيء الإسلام، والحرية وحدها حلت محل القيود والأغلال والعبودية والاستغلال.. من هنا نرى أن المجتمع الإسلامي جاء من أجل الإنسان وحريته كما جاء من أجل رفع شأنه وقيمته، وعليه لا بد أن تفعل كل الفعاليات الإنسانية فعلها.. فتلك هي عدة المجتمع الإسلامي الصحيح الذي يعدل بين الناس ويحقق لهم مبدأ تكافؤ الفرص، وعليه لا بد أن يكون في المشاريع أكبر عدد ممكن من الجماهير الشعبية وفتح المجال للقادر على أن يعمل ويكد ويجتهد. وهذا بالحق ما يغيّر البنية الأساسية للمجتمعات، وأطرها وبرامجها ومناهجها العلمية.. لأن الاعتماد في هذه المجتمعات يتركز على الشعب لا على رأس المال.. ولا على الوسطاء، ولا على النخبة. فالتنافس بين الناس يكون في الأعمال الصالحات والتقوى.. وعليه إن كان المجتمع دينه التنافس ـ فليكن ـ وكيف يكون ذلك لغير العمل الشعبي الذي لا قيود عليه. اللهم إلا الإجراءات التنظيمية والمالية غير المقيدة ـ للعمل، من ذلك كله لا بد أن تأخذ المشاريع والشركات الشكل والمضمون الشعبي الذي يضم مختلف فئات الشعب القادرة على العطاء، لأن قدرات الإنسان كما نعلم لا تتحدد بعمل أو بوسيلة معينة. فمن خصائص الإنسان القدرة على العطاء بشتّى الوسائل ومنها الجهد العضلي ـ فإن لم يكن يملك المال ولا المهارة ولا العلوم فعليه أن يفعل بجهده العضلي، فهناك ألف مكان ومكان لمثل هؤلاء، والعمل الشريف خيرٌ ألف مرة من البطالة والوقوف على قارعة الطريق للسؤال أو للاحتيال أو تعاطي الفواحش، وهذه الأمور قطعاً ستكون واقعة

لا محالة إن لم يجهل الإنسان مكانه في مواقع العمل ـ أياً كانت وأياً كان الإنسان.

هذه هي نظرة الإسلام وفكره إلى الإنسان، إنها نظرة إنسانية محضة لا ظلم فيها ولا جور بل تكريم وأفضل تكريم.

فإن لم يكن بالجهد العضلي والجسمي فهناك الفئة الثانية بالمجهود العقلي.

وهؤلاء هم طبقة الخبراء والمفكرين وواضعي الخطط العملية، لكل وحدة عمل ـ وعملهم في المجتمع غني عن الشرح ـ فلهم ألف مكان ومكان، إن في المصنع أو في المدرسة أو في الجامعة أو في مكان آخر، وهؤلاء لا مشكلة لهم..

أما الفئات الأخرى فهم:

فئة الفنيين: وهو المهرة الذين يستطيعون العمل في أي مكان من مواقع الإنتاج.

وكذلك أصحاب الأموال: فيمكن أن يستخدموها في دعم المشاريع الشعبية الإنتاجية.. إذن المجتمع الإسلامي والاقتصاد الإسلامي لا يرفض في مواقعه الانتاجية أياً كان من البشر، ومادام هو كذلك.. إذاً شكل المشروعات في النظام الاقتصادي الإسلامي يجب أن يأخذ الشكل الشعبي.. وما نراه من تفرقة بين العامل والغني والفقير والدكتور والخبير، نعم ما نراه إنما هو نتاج الرأسمالية الاحتكارية، فكلٌ يختار الإنسان المتميّز والمتفوق. لأن النظرة أصلاً مادية، فكل أصحاب المشاريع الرأسمالية والشيوعية ينظرون إلى الإنسان بمقدار ما يحقق من أرباح أو إنتاجية ولكن المجتمع الإسلامي يعطي الفرصة للجميع للعمل لأنه مسؤول عن سعادة وأمن الجميع بعكس المشاريع الرأسمالية وما تهدف من أهداف أنانية فردية وهو الربح لصاحب المشروع وبالتالي أمن وسعادة صاحب المشروع..

والحق، كل إنسان قادر على العمل وبقدر عمله يكون الجزاء، فإن كان من تفاوت في الدرجات والتقييم، وهذا ما يقوم في العمل الشعبي أو المشروع الشعبي.. إذن لا بد من تطوير العمل الشعبي في الاقتصاد الإسلامي في المجتمع الإسلامي، لتحقيق سعادة الإنسان أياً كان مجهوده عقلياً أو عضلياً أو جسمياً وعقلياً

معاً أو مالياً. وهذا طبعاً لا يتأتى إلا في المنشآت الشعبية أو لنقل الشركات الشعبية التي لا تميّز بين الناس، فكل وطاقته على العمل..

وبهذه الأشكال الشعبية للمشروعات يكون قد تحقق عدة مزايا وخصائص:

1 ـ ديمقراطية وشورى القرارات، لأن الشعب أو التجمع الشعبي في المشروع أو المنشأة يشارك في اتخاذ القرارات التي تصلح للمشروع، إن مالية أو تنظيمية أو إدارية.

2 ـ رفض هيمنة رأس المال، وبالتالي رفض الرأسمالية المتحكمة والمتسلطة لأن الإنسان يعامل على جهده فالذي يعمل بيده والذي يعمل بعقله والذي يعمل بماله، وكلٌ يجازى بمقدار عمله، والتقييم لذلك يقوم على أسس علمية بعيدة عن التسلط والأنانية.

3 ـ الفوائد الناتجة من العمل تعود للجميع بدون استثناء، وبهذا يتدعّم كيان الفرد وكيان المجتمع وكيان الأمة مادياً وروحياً.

4 ـ مراقبة سير العمل تتم ذاتياً لأن التسيير يكون ذاتياً، فالمصلحة الذاتية والجماعية تجبر الجميع، للعمل على سلامة المشروع وتدعيمه بالعمل الصالح والسلامة والأمن.

وهذا، للحق، يتطلب برامج وأطر تعليمية مغايرة للواقع، فلا بد من التركيز على المعاهد الفنية بعد مرحلة معينة لتوجيه الإنسان، كل وميوله.. وإذا ما تشكلت البرامج التعليمية بالشكل الصحيح يمكن أن تأخذ المنشآت الشعبية الأشكال الآتية:

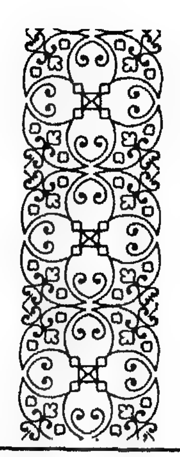
مدينة ـ أو قرية شعبية إنتاجية متكاملة متخصصة بعمل معين أو بعدة أعمال معينة.. وتدعمها معاهد نظرية لنفس التخصص. وفي القرية أو المدينة تكون مشروعات شعبية ومنشآت شعبية إنتاجية واستهلاكية، مثل مشروع شعبي زراعي لإنتاج الحبوب، ومشروع شعبي لتربية الحيوان والأنعام مشروع شعبي لإنتاج الأدوات الكهربائية ـ يدعمه معهد لتدريس الكهرباء ومجالاتها الأخرى وهكذا..

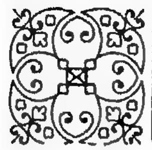
أو مشروعات المدن الجامعية حسب التخصصات ـ فهناك مشروع مثلاً زراعي

إنتاجي لقسم الزراعة تدعمه مشاريع لتحسين البذور وإجراء التجارب.

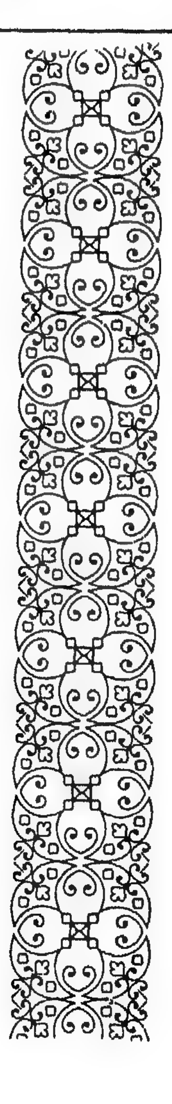
ومشروع لقسم الهندسة: يتخصص بالمواد والأدوات التي يستخدمها الطلبة في قسم الهندسة.

وهكذا دواليك.. فما دام أفراد المجتمع يعملون في مواقع معينة ومخصصة مثلاً واحد في الجامعة وآخر في المدرسة وآخر في المستشفى وآخر في الإدارة - عليه يمكن الدفع بالمشاريع الشعبية إلى مواقع العمل التي يتركز حولها الناس وبذلك يكون العمل شعبياً والمنشآت شعبية ويبقى المجتمع في حركة مستمرة ودائمة.. إن في العلم أو في الخدمة والإنتاج الطبيعي، وقد يتحول العيش ويتركز حول القرى والمدن الواسعة لتتحول المشاريع ومراكز الإنتاج إلى العمل أو الإنتاج الشعبي بيسر وسهولة





القرآن ونظرية التوزيع





تمهيد

والآن بعد أن انتهينا من عملية الإنتاج ـ وأشكال المشروعات الإنتاجية وعرفنا المبادىء الاقتصادية التي تحكمها أو ترتكز عليها . . لا بد أن نخوض الآن ـ بعد ذلك كله ـ في مشكلة الثروة وحصاد تلك الثروة ـ أين يذهب وكيف يتم توزيعه .

إن المبدأ الأساسي موجه أصلاً للعاملين في المشروع . وهذا المبدأ ورد بالنص القرآني . .

﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام 141] .

وعلى هذا لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق كل الشركاء في عملية الإنتاج ـ الحق الخاص ـ الحق العام/ الحق الإلهي ـ حق الأرض والمواد، فتلك هي عناصر الإنتاج الأساسية كما عرفنا أو هي أساس العملية الإنتاجية فلا بد إذن، أن يأخذوا حقهم كاملاً وغير منقوص، لا يهم بعد ذلك لمن أو أين تنفق، فتلك قضية أخرى تدخل ضمن قضية الإنفاق . . وعلينا منذ الآن أن نحصر الأنصبة والحصص وبشيء من التفصيل لئلا نقع في المحظور ـ وهو المحظور الذي وقعت فيه الأنظمة الرأسمالية ـ والأنظمة الشيوعية، وسيما في القضية هذه ـ قضية التوزيع ، فالأولى ركزت على حقوق الفرد، ونسيت بالمقابل حقوق الشركاء الآخرين في عملية الإنتاج ـ الأمر الذي كرّس الظلم والأنانية والاستغلال ـ لا بل أوجد أمراضاً اجتماعية سيئة ـ وهي أمراض الحضارة الأوروبية ـ الغربية .

والشيوعية ـ ركزت على الحقوق المادية وتنمية الوطن، وهو تركيز ولا شك على

عنصر المواد والأرض في العملية الإنتاجية ونسيت الشركاء الآخرين ـ الحق الإلهي ـ والحق الخاص في عملية الإنتاج فإذا بالنتائج ـ إياها ـ السيئة ـ هي ثمار هذا النظام، فقط تلك ركزت على الفرد وحقوقه بمعزل عن الجماعة، أما هذه فركزت على المادة بمعزل عن الإنسان وحقوقه أو حقوق خالقه. . وكأن الاثنين ـ النظامين يخدمان الوثنية والأوثان. . وبقي النظام والفكر الإسلامي الذي نحن بصدده، والذي جاء وسطاً بين النظامين ـ حين الإنتاج وحين التوزيع ـ ففي الإنتاج ـ زج بالفعاليات كلها في عملية الإنتاج فكان الحصاد ـ الذي لا بد أن يطال أثره الجميع حتى العاجزين الذين لم يشتركوا في العملية الإنتاجية ـ لهم حقهم كمواطنين وحقهم في الحق العام أيضاً، لأنهم بشر لا بد أن يمارسوا الحياة الشريفة والعيش الكريم فوق الأرض ـ ولكن لا بد أن ندرك أن هذا الفكر الذي أرسى مثل هذا النظام قد وضع سلماً للدرجات للتفاضل بين العاملين في كل مشروع ـ لكيلا يشجع الكسالى ـ على كسلهم أو النائمين على نومهم.

ولكن هو، بادىء ذي بدء، يحرص على أمور ثلاث:

أولاً ـ عناصر الإنتاج الرئيسية (ليست ملكاً لأحد) فالأرض للجميع، ويحق لكل إنسان كائناً من كان أن يمتلك جزءاً منها على سبيل الانتفاع ـ فالأرض لله ـ يورثها من يشاء من عباده ـ ولكن وهو يورثها لمن يشاء. . يرى كيف يفعلون بها. . وعليه فما دامت الأرض لله ـ فلا بد أن تعطى الفرصة لكل إنسان أن يعمل فيها، فهذا هو شرع الله لكي نحصل بعد ذلك على عدالة في التوزيع. . إذ كيف نعطي أرضاً للبعض ونمنع عن البعض الآخر ومن ثم نقوم بعملية التوزيع ـ فإذا كان العدل أصلاً غير موجود في توزيع العملية الإنتاجية فكيف يكون موجوداً عند توزيع الثمار؟!.

أي كيف يصل إنسان ما، إلى حقه وقد منع عليه العمل كغيره من البشر، الذين يعيشون على الأرض ـ أي أرض ـ علماً أن المعادلة أصلاً مصدرها الله. . فالمال مال الله، والأرض لله والناس كلهم عباد الله ـ وهم مستخلفون على هذا المال:

ثانياً ـ التشغيل وفرص العمل لا بد أن تكون مكفولة ومضمونة للجميع كما رأينا، فالعمل يكون مفتوحاً لأبناء الوطن دون ظلم أو عدوان، ومتى وجد أو توافر

مبدأ العدل أو مبدأ تكافوء الفرص للجميع فلا بد أن يأخذ العدل مجراه الطبيعي أيضاً عند توزيع الثمار، تلك ضمانات العدل وقد بدأت في العملية الإنتاجية، أما الضمانات الأخرى للعدل فهي عند التوزيع.. ولنناقش كل شريك بالتفصيل لئلا نظلم أحداً.

الحق الخاص

فالإنسان ـ وهو محور العملية الإنتاجية يختلف نصيبه باختلاف العمل الذي قام به ونوع المشاركة التي شارك فيها، وهنا يوضع سلم للدرجات أو ميزان عادل لتقييم الأعمال ليتفق عليه جميع أفراد المشروع ـ لأن المشاركة تختلف ومجالاتها أيضاً تختلف فمنهم من شارك بالجهد العضلي ومنهم من شارك بالجهد العقلي أو الفكري ومنهم من شارك بالمهارة والخبرة الفنية ومنهم الذي شارك بالأموال.

وحال الاتفاق على ميزان لتقييم الأعمال، يتم توزيع ما خص عنصر العمل الإنساني على كل الأفراد المشتركين بحسب أعمالهم. وكلمة الإنسان ـ وهو العنصر الرئيسي في الإنتاج تترجم إلى وظائف واختصاصات. ففي المشروع الزراعي مثلاً:

ـ ينضوي تحت بند العمل اليدوي ـ الذي يقوم بالنقل والحمل والتوصيل أو صانع الشاي أو الطعام أو الشراب.. إلخ.

ـ والذي ينضوي تحت بند العمل الفكري ـ أو العقلي.. المهندس الزراعي ـ مهندس الآلات، الذي يقوم بمكافحة الحشرات أو يشرف على المبيدات وتجاربها.

ـ والذي ينضوي تحت بند العمل الفني ـ أي يحتاج إلى خبرة ومهارة، ومن ثم يمارس العمل اليدوي ـ مثل موظف الصيانة وسائق الجرار الزراعي أو الميكانيكي... إلخ.

نعم كل أولئك الأفراد والذين ينضوون تحت بند عنصر الانتاج ـ العمل، يوضعون في ميزان خاص لتقييم أعمالهم، ومن ثم يأخذ كل بمقدار عمله وإنتاجه وجهده، أو بمقدار مشاركته في المال إن لم يعمل بمجهود مباشر..

وإن قام الفرد بالعمل وحده، فإنه يأخذ بمقدار ذلك العمل، وإن قام بالعمل ودفع الأموال مشاركةً منه في رأس المال فله بمقدار عمله المباشر وله بمقدار ما دفع من المال.

وبذلك يكون قد حصل كل منهم على حقه كاملاً وغير منقوص من بند العمل أو الجهد الإنساني، وهو العنصر الإنتاجي المهم، مُنهين وإلى الأبد أي فرصة للتسلط الفردي أو الاستغلال الرأسمالي أو الاستبداد الإداري بحق الآخرين.. فكل وعمله.. مهما صغرت الأعمال..

والحق، هذا مثال لعملية التوزيع والتقييم ولكنه يتمحور حول العدل في التوزيع كمبدأ عام، أما مسألة الإجراءات فهذه متروكة أخيراً لأصحاب المشروع لأن ذلك يدخل ضمن القرارات التي يتخذونها بالديمقراطية المباشرة أو الشورى ودون سلطة فوقية لا من منظم ولا من رأسمالي.

الحق العام

أما الحق العام، فهو الذي يخدم القضية الإيمانية أو هو بمثابة الحق الإلهي ـ ولكن الله وهو غني عن العالمين ـ فإن التوزيع العادل للإنتاج وإعطاء كل ذي حق حقه هو الذي يضمن القضية الإيمانية أو هو الذي يصب في إطار الحق الإلهي ـ وعليه فإن تقوى الله في التوزيع، والعدل فيه، هذا هو نصيب الله.. إذ إن ما لله يصيب الفرد والجماعة وهو ما ورد بالنص القرآني:

﴿ـ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَىٰ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام 136].

نعم ـ كل ما لله فهو يصل للناس ولا ينال الله إلا الامتثال والطاعة والتقوى ـ قال تعالى:

﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج 37] فكل ما يذبح مثلاً على سبيل الصدقة في الحج فإنه ـ مادياً ـ للإنسان وخاصة الفقراء منهم

والمحتاجين. . أما نصيب الله من ذلك فليس إلا الامتثال والتقوى.

وهكذا يمكن أن نجمع تحت هذا البند ـ وهـو الحق الإلٰهي ـ أو الحق العام ـ عناصر أربعة أو المستفيدين الأربعة من هذا الحق، وهم الفرد والجماعة، والوطن والدين.

أولاً ـ نصيب الفرد

من الحق العام

أما الفرد فقد تكلمنا عنه ـ لأنه محور الاهتمام الإلٰهي إذ إن كل ما يـدور في العملية الإنتاجية إنما هو واصل للفرد ـ ولكن لكل فرد ـ فهنا مكمن الحق الإلٰهي، وهو أن يصل الحق إلى مستحقيه دون ظلم أو عدوان، فهناك الفقراء والمحتاجون والمغبونون والضعفاء أو الذين أصابهم الحيف ـ هؤلاء لا بد أن ينالوا شيئاً من هذا الحق. لذا قد يخصص بيت خاص للمسلمين من أجل هذا الغرض ـ كبيت المال ـ مثلاً.

نصيب الجماعة / من الحق العام

أما حق الجماعة ـ في الحق العام أو الحق الإلٰهي ـ فهو يترجم إلى عناصر مادية ومصالح عامة ومرافق تخص الجماعة وترفع من المستوى العام للمجتمع ـ مثل:

ـ بناء المدارس ـ صحيح أن الفرد هو المستفيد الوحيد إلا أن ذلك يكون ضمن الجماعة أو ضمن الإطار الجماعي، وليس المجتمع إلا مجموع الأفراد، فنقل الأفراد من خانة الجهل إلى خانة العلم لهو بحق عمل شريف ـ يخدم القضية الإيمانية كما أنـه يصب في إطار الحق الإلٰهي ـ وكذلك ـ

ـ بناء المستشفيات ـ وهو تأمين العلاج لكافة أفراد المجتمع دون التفرقة بين غني أو فقير أو قوي، حاكم أو محكوم إلى غير ذلك من فئات الشعب ـ ففي الحق

العام توضع القضية الإيمانية على المحك ـ والعدل يأخذ مجراه والحرية تنتصر والضعيف يصبح قوياً والفقير يصبح غنياً والمريض يعالج حتى يقوى. . إلخ.

ـ بناء المصالح والمرافق العامة التي يستفيد منها كافة الناس مثل ـ بناء المطارات والطرق وكافة أنواع المواصلات ـ فهذا أيضاً يخدم الصالح العام ومجموع الناس وهو ولا شك ضروري لتدعيم بنيان المجتمع الإسلامي ليظهر بمظهر القوة والعزة والتقدم.

ـ بناء المؤسسة الاجتماعية التي تركّز على مساعدة الفقراء والمحتاجين والضعفاء من الشيوخ والقصّر من اليتامى والأطفال، وهذه تتمثل بمؤسسة الضمان الاجتماعي التي تضغط حقوق الضعفاء من الناس الذين تضيق بهم سبل الحياة. . ومثل هذا العمل الاجتماعي فيه تدعيم لكيان الفرد والجماعة ـ وبالتالي تدعيم لكيان الأمة أمام الأمم. .

حق الوطن / من الحق العام

والحق الآخر الذي ينضوي تحت الحق العام أو الحق الإلهي هو الوطن ـ وحقه المشروع في العمليات الإنتاجية. فما من نشاط ولا حركة إلا وتدب على ظهره، فلا أقل من حفظه مرفوع الكيان مهيب الجانب ـ ويتمثل حقه ـ في الدفاع عنه وحفظه من قوى الشر والطغيان، إن في الداخل أو في الخارج، والدفاع حق مشروع، وقد جاء بالنص القرآني. .

﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ. . .﴾ [الأنفال 60].

فإن لم يُحفظ الوطن من أطماع الأعداء ـ وهم كثر في كل زمان ـ فلا بد وأن خيرات البلد كلها تضيع هباءً منثوراً تتقاسمها قوى الشر والطغيان ـ وهو حاصل في هذا الزمان، وسيما مع الأمة الإسلامية أو العربية بشكل خاص، وكان الأحرى بها أن تتعظ بقوله تعالى ـ وتدركه جيداً. . فتدعم كيانها وتدعم جيشها حتى تحفظ حقوقها

وحقوق أولادها. . وهذا الحق وهو الدفاع عن الوطن ـ بإعداد القوة العسكرية ـ يصل تأثيره إلى كل شيء في حياة الإنسان. . يصل إلى حياة الفرد، لا بل يمسها في الصميم ـ وحياة الجماعة في نشاطها وحركتها وقد تفقد بالتالي كل موارد ثروتها التي تشكل عصب الحياة الإنتاجية كما رأينا، فتضيع الأرض وخيراتها، وكنوزها المتمثلة في المواد الخام ـ وسيما الاستراتيجية منها ـ فتؤخذ عنوة بلا مقابل أو بمقابل ثمن زهيد لا يسمن ولا يغني من جوع. . نعم كل ذلك يحدث في حالة ضعف الوطن. . وهذا البند ـ فيما أرى ـ من أهم البنود لا بل أهمها كيف لا وهو سبيل الأمم الوحيد لحفظ حقوقها المشروعة في خيرات بلادها. .

حق الدين والعقيدة / من الحق العام

أما هذا البند ـ وهو صميم الحق الإلّهي ـ فلا أقل من حفظ كلمة الله مرفوعة فوق ظهر الأرض، وهي الغاية الرئيسية التي هبط آدم من أجلها ـ لا بل الإنس والجن ـ كما نرى في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات 56] ويأخذ هذا الحق أشكالاً متعددة منها:

بناء المساجد ـ إذ في توفير المساجد وأماكن العبادة توفير للحد الأدنى من العبادة الجماعية، فالمسجد يمثل الرمز الذي ينضوي تحت لوائه المسلمون كافة، وكلما ارتفعت المآذن وكثرت المساجد كلما كان ذلك دليل فأل حسن وامتثال لأوامر الله ـ ومهمة المساجد أصبحت من المهمات الصعبة في هذا الزمان، إذ لا بد أن تشمل العملية التربوية للإنسان المسلم وكأنها مدارس الفكر الديني وليس للعبادة فقط.

ـ بناء المراكز الثقافية ـ وخاصة الدينية منها ـ في الداخل والخارج لتدعيم دين الله، فوق الأرض. . بالتبشير بالرسالة القرآنية بين الأمم المغلوبة على أمرها والتي ما لبثت حائرة تبحث عن سبيل للنجاة ـ من الظلم والطغيان.

ـ طبع الكتب والنشرات ـ التي تكشف الحقائق الإسلامية الصحيحة والاقتصادية منها لإخراج الناس ـ من ظلمات الوثنية الرأسمالية والوثنية الشيوعية. . تلك الظلمات التي وجد الإنسان نفسه مكرهاً على ولوجها حتى أوصلته إلى تعاطي

الخمرة والمخدرات وإلى تعاطي البغاء وبدون حياء.. وإلى ممارسة أعمال الرشوة المتمثلة في ظواهر تجارة العصر الحديث المختلفة ـ والتي تأخذ أشكال السمسرة تارة والعمولة تارة أخرى ـ ناهيك عن أكل أموال الناس بالباطل..

حق المشروع

والجزء الأخير ـ الباقي من ثمرة الإنتاج ـ لا بد أن يخصص لتدعيم مركز المشروع ـ أي مشروع إنتاجي ـ المالي والمادي.. إذ لا يعقل أن تستمر آلات المشروع بالعمل دون أن يطالها التجديد أو التوسيع، ومن ثم الصيانة، فالمشاريع الإنتاجية هي العصب الاقتصادي للأمة ـ لكل أمة ـ وعليه لا بد من المحافظة على هذا العصب قوياً راسخاً لا يناله خلل أو تلف لا بل يجب أن تتواصل عمليات التطوير العلمي للآلات لأن في ذلك رفع الكفاية الإنتاجية للمشروع.. وعليه يمكن أن نضع البنود المهمة والرئيسية التي يصرف عليها هذا الجزء من الإنتاج.

أولاً ـ تجديد الآلات

إن العمل الإنتاجي ـ من طبيعته أنه يتسم بالتطور، وعليه، لا بد من ملاحظة التطور والتقدم ـ الذي يطرأ على المواد والآلات، وهذا أمر مشروع، ولا شك، لأن ثمار الحضارة العلمية يجب أن تسخّر لخدمة البشرية بشكل عام دون التفات لجنس أو نوع أو لون، فالعلم للجميع وحصاد العلم أيضاً للجميع.. وما التقدم الذي نشهده في مجال العلوم ليس إلا ثمرة كفاح الإنسانية عبر العصور وهو ولا ريب ـ ملك الأجيال كلها..

فلا يعقل مثلاً أن يبقى العمل الزراعي عملاً يدوياً في بلد ما، وهو آلي في كثير من البلدان ـ فالعمل الزراعي اليوم ليس كما هو بالأمس ـ فبدل اليد، دخلت الآلة لتساعد تلك اليد التي تعبت طويلاً.. فدخل المحراث الآلي أو الجرار الزراعي بدل المحراث البلدي الذي كان يرافق الفلاح في الأرض.. وأصبح العمل الآن أكثر سهولة وأقل جهداً وأكثر كفاءة، فحصل التوسع في الإنتاج الزراعي فبدل زراعة هكتار واحد أصبح المزارع يزرع عشرة هكتارات بفضل الآلة والجرار وربما أكثر من

ذلـك. . وهكذا ازدادت التكـاليف لأن كل شيء يحتـاج إلى آلة. . فهنـاك الجرار ـ للحرث الآلي وهناك آلة الرش ـ لسقي المزروعات وهناك آلة لزرع البذور. . وهناك آلة لمحاربة الجراثيم والحشرات والأمراض. صحيح أن الإنسان ارتاح بعض الشيء في العمل ولكنه دفع مقابل ذلك ثمناً باهظاً. . وهذا الثمن يجب أن يحسب حسابه ويوضع له الاحتياطي الخـاص لمواجهـة مثل تلك الأعبـاء الماليـة، هذا إذا أردنـا للمشروع الاستمرارية أو مع الكفاية الإنتاجية أو الوفرة في الإنتاج. . ذلك مثال فقط على المشروع الزراعي ومثله قد يحصل مع أي مشروع آخر.

توسيع المشروع

إن النظم الاقتصادية الحديثة، ترى أن التوسع في المشروعات لهو خير سبيل لخفض نفقات السلعة. . فالآلات التي تستخدم يمكن أن تعم فوائدها على مساحة أكبر مما كان عليه في الأول، وهذا التوسع الإنتاجي الذي يوفر النفقات والتكاليف لا بد وأن يعكس توسعاً آخر مثله ـ في مواد وآليات المشروع الأخرى، لأن الشيء يحتاج إلى أشياء أخرى فرعية. . وهذا التوسع الكبير الذي هو خير وسيلة للإنتاج العلمي المدروس من حيث خفض التكاليف. . والوفرة في الإنتاج، سيتطلب دعماً مالياً مستمراً لمواجهة الطوارىء. . والالتزامات العاجلة، وحتى الأخرى غير العاجلة. . وهذا، ولا شك، لا بد أن يحسب حسابه عند توزيع ثمرات الإنتاج ـ فلا يعقل أن تضيع ثمرات الانتاج هباءً ـ هنا وهناك، في أشياء كمالية لا تجدي ولا تنفع ـ إنما الذي يعقـل أن تصرف في نـواحي المشروع المختلفـة لتـدعيم مـركـز المشروع المـالي أو الانتاجي. .

صيانة العدد والآلات

إن المشروع الإنتـاجي ـ في أي مجال كـان ـ هو البقـرة الحلوب إن للفرد أو للمجتمـع ـ وهذه البقـرة تحتاج إلى الـرعايـة والعنايـة والصيانـة. .وكذلك المشروع الإنتاجي، لا بد من الأموال الكافية لتوفير العمال المهرة والخبراء الإضافيين الذين يعملون ليل نهار ـ في إعداد المشروع وصيانة أدواته ـ أو حراستها، عمل المشروع أو لم

يعمل، فإن الصيانة تبقى مستمرة كذلك الآلات ـ مستمرة الفائدة والنفع ـ لأكبر وقت ممكن. .

يضاف إلى ذلك توفر قطع الغيار، وتركيبها وصيانتها وتشحيمها وتزييتها. . وهذا كله يحتاج إلى حشد هائل من الإمكانيات المادية والفنية ـ وعليه لا بد من رصد احتياطي مخصص لهذه الأمور الدقيقة ـ التي لا يجوز إغفالها أو الاستغناء عنها.

توفير المواد الخام

كل مشروع يحتاج إلى مواد خامٍ ليتعامل معها وسيما في المشاريع الصناعية التطويرية التي تغيّر السلعة الزراعية مثلاً، أو التي تغير السلعة الحيوانية. . وحتى التي ستعامل مباشرة مع مخزونات الأرض وتربتها ورمالها. . . إلخ.

والمواد الخام هي أكثر من ضرورية للمشروع، فبدونها لا وجود أصلاً للمشروع، فمتى انقطعت المواد الخام انقطع العمل في المشروع الإنتاجي ومن ثم توقفت آلات المشروع وخسر كل من يتعامل مع المشروع ـ فالمشروع يحتاج إلى عمل دائب مستمر كاستمرار الدورة الدموية في الجسم متى توقفت. . توقف الإنسان عن الحركة والنمو وكذا المواد الخام في المشروع والحق لا يمكن حصر عناصر المشروع المختلفة التي تحتاج للصرف المتواصل مما يُضيف عنصراً مالياً جديداً يخصص للطوارىء والحالات القصوى، إضافة إلى ـ ما ذكرناه ـ .

وكل تلك المخصصات لا بد أن تؤخذ من ثمار العمل الإنتاجي، فالسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة إنما بالعمل والجد والنشاط يأتي الخير الكثير. . حتى الذهب الموجود في باطن الأرض ـ قبل أنْ يصبح صالحاً للاستعمال يمر عبر ألف عملية وعملية إنتاجية وكل تلك العمليات تحتاج للصرف والخدمة والعمل المتواصل. .

صحيح أن الأرض مملوءة بالخيرات. . ولكن على حالها تبقى ميتة لا نفع منها ولا فائدة، من هنا قال تعالى:

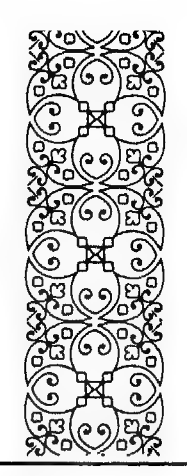
﴿فَامْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِزْقِهِ﴾ [الملك 15] إذن بالأرض وبالعمل ومن

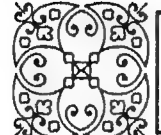
ثم امتزاج ذلك كله بالإيمان والتوحيد الإلهي لا بد أن يصل الإنسان إلى مبتغاه وسعادته وأمنه إن في الدنيا أو في الآخرة. .

وتلكم العناصر ـ تشكل عصب الحركة والنمو في الوجود، وما دام الأمر كذلك، فلا بد من إعطاء كل ذي حق حقه عند توزيع ثمار الأعمال ودون إسراف أو مبالغة حين الانفاق قال تعالى:

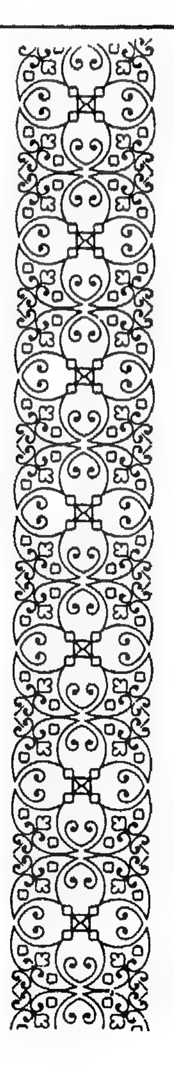
﴿. . كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حِصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام 141].

نعم إن المبذرين إخوان الشياطين والإسراف رذيلة حذر منها القرآن وهذا سنوضحه في موضوعنا القادم حين نناقش الإنفاق. .

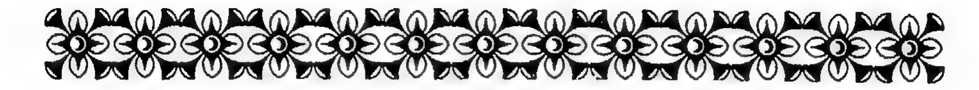




القرآن ونظرية الإنفاق



تمهيد



وهكذا رأينا ـ أن العمليـة الإنتاجيـة تتطلب وجـود ثلاث عنـاصر: الخالق والإيمان به ـ وهو الذي يشكل الحافز الأخلاقي للعمل والامتثال. . الإنسان المخلوق ـ وهو الذي يتعامل مع عناصر الوجود بعدل واتزان. . والمادة المسخرة ـ وهذه جاهزة للتشكيل حسب الوسائل ومقدار تطورها. . ورأينا كذلك كيف نوزع ناتج العمل على الشركاء الثلاث بعدل واتزان وقد انـدرجت الحقوق تحت بنـودٍ ثلاث: الحق الخاص ـ بالإنسان ـ وهو حق مباشر نظير العمل، الحق العام ـ وهـذا يوزع عـلى مجموع الناس ويندرج تحت بند المصالح العـامة، الحق الخـاص بالمشروع ـ وهـذا لتدعيم مركز المشروع مالياً ومادياً. . إلخ. تلك هي جـذور الاقتصاد الإسـلامي ـ الأساسية ـ تعطي للفرد حقه الخاص لتدعيم ولا تنسى تدعيم كيان المجتمع والوطن بشكل عام، ولكن حتى لو تم ذلك فعلاً عند توزيع ثمرة الإنتاج فإن المشكلة الرئيسية التي تتمحور حولها المشكلة الاقتصادية ـ هي في عملية الصرف والإنفاق ـ لأنها تتركز في شخص واحد من الشركاء الثلاث ـ وهو الإنسان ـ فهذا الذي يقسم الحق الخاص ـ لأنه حقه ـ وهو أيضاً الذي يتسلم الحق العام ليقوم بالصرف والإنفاق ـ وهو الذي يقسم حق المشروع. . حتى لو كان تحت إطار هيئات أو لجـان أو حكومـات. . . إلـخ. . فإن السيـد والمالـك عنـد الصرف ـ هـو الإنسـان. . هنـا تكمن المشكلة الحقيقيـة. . ولا يمكن ضمان العـدل في الإنفاق أو الصرف ووصـول الحقـوق إلى أصحابها إلا بضـمانات رادعـة ـ أخلاقيـاً، وماديـاً. . لئلا نقـع جميعاً تحت طـائلة الاختلاس لتلك الحقوق، وهذا أمر قد يكون العلاج الإسلامي فيه ناجعاً لأنه يضع ضمانات على ذلك. . أو هو لديه تلك الضمانات الذاتية منها وغير الذاتية، لنرَ:

أولاً ـ الرادع الأخلاقي

إن خير رادع يردع الإنسان عن ممارسة الانحراف حين الإنفاق والصرف هو الرادع الديني الذي يشكل الضمير الحي أو الأخلاق، فحين يكون الأساس الإيمان بالله، وبأنه القاهر فوق عباده ـ وأن عمل الإنسان يجب أن يكون صالحاً وخالصاً لوجه الله ـ أو هو بالتالي ـ لرفع شأن الأسرة وشأن المجتمع.. فإنه ولا شك، يذكر «الإنسان» ذلك كله حين ممارسة الانحراف.. وهذا العنصر أصلاً غير موجود في النظامين ـ الرأسمالي والشيوعي ـ لأن المادة وحدها تحكم الإنسان فلولا وجود الرادع الدنيوي، من قبل الرقابة أو اللجان المشرفة لعاث في أموال الغير فساداً وإفساداً، وحتى بعد وجود هذا الرادع فإن سبل الاختلاس أصبحت كثيرة وصورها شتى، وما الرشوة والعمولة والسمسرة إلا صور من الابتزاز غير المشروع أصلاً ـ وهذا ما نشهده حتى في مجتمعاتنا ـ لأن الرادع الديني والأخلاقي قد مات لديها.. ولذا انتصرت المادة وأعزاؤها على كل ما عداها..

فلو راجع الإنسان نفسه ـ على المستوى المادي لرأى أن سبل العيش الآن قد انحرفت عن جادة الصواب، لأن هَمَّ الإنسان أصبح البحث عن المادة والأموال أياً كانت الوسائل مشروعة أو غير مشروعة ـ وهذا ولا شك ابتعاد عن الأسس والأساسات والمبادىء التي وضعها القرآن للأمة الإسلامية في الكسب والإنفاق.

فالكسب أصبح غير مشروع ووسائله أيضاً غير مشروعة، والنشاط الإنساني ابتعد نهائياً عن الأعمال الإنتاجية التي كرسها فكر القرآن وانحرف إلى أنشطة مغايرة للواقع الإسلامي الرشيد أنشطة أقل وصف يقال عنها أنها للاستهلاك غير الرشيد.

ثانياً ـ الرادع غير الذاتي أو الدنيوي

وهو الذي يتم من داخل المشروع، عن طريق المساءلة والمحاسبة المباشرة، فما دام الاقتصاد الإسلامي يزج بالفعاليات الشعبية في الإنتاج كما رأينا إذن كل فرد مسؤول ـ ويراقب عملية الإنتاج وعملية الصرف وهذا يدخل ضمن ـ الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر وضمن من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه. وذلك أضعف الإيمان، فالرقابة على الصرف تكون ـ إما فردية المسؤولية أو جماعية المسؤولية عن طريق اللجان المشرفة والمحاسبين الذين يسألون عن كل صغيرة وكبيرة، لأن المشروع لا يهم فرد واحد وإنما يهم الجماعة.. وأي انتقاص من قيمة المشروع هو انتقاص لحقوق الجماعة ـ كذلك الوطن بشكل عام.

ولكن إن كنا قادرين على مراقبة الإنفاق في المشاريع الشعبية والمصالح العامة بالفعاليات الذاتية وغير الذاتية. فكيف يمكن مراقبة الإنفاق عند صرف الحق الخاص.. إن هذا الأمر ـ يخضع أكثر ما يخضع للرادع الأخلاقي.. لذا رسم الإسلام الدائرة المتزنة للإنفاق والصرف لا يجوز تجاوزها، حتى إنه لفت انتباه الإنسان إلى بعض أوجه الصرف والإنفاق المحمودة ولكن تبقى الدائرة المثالية في الصرف تتمحور حول الاعتدال والاتزان فيه، هذا ما يراه القرآن.. قال تعالى ـ في حالة الإنفاق الخاص:

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً﴾ [الإسراء 29].

ضوابط الانفاق الخاص

إذن دائرة الاعتدال هي الدائرة المثلى في الصرف والإنفاق، فهي الوسط بين الإسراف والتقتير ـ

﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَنْفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يُقْتِرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذٰلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان 67]

والإنفاق الخاص ـ لا بد أن يتركز أولاً على الحاجات الأساسية م
وملبس ومسكن.. إلى آخر ما يرى المجتمع من حاجات ضرورية أخرى
الحاجات هي التي تشغل بال الإنسان في ليله ونهاره، والإسلام يرى ضر
للأفراد حتى أن الرسول قال الناس شركاء في ثلاث «الماء والكلأ والنار»
حين تتطور الظروف كما نحن عليه الآن فإن المسكن يصبح هو الآ
ضروري ومن ثم يندرج مع الماء والكلأ والنار، لا يقصد من قولنا ـ

الحياة الأخرى والامتناع عن تناولها فهذا قط لم يدر بخلدنا قوله. . حتى إن القرآن يوضح ذلك بالنص. .

﴿. . . كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ...﴾ [طه 81]. ولكنه لا ينسى أن يقول: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي. . .﴾ [طه 81] وعلى هذا نرى أن طيبات الأرض هي حلال وطيب للإنسان، ولكن لا بد من الالتزام بدائرة الإنفاق المعتدل دون إسراف أو تقتير.

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۞ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 168-169].

وهكذا يجد الإنسان نفسه أمام ثلاثة دوائر حين الإنفاق وقد أوضحها القرآن بالنص حتى تُرسم الصورة واضحة أمام الإنسان العاقل الرشيد، فيحسن الاختيار حين الإنفاق. . وهذه الدوائر هي:

أولاً ـ دائرة الحلال

وقد أبرزها القرآن بالنص كما نرى. . .

ففي أكل الطيبات من الرزق يقول:

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ. . .﴾ [البقرة 172] ودائرة الطيبات كبيرة ومتسعة وتتسع لنعمة الله ونعمة الله لا تعد ولا تحصى.

وقال أيضاً: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللهُ. . .﴾ [الأنعام 142].

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا. . .﴾ [البقرة 168-169].

أما في ذكر زينة الله. . .

فيقول: ﴿يَٰبَنِي ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ. . .﴾، وقال ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. . .﴾ [الأعراف 31]، وهكذا تكون النعم والطيبات

وزينة الله خالصة حتى للإنسان المؤمن والمتعبد فيقول:

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللهِ ٱلتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف 31-32].

وهذه الدائرة لا يجوز لكائن من كان أن يحرّمها على أحد أو يمنعها على أحد وهذا قوله تعالى يوحي بذلك:

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَا أَحَلَّ ٱللهُ لَكُمْ...﴾ [المائدة 87]، وكذلك ما ورد في الآية السالفة الذكر يوحي بذلك أيضاً.

ثانياً ـ دائرة الإنفاق الحرام

ومقابل ذلك يضع دائرة تتسع لما هو محرم على الإنسان الإنفاق فيه ـ أو إهدار ثروة المجتمع عليه ـ وهذه الدائرة نلمسها من سياق الآيات الآتية.

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا ٱلخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلأَنصَابُ وَٱلأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة 90].

كما أن الحرام من الطعام قد ذكر أيضاً بالنص القرآني...

﴿.. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ ٱللهِ..﴾ [البقرة 173].

ولكنه لا ينسى أن يضع استثناءاً على ذلك للمضطرين فيقول...

﴿فَمَنُ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة 172-173].

وجاء في مكان آخر قوله تعالى:

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللهِ بِهِ.. فَمَنُ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ

وِلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام 145].

وهكذا نرى أن الحلال بيّن والحرام بيّن وللإنسان أن يسلك السبيل الواضح الذي لا يؤدي إلى التهلكة، ولكن عليه وهو يفعل ذلك أن لا يتجاوز الدائرة الاقتصادية المعتدلة في الصرف، فإن علم بالحلال، واتضحت له معالمه.. فلا يجب أن يصل إنفاقه إلى حد الطغيان، فهناك حدود ضمن دائرة الإنفاق الحلال، وهذه هي الأخرى رسمت في القرآن بوضوح تام.

ثالثاً ـ دائرة الإسراف والطغيان

نعم، رسم القرآن طريق الحلال في الإنفاق والحرام فيه إلا أنه نبه وحذر من الطغيان في الإنفاق الحلال وهو ما يدخل في دائرة الاقتصاد والمحافظة على حقوق الآخرين لأن الإسراف والترف في الإنفاق سيكون على حساب الآخرين، وهذا هو الجرم الاقتصادي بعينه وقد ذكره القرآن أيضاً.

﴿... كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ...﴾ [الأنعام 142]. وقال ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف 31] ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه 81].

والتبذير في الإنفاق تبديد لموارد الأمة وثروتها وقد وصفه القرآن بأنه من ضمن أعمال الشيطان..

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ...﴾ [الإسراء 27]. وعرّف الذين يفعلون ذلك ـ بالمترفين الذي يقفون أمام دعوات الخير والإصلاح وكذا المرسلين.

﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا أَبَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف 23]. حتى إن الإسراف والترف إذا ما تمكن من أمةٍ ما، فلا بد أن تكون الطامة الكبرى، والهلاك المبين لتلك الأمة.

﴿وَإِذَآ أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ

فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيراً﴾ [الإسراء 16].

ولكن وهو ينبه إلى تلك المحاذير والويلات للمسرفين والطغ
سبيلاً آخر للإنفاق لأولئك الأغنياء والموسرين حتى لا يكون إنفاقهم وبالا
الآخرة، وأما الطريق الصحيح لإنفاق هؤلاء فهو الإسهام في الإنفاق العام و
المصالح العامة وإنعاش حياة الفقراء والمحتاجين ـ لنرَ ذلك ـ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَ
يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة 219]. وفي آية أخرى يحدد المصالح والأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة والعون فيقول:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ يُنْفِقُونَ قُلْ مَآ أَنْفَقْتُمْ مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَابْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 215]. وقد شجع القرآن كثيراً ـ بالإنفاق على سبل الخير المتمثلة بالمصالح العامة، والأشخاص الضعفاء الذين طالهم الظلم الاجتماعي أو الغبن الاقتصادي. . فيقول:

﴿وَأَنْفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد 7]. وما ينفق من الأموال على سبيل الصدقات أو الزكاة إنما هو تطهير للأموال والنفوس وإخراج الحقد منها الأمر، الذي يساهم في نشر المحبة والتعاون والتكافل بين أبناء المجتمع الواحد. .

فيقول ﴿خُذْ مِنَ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة 103]. وهكذا تكون الأموال المدفوعة للضعفاء والمحتاجين قد أدت أغراضها المثلى على خير أداء كيف لا وقد صرفت في أوجه الخير المختلفة.

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَٰكِينِ وَالْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَالْغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ وَابْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ. .﴾ [التوبة 60].

هذا هو الاقتصاد الأخلاقي الذي لا ينس فرداً واحداً من أفراد المجتمع إلا ورفع من قيمته وكيانه، وهذا هو سبيل الإنفاق الصحيح وتلك هي دوائره السليمة أولاً في اتباع الحاجات الأساسية والمكفولة لكل أفراد المجتمع ثم تأمين الحاجات المستقبلية ـ ومن ثم إنفاق الزائد عن الحاجة في سبل الخير الكثيرة، وهي السبل التي تدعم من كيان الفرد والجماعة وكذلك كيان الوطن. . .

الإنفاق العام

أما إنفاق المال العام ـ الذي يمثل جزءاً من ثروة الإنتاج أو ما يؤخذ من الأفراد كمساهمة منهم ـ في دعم المصالح العامة ومرافقها وكذلك ما يأتي أحياناً على سبيل الصدقات أو الزكاة. . نعم كل تلك الأموال لا بد أن تنفق في وجهها الصحيح ـ لأن المال العام ـ يطال تأثيره كل شركاء الإنتاج الذين تحدثنا عنهم ـ الله ـ الإنسان ـ المادة سلباً أو إيجاباً فاختلاس المال العام مثلاً يمثل جريمة كبرى يعاقب عليها الله والإنسان أي أن العقاب يطال المجرم إن في الدنيا أو في الآخرة، لأن تأثير ذلك لا بد وأن يطال المصالح العامة وقنوات الخير في البلد ـ المساجد ـ المدارس ـ المعاهد ـ المصالح، وهذا الأمر له عواقب وخيمة على الأفراد أولاً، وعلى الجماعات ثانياً وعلى الوطن برمته أخيراً، وعليه، لا بد أن تكون هناك ضوابط تضبط الإنفاق العام غير تلك التي تحدثنا عنها في بداية الموضوع حين أشرنا إلى المحاسبة المباشرة وغير المباشرة، وإلى روادع الإنفاق وهي الرادع الديني أو الخلقي والرادع الدنيوي وهو العقاب على الجريمة، فتلك لا بد وأن تلتمس الهداية بالضوابط العامة لأوجه الصرف والإنفاق المختلفة.

وقبل أن نضع هذه الضوابط لا بد أن نشير إلى أن ضوابط الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي تختلف عنها في الأنظمة الاقتصادية الأخرى ـ لأن الهدف في النظام الاقتصادي الإسلامي هو الإنسان وسعادته وتكريس حقوقه الإنسانية في العمل وفي البيت وفي المدرسة. . بعكس الضوابط في النظام الرأسمالي التي تضبط الإنفاق لتحقيق أكبر الأرباح، وكذلك في النظام الشيوعي التي تضبط الإنفاق لتحقيق أكبر إنتاج مادي، مهما كان تأثير ذلك على الإنسان وحقوقه وسعادته. . ويمكننا الآن ـ وضع بعض الضوابط الرئيسية للإنفاق العام.

أولاً ـ الالتزام بدائرة الحلال ودائرة الحرام حين الإنفاق، تلك الدوائر التي تضع خطاً بيّناً للسلوك الإنساني إن في الاقتصاد أو في الأخلاق.

ثانياً ـ التركيز حين الإنفاق على المصالح والمرافق التي تخدم الصالح العام وعدم الدخول في مشاريع أو شركات استغلالية لئلا تساعد في ذلك الإنفاق على استغلال الآخرين، مهما كانت الأرباح والفوائد.

ثالثاً ـ الإنفاق في المصالح العامة التي تدعم الحقوق الإنسانية وترفع من قيمة الإنسان وحريته، ومن ثم تؤدي إلى سعادته كالأخذ بين اليتامى والضعفاء والأرامل وإيجاد الأعمال المناسبة للمساكين والمحتاجين مهما كانت وسائل أعمالهم بسيطة مع إيجاد هيئة خاصة للتكافل الاجتماعي وضمان حقوق الضعفاء.

رابعاً ـ الإنفاق العام الذي يحقق أعظم الفوائد لمجمل أفراد الشعب كبناء المطارات، والطرق، ومراكز البرق والهاتف. . الخ وإيجاد الحافلات الخاصة لأفراد الشعب وتحقيق وضمان المركوب لكل إنسان بأسعار رمزية، يستطيعها كل فرد. .

خامساً ـ الإنفاق بشكل مركز على تدعيم سبل العلم والمعرفة وإيجاد غير المدارس والجامعات، مراكز خاصة للأبحاث الزراعية والصناعية والعلمية، وذلك لإيجاد كوادر الخبراء والفنيين في مختلف الأنشطة الإنتاجية.

سادساً ـ تكريس المجتمع الإنتاجي حين الإنفاق وإعطاء القروض للمشاريع التي تساهم في عملية الإنتاج سواء الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الحيواني. .

سابعاً ـ الصرف والإنفاق على تدعيم الإنسان صحياً وجسمياً لبناء الإنسان السليم القادر على العطاء والإنتاج بكفاءة وفاعلية.

وذلك بالإنفاق على بناء المستشفيات والمجمعات الصحية، وقبل كل ذلك تدعيم وسائل النظافة المختلفة ورفع درجة الوقاية لدى الناس إلى أعلى درجاتها لأن الوقاية خير من العلاج وذلك ببث البرامج الصحية والثقافية. . إلخ، يضاف إلى ذلك كله توفير العلاج لكل فرد من أفراد المجتمع وبأسعار رمزية وكذلك توفير الأطباء المختصين في مجالات الطب المختلفة.

ثامناً ـ تدعيم كيان الوطن ـ والإنفاق على ذلك بشكل محسوس وذلك لتحقيق الحماية الكافية لكل أفراد الوطن وكذلك حماية المقدسات والمصانع التي لا جدوى من بنائها إن لم تكن في حماية من الأعداء، وإذا ما كانت الأمة تمتلك القوة الكافية فإنها تستطيع نصرة المبادىء التي جاء بها القرآن العظيم، تلك المبادىء المتمثلة في نصرة الحق، والحرية والعدل والمساواة وكذلك شريعة الله في الأرض وعكس ذلك تماماً

يحدث فيما لو بقيت الأمة ضعيفة لا تستطيع حتى الدفاع عن نفسها، فما بالك في الدفاع عن المظلومين في كل بقاع الأرض.

الإنفاق الخاص بالمشروع

أما الإنفاق الخاص بالمشاريع فهي الأخرى تحتاج إلى ضوابط إسلامية لضبطها لأن المشاريع لا بد أن تخدم أهداف الإنسان المادية والروحية، إذ لا يعقل أن تصرف أموال المشروع على مناحي الفساد والترف واللهو.

لذا لا بد أن تتفق الضوابط في الإنفاق ـ على المشاريع، مع السياسة العامة في الإنفاق العام، وكذلك الإنفاق الخاص.

ويمكن أن نضع بعض الخطوط العامة لتلك الضوابط، وذلك بوحي من روح القرآن ومنهجه في الحياة الاقتصادية.

أولاً ـ دعم الإنفاق الاستثماري والإنتاجي والابتعاد عن التبذير والإسراف حين الصرف على السلع الاستهلاكية بقدر المستطاع.

ثانياً ـ الإنفاق على تجديد الآلات وصيانتها وحفظها من التلف أو الصدأ لأن ذلك يطيل من عمر المشروع الإنتاجي.

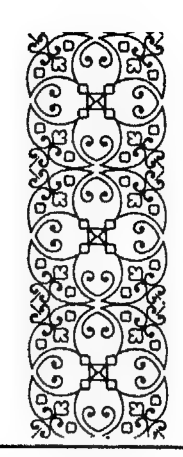
ثالثاً ـ توفير مختلف المواد التي يحتاجها المشروع لكي يستطيع مواصلة العمل بكفاءة وفاعلية وضمانة استمرارية العمل.

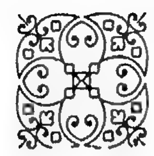
رابعاً ـ الإنفاق على دعم وتطوير المشروع ـ أي مشروع ـ وملاحقة التطور والتقدم العلمي وشراء الآلات الحديثة التي توفر الجهد والوقت وترفع كمية المنتوج.

خامساً ـ تخفيف الصرف والإنفاق على الشؤون الإدارية والخدمية في المشروع فلا داعي للرفاهية المادية داخل المشروع لأن المشروع لا يتسع إلا للعمل ولا يتسع للجلوس والراحة والمتع فتلك مهمة البيت.

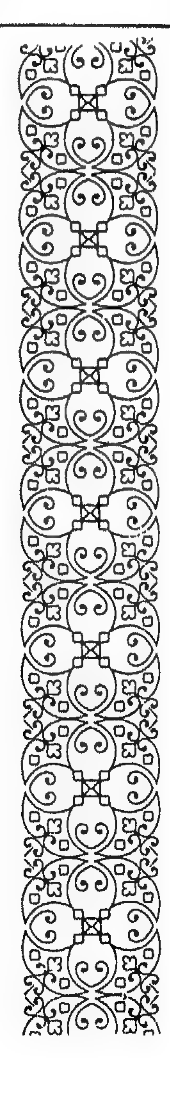
سادساً ـ رصد الأموال الاحتياطية الكافية لمواجهة التطورات المختلفة في إنماء المشروع.

تلك هي بعض الضوابط التي نراها حين إنفاق أموال المشروع والحق هي كافية لتدعيم مركز المشروع المادي والمعنوي، كما أنها كافية لتوفير الراحة والسهولة في العمل ومن ثم الأمن والأمان لجميع أفراد العاملين.





القرآن ونظرية الادخار



الادخار المشروع

قد يفهم مما ذكرناه في موضوع الإنفاق ـ أن الادخار لا مكان له في الاقتصاد الإسلامي ـ الحق أن هذا الأمر لم يدر بخلدنا قوله أو لم نقصده على الإطلاق، ولكن الهدف كان واضحاً ونحن نعالج موضوع الإنفاق وهو أن الاعتدال أو الاتـزان في الصرف والإنفاق خير وسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية، من الناحية المادية هذا أولاً ـ والعدل في الصرف والإنفاق هو خير وسيلة لإحقاق الحقوق الإنسانية ـ ثانياً. ولكن من الموضوع الذي عالجناه آنفاً ـ لا بد أن يفهم من سياق نظرية التوازن في الإنفاق أن للادخار نصيب في الاقتصاد الإسلامي ولكن الادخار المشروع.. وهذا ولا شك هو الذي يدعم البنية الاقتصادية الأساسية في الإنتاج ـ وكذا يدعم اقتصاد الفرد ومن ثم اقتصاد الأسرة، وليبعد الإنسان عن طريق اللهو والترف أو الإسراف.

وقبل أن ندخل تفاصيل الغاية من الادخار لا بد أن نمهد أولاً ببعض القواعد القرآنية التي يستشف منها الترغيب والتشجيع على الادخار قال تعالى: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام 141]. فالآية المذكورة تضع النقاط على الحروف وتشمل عناصر ثلاث:

أولاً ـ ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ..﴾ هذا بند خاص بالاستهلاك.

ثانياً ـ ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ..﴾ وهذا بند خاص بالتوزيع.

ثالثاً ـ ﴿وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ..﴾ وهذا بند خاص بالادخار.

بقي أن نقول: إن السلوك السليم في الإنفاق والتوزيع دون إفراط أو تفريط لا

بد إن يسمح ذلك السلوك بإبقاء جزء ولو يسير ـ هذا الجزء اليسير هو ما نسميه بالادخار ـ إذ ما معنى قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان 67].

إن معنى ذلك هو التوازن في الصرف ليبقى ذلك الجزء اليسير الذي يمكن أن نسميه الادخار. . ولكن لم نبتعد كثيراً والمثال أمامنا ظاهر للعيان وهو يصرخ بالحقيقة، والتجربة قائمة مع الإنسان العادل الذي خلقه خلق القرآن وهو محمد ﷺ وقد قال مرة لعائشة أنفقي ما على ظهر كفي قالت: إذن لا ليبقى شيء، فأنزل الله. . (ورد ذلك في تفسير الجلالين).

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً﴾ [الإسراء 29].

نفهم من ذلك أن شيئاً ما كان مدخراً في بيت عائشة حين قالت: إذن لا يبقى شيء. . وهذا الشيء المدخر في بيت عائشة أجاز محمد بن عبد الله صرفه وإنفاقه من منطلق أنه القائم بأمور المسلمين وهو مسؤول عنهم وعن راحتهم وسعادتهم. ولكن جاءه النداء الإلهي يحمل القاعدة المثالية في الإنفاق وكأنه يقول له: صحيح أنك راعٍ، وكل راع مسؤول عن رعيته إلا أن الرعاية تبدأ أول ما تبدأ بأهل بيتك وشؤون أسرتك لذا «لا تجعل يدك مبسوطة كل البسط» وكن بين ذلك قواماً فالقاعدة المذكورة ـ نزلت بسبب عمل قام به الرسول ولو شاء الله لعمل بغير ذلك. . ولكن كان المقصود شرح القاعدة المثالية في الاعتدال والتوازن في الإنفاق، كان درساً عميقاً في الاقتصاد. . لا للرسول وأهل بيته وحسب ولكن للأجيال القادمة وهذا الدرس يمر بتجربته الكثير من الناس حين يبسطوا أيديهم في الانفاق فيقعدوا ملومين محسورين، ولكن ما المقصود من الادخار. . هذا ما يجب أن نعرفه في موضوعنا هذا. .

أولاً ـ يجب أن نعلم أن الادخار غير الاحتكار وغير الاكتناز فالادخار مشروع لأسباب كثيرة. .

ثانياً ـ بعد إشباع الحاجات الأساسية اليومية من يضمن لي تأمين الحاجات المستقبلية. . هذا الأمر ينطبق على الفرد كما ينطبق على الأسرة وكذا في المجتمع وفي

المشروع.

ثالثاً ـ حتى لو كان المجتمع إسلامياً ـ عادلاً ـ وضَمِن كل الحاجات اليومية والمستقبلية.. فإنه لن يضمن احتياجات كل الأفراد إلا بالادخار بسبب التقلبات في الأسعار ووفرة المواد وفي سلوك المستهلكين.

رابعاً ـ الإنسان لا يستطيع أن يضمن نفسه في المستقبل من حيث الحياة والموت ولما كان لكل شخص مسؤوليات وتبعات فلا بد أن تكون هناك مدخرات كافية لمواجهة حالات الطوارىء مثل حالات المرض والوفاة والعجز والشيخوخة وكذلك بالنسبة للمشروع، فكما أن الإنسان يمر بحالة طوارىء وظروف قاهرة فكذلك المشاريع لا بد أن تضع مخصصات للطوارىء واحتياطات اضطرارية مثل حالات تلف الآلات أو احتراقها أو تدميرها بسبب الحروب أو غير ذلك من الظروف الطارئة.

هذا وإن الأموال المدخرة أو الباقية بعد الإنفاق تدخل في اقتصاد الفرد والأسرة ضمن بند الادخار لتأمين حاجات المستقبل القريب أو مواجهة حالات الطوارىء وأما المدخرات أو الأموال المتوافرة بالنسبة للمشروع فتسمى احتياطي أو مخصصات لمواجهة الطوارىء أيضاً كما رأينا ولكن علينا الآن أن نفهم الفرق بين الادخار المشروع والادخار غير المشروع.

علمنا أن الادخار المشروع يأتي من مصادر مشروعة كإدخار المال الزائد عن إشباع الحاجات، أما الادخار غير المشروع فهو الذي يأتي من مصادر غير مشروعة كزيادة الأسعار في المواد بشكل كبير أو من الاستغلال أو الاختلاس أو الربا.. إلخ كما أن الادخار المشروع لا بد أن يدخل في إطار الاستثمارات للمساهمة في الإنتاج والعمل وإلا لو بقي جامداً بدون عمل فإنه لا بد أن يدخل ضمن الإكتناز ـ الذي سنوضحه في موضوع آخر هو والاحتكار..

كما أن الادخار المشروع يجب أن يأخذ شكل رأس المال العامل المنتج الذي يساهم في بناء المجتمع ورفع كيان الأمة ولا يسخّر في الاحتكارات أو في مزاولة الموبقات أو تعاطي الفواحش مثل الميسر أو الربا أو غيرها من الممارسات المشينة للإنسان..

وإن لم يستخدم في الاستثمار الإنتاجي فلا مانع أن يستخدم في بناء الأسرة وتدعيمها وتعليم أفرادها والرفع من شأنهم أو الصرف والإنفاق على علاجهم . .

بعد ذلك لا داعي لمزيد من الشرح، فالحلال بيّن والحرام بيّن والادخار الحلال واضح ومعروف والادخار غير المشروع واضح ومعروف ـ المهم أن تكون مصادر الادخار شريفة ومشروعة وأهداف الادخار هي أيضاً مشروعة وشريفة. . والإسلام يظل دين اليسر وليس دين العسر. . دين الاقتصاد العادل الذي لا يأتي منه لا ضرر ولا ضرار، في الاقتصاد يمثل الوسط وفي الأخلاق مركزه أيضاً الوسط. . وخير الأمور أوسطها.

الادخار غير المشروع

حين ترى قواعد العدل ـ في الاقتصاد، وتنتشر في ثنايا المجتمع حتى تصل إلى مرحلة المنافسة الكاملة بين الناس، في كل عمل يعملونه ـ عند الإنتاج وعند التوزيع وعند الإنفاق، فإن الأمور لا بد أن تسير على أحسن ما يرام لأن القواعد أساس كل شيء ـ فإن كانت متينة وعادلة وعلى أسس ومبادىء القرآن فلن يكون هناك عبثاً. . لا في الأموال ولا في السلع، ولن تجد الأمراض الاقتصادية سبيلها إلى المجتمع ـ أما الذي نراه في مجتمعات العصر الحديث فهو نتاج أخطاء في الأنظمة الاقتصادية وقواعدها الأساسية حتى أصبح المال والمادة. . والشهوة وكأنها من أهم إنجازات الحضارة الحديثة، لذا يكون التنافس في اقتناء تلك الماديات عملاً مشروعاً وحضارياً. . ولا يبقى للأهداف الأخرى من شيء. . فتضيع حقوق الإنسان وتسلب من أصحابها وتوضع في أسواقٍ للبيع والشراء ومن ثم تزداد طبقة الكادحين سوءاً ويزداد البؤس معهم والتعاسة. . وتتركز الأموال وتتراكم في جيوب البعض وتؤخذ وتسلب من البعض الآخر. . وهو ما تنبأ به القرآن حين قال: ﴿. . كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ. . ﴾ [الحشر 7]. وهذا هو المرض الخطير الذي تعاني منه الشعوب الآن إن على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول.

إذ نرى دولاً غنية إلى درجة التخمة ونرى في المقابل دولاً فقيرة إلى درجة الفقر المدقع. .

نفس الشيء على الأفراد. . ففي بعض الدول نرى مجموعة من الناس يملكون من الأموال ما لم يملكه قارون أيام زمانه، ونرى في مقابل ذلك الأكثرية الساحقة من الشعب. . لا يملكون حتى ما يكفي حاجاتهم اليومية. . وهذا ما حذر منه القرآن وأنذر أصحاب الكنوز والأموال بالويل والثبور إن هم لم ينفقوها في سبيل الله الأمر الذي يحدد لنا ظواهر الادخار غير المشروع. . ويمكن وضعها في ظاهرتين رئيسيتين:

أولاً ـ ظاهرة الاكتناز. .

إن من أهم المبادىء الاقتصادية التي ركز عليها الإسلام ـ هي عدم تراكم الأموال في جيوب أشخاص معينين، وهذا يعني الإنفاق ـ المعتدل ـ في سبيل الله على الفقراء والمحتاجين. . . إلخ، وسبب ذلك هو أن تركز الأموال وتراكمها في أيدي البعض يخلق طبقة متعالية تزرع الرعب والخوف والتسلط في ثنايا المجتمع ومن ثم تتخلخل مبادىء العدل والمساواة وإذا ما حصل ذلك انتشرت المظالم وانتصرت الوثنية المادية، ورجع الذي يعطي ذلك إلى عصور الظلم والظلمات وخوفاً من ذلك قال تعالى في محكم كتابه. .

﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ. . .﴾ [الحشر 7]. وهكذا يبدو الأمر جلياً. . ففي توزيع الأموال بهذا الشكل العادل حرم الأغنياء فرصتهم بالاكتناز أو الادخار غير المشروع لأن وبال ذلك وخيم على الناس وعلى المجتمع وعلى الدولة. .

إذ كيف يمكن أن نتصور الدولة وحالها الاقتصادية إن هي فقدت الأموال المساعدة في بناء المشاريع الإنتاجية أو بناء المرافق العامة بينما تكون مكنوزة لدى أفراد معينين. . الأمر الذي يفرض على المجتمع سلعاً محدودة أو مشاريع محدودة تخدم ـ فقط ـ رغبات أصحابها من الموسورين والأغنياء وذلك لديهم بمقدار ما تحقق لهم من أرباح مادية، وما عدا ذلك فلتذهب المبادىء والقيم إلى الجحيم. . وهو الذي يخلق طبقة المرابين والمرتشين والمستغلين وهو ما نراه ماثلاً للعيان في أنظمة الاستغلال

ـ الأنظمة الرأسمالية، أما في النظام الاقتصادي الإسلامي أو في ظل مبادىء القرآن فإن الأمر مختلف.. إذ قطع خط الرجعة مع مثل هؤلاء وهددهم بالعذاب في الدنيا والآخرة فقال..

﴿..وَالذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَـٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة 34-35].

إذن هو عالم بنتائج الاكتناز على الأفراد وعلى المجتمع ـ كيف لا ـ وهو عالم بكل شيء ـ ونتائجه، قبل أن يُخلق الشيء وتخلق نتائجه، ومهنة الاكتناز مهنة غير محمودة كما نرى ومساؤها كثيرة وهي تطال صاحبها أولاً وأخيراً ـ كما تطال المجتمع ـ.

وهي عادة من عادات البخل وسوء النية والتحايل على الأفراد.. كما أن عواقبها الاقتصادية كثيرة وحتى غير الاقتصادية ـ كما رأينا ـ ففي تجميد الأموال ووقف نشاطها ـ وقف لنشاط المجتمع ـ الاقتصادي كما أن الاكتناز قد يؤدي إلى رذيلة أخرى هي أيضاً اقتصادية وهي رذيلة الاحتكار ـ وكلا الرذيلتين أساسهما الأخلاقي واحد وهي النزعة الفردية التي تقف أمام حقوق الآخرين ودينهما فرق تسد، وتلك صفة من صفات الأنانية.. وهي ملازمة للأنظمة الرأسمالية.

وأنظمة تنتشر فيها تلك الأوبئة والأمراض لا شك أنها هالكة لا محالة إن عاجلاً أو آجلاً إن لم تدمرها الأمم الأخرى فإنها ستدمر نفسها بنفسها ـ فبذرة الفساد موجودة والتطاحن بين الأفراد سيظهر على السطح ـ مهما بقي من العمر تحته ـ.

أما ظاهرة الاحتكار..

فهي إلى حد بعيد تشبه تلك الرذيلة وهي نوع من الادخار غير المشروع.. وأكثر ما يظهر هذا النوع في احتكار السلع وحاجيات الآخرين ـ واحتكار إنتاج السلع المهمة ـ.

وطبعاً الهدف من هذا السلوك المادي، هو:

1 ـ استغلال حاجات الآخرين وفرض الهيمنة على أفراد الشعب والتسلط على رقاب العباد.

2 ـ إخفاء السلع والمواد عند توافرها ومن ثم إخراجها للبيع في حال ارتفاع أسعارها وفي هذا رغبة في الربح كبيرة ولا تحدها حدود.. ولا تنظر إلى مصالح الآخرين وحقوق الناس إنما المادة حق كل شيء في عرف هؤلاء.

3 ـ إن من يفعل هكذا فعل لا يجد لديه الرادع الذي يردعه عن المتاجرة بالسلع الممنوعة كالمخدرات والخمرة وأنواع الفواحش الأخرى، لأن الهدف هو المال ليس إلا..

أما أثر ذلك في الاقتصاد فهو كبير وسيىء.. ويمكن أن نحدد بعض المساوىء.

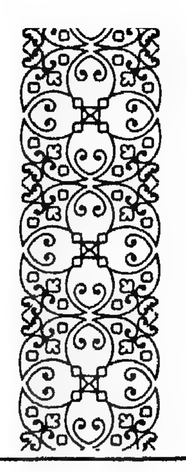
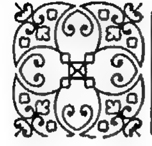
1 ـ اختفاء بعض السلع وسيما الضرورية فيها وذلك أيضاً منافي للدين والأخلاق.

2 ـ ارتفاع الأسعار ومن ثم حصول التضخم الاقتصادي ـ وهو الذي يقض مضاجع الأنظمة الرأسمالية هذه الأيام..

3 ـ ظهور بعض الفئات المستغلة في المجتمع ممن يتعاملون بالخفاء مع هؤلاء.

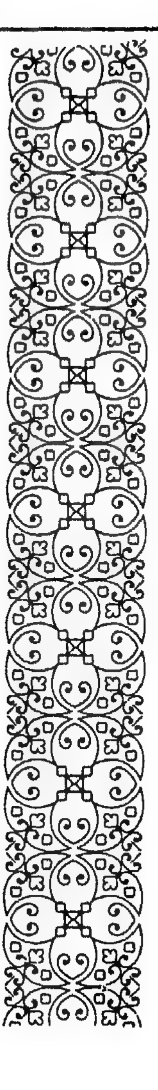
4 ـ نماء بذرة الأنانية في المجتمع بشكل يلفت النظر مما يؤدي إلى الصراع المتزايد بين الطبقات..

تلك بعض المساوىء الرئيسية ولكن هناك مساوىء أخرى تتفرع عنها نتركها للاستنتاج الشخصي.

النقود والأموال

بين الوسيلة والفتنة



فتنة المال

وهكذا نرى، أن الأموال تارة ما تحمل الخير لصاحبها وتارة ما تحمل الويل وسوء العاقبة.

والحق، إن الإنسان بطمعه وجشعه هو الذي يقحمها على فعل الشر وارتكاب المعاصي، وذلك حين يدفعها أو حين يمسك بها فهي عزيزة عليه كيف لا ـ وقوله تعالى واضح في هذا..

﴿الْمَالُ وَالْبَنُون زِينَة ٱلْحَيوٰةِ الدُّنْيَا..

وقال ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾... [الفجر 20].

ولمركزها العظيم من نفس الإنسان وقلبه، جعل الله فيها الفتنة والاختبار شأنها شأن الزوجة والأولاد فيقول تعالى:

﴿وَاعْلَمُوٓاْ إِنَّمَآ أَمْوٰلُكُمْ وَأَوْلٰدُكُمْ فِتْنَةٌ...﴾ [الأنفال 28].

وهي لا تحتل مكاناً مرموقاً من النفس فحسب بل هي تحتل الجزء الأعظم من حياة الإنسان متى ملكت عليه عقله وقلبه، ولمكانتها تلك من النفس والعقد والقلب والحياة أصبحت وسيلة عظيمة لتحقيق وعد الشيطان، ذلك الوعد الذي قطعه على نفسه حين قال لربه:

﴿... أَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۞ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ..

﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف 14- 15- 16].

وفعلاً كانت وسيلة المال أعظم وسيلة لإغواء الإنسان.

قال تعالى: ـ

﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَالِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُوراً﴾ [الإسراء64].

ولكن بعد أن عرفنا أن المال فتنة للإنسان وهي وسيلة الشيطان الفريدة في إغواء الإنسان فإنه يترتب علينا الآن معرفة الصور والظواهر التي يوضع فيها الإنسان محك الاختبار والفتنة.

في المجال الديني والأخلاقي

أولاً ـ حب الانشغال بالأموال

الاشتغال بالأموال ومتاع الدنيا وزخرفها عن عبادة الله حتى لكأنها تأخذ مكانة الرب وهو يلهث في الحصول عليها الإنسان، أو هو وسيلة للتقرب إلى الله قال تعالى: ـ

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المنافقون 9].

ناهيك عن ذلك، وزيادة في الابتعاد عن الرب أو عبادته ينشغلون في اكتناز الأموال وجمعها ـ برغم أن عواقب الانشغال سيئة جداً ـ على المشغول بالمال، عن عباده الله، فكأنه وقع في شرك الشيطان أو سقط في فتنة المال.

قال تعالى: ـ

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . .﴾ [التوبة 34].

فالاشتغال بالمال وكنزه من الذهب والفضة هو انشغال للنفس عن ذكر خالقها والنفس بطبعها أمارة بالسوء، وهذا الانشغال لا بد أن يضلها ضلالاً مبيناً لا صحوة بعده، وينسحب ذلك أيضاً على العقل فيصبح جمع المال وكنزه شغله الشاغل بعدها

لا يتثبت من أمور الحياة الأخرى. فهذا الأمر لا بد أن يطمس على القلب، ويصبح على قلوب المشتغلين بالأموال أو اكتنازها أكنة وأغطية لها أقفال بحيث لا يتدبرون شيئاً واحداً من أمور الحياة الأخرى، وبذا يوقعون أنفسهم في التهلكة لعدم الإنفاق في سبيل الله.

﴿وَأَنْفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ..﴾ [البقرة 195].

حب الإنفاق

الصورة الأخرى هي حب الإنفاق وفي هذه أصعب فتنة إذ يكون الإنفاق شاذاً ومتطرفاً ولا يتخذ سبيل الوسط وكما أن الإنفاق لا يكون في سبيل الله بل في سبيل الشيطان للصد عن سبيل الله.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنْفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [الأنفال 36].

رغم أنهم يعلمون أن الإنفاق في سبيل الله هو أحسن الأعمال.

﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَنْ يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 261].

ويزيد في وصف الذين ينفقون في سبيل الله فيقول:

﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة 265].

وهكذا يستمر في رسم الصورة القائمة أمام الذين ينفقون في سبيل الشيطان ويضعهم أمام الصورة الأخرى صورة الخير والإنفاق في سبيل الله ليختاروا الطريق السليم، وهكذا يكون الاختبار واضحاً وجوانبه أيضاً واضحة.

حب التعامل مع الناس

أما هذه الصورة فهي صورة التعامل مع الناس بالأموال وفيها أعظم فتنة. . فترى الإنسان المستغل لحقوق الآخرين ـ لكي يوفر مالاً كثيراً ـ يلجأ إلى طرق شتى ـ

ففي الوزن يبخس الناس أشياءهم ـ فإن أخذ من الناس لا يأخذ إلا مكيالاً وافياً وإن أعطاهم يلجأ للبخس وانقاص الكيل ـ فرغم أن الله قد ذكر ذلك وأنه من وسائل الشيطان ـ في فتنة الإنسان وإغوائه إلا أنه منكب على عمله هذا. .

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين 1-3].

وقال: ـ

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ، قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ. . .﴾ [الأعراف 85].

أو يلجأ إلى وسيلة أخرى، وهي أيضاً، من عمل الشيطان وهي وسيلة الربا ـ

فقد جاء في القرآن: ـ

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ. . .﴾ [البقرة 275].

ولمضار هذه الوسيلة على المجتمع بشكل عام والأفراد بشكل خاص إن اقتصادياً أو أخلاقياً لما تنطوي عليه من استغلال حاجات الآخرين واستغلال ظروفهم المادية، فإنها تدخل ضمن الجرائم الاقتصادية، وعليه كان الاشتغال في الربا جريمة يعاقب عليها صاحبها إن في الدنيا أو في الآخرة ـ بل يستعد صاحبها لحرب من الله ورسوله. .

﴿يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة 278 — 279].

تلك هي صورة أخرى من صوّر الافتنان بالأموال وكانت عاقبة ذلك وضحية.. وكان الأجدر بالإنسان أن يأخذ هذه الصورة المثلى.

﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُواْ فِي أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم 38-39].

ومن فضل الله علينا وعلى الناس جميعاً أنه يضع صورة الخير بأحسن صوره وصورة الشر بأبشع صوره ويقول للإنسان هذا موضوع الاختبار فاختر أيهما يصلح لك....

وهناك صورة أخرى وهي تحدث حب التعامل مع الحكام والمسؤولين أو ما يسمى بالرشوة وإعطاء الأموال بغير وجه حق.. أو أخذها أيضاً بغير حق.. وهذا ما رفضه القرآن..

﴿وَلَا تَأْكُلُواْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة 188].

وقال: ـ ﴿وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰماً﴾ [النساء 5].

والحق هناك صوّر كثيرة لفتنة المال إما في الصرف والإنفاق وبالأخذ والعطاء وكلها تؤثر في سلوك الأفراد وأخلاقهم كما لها التأثير الكبير في الاقتصاد لما في ذلك من تبديد للموارد وإسراف لا مبرر له في الإنفاق كما أنه مجلبة لارتفاع الأسعار والتضخم المالي ونشوء طبقات تتصارع فيما بينها وسيما ظهور طبقة المترفين الذين يعيشون في الأرض فساداً أو يدمرون الأمم بفسادهم وهذا واضح في قوله تعالى: ـ

﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيراً...﴾ [الإسراء 16].

في المجال الاقتصادي

حين يكون الإنتاج الطبيعي هو العمل الرئيسي في المجتمع الإسلامي فإن مسألة النقود والأموال تصبح سهلة التطويع ولا مشاكل من ورائها لأن الاعتماد الرئيسي هو على إنتاج السلع والمواد وهذا هو الذي يهم المستهلك إذ لا يهمه كثيراً وجود الأموال ووفرتها بقدر ما يهمه توافر الحاجيات والمواد والسلع ـ إذ ما نفع الأموال والنقود إن لم تتوافر السلع والحاجيات في السوق ـ ولكن في توافر السلع والحاجيات والمواد الغذائية يصبح من السهل الاستغناء عن النقود والأموال، ولكن الذي نراه الآن هو العكس وهو أن النقود من الذهب والفضة قد سلبت المواد والسلع أهميتها الأساسية وأصبحت السلعة تابعة للنقود. من لا يملك النقود لا يستطيع العيش ولو ليوم واحد، وهذا أيضاً من أبرز مساوىء الحضارة ـ الرأسمالية والشيوعية ـ فهي التي كرست مثل هذه الحقائق المشوهة فالسلعة لا قيمة لها بحد ذاتها إن لم توجد النقود والأموال، وأما الأموال فهي دائمة القيمة بل هي مخزن القيمة، وبها يمكن الحصول على السلعة بكل سهولة. . وعليه يكون مالك الأموال هو المالك لكل شيء حتى وهو لم يفعل شيئاً. . أو لم يساهم في عمله الإنتاج.

فكم من الأفراد الذين لا يعملون ولا ينتجون اللهم إلا أنهم يملكون الأموال والنقود التي هيأت لهم سبل الحياة المترفه فاشتروا بها الناس واشتروا بها الحاجيات، والسلع، بل واحتكروا ما أنتجه الآخرون، في مخازنهم وبيوتهم. . وهكذا هم يمارسون الاكتناز ويمارسون الاحتكار ولا ينتجون شيئاً مما يأكلون. .

أليس هذا قلب للحقائق، أليس هذا هو الذي خلق المشكل الاقتصادي وانحرف بالنقود عن وظيفتها الأساسية في تبادل السلع، بين المنتجين والمستهلكين.

فالوظيفة الرئيسية للنقود يجب أن تبقى كما هي: ـ وسيلة للتبادل. .

والحق كانت تلك الوظيفة هي الوظيفة الشرعية للنقود وهو ما نراه في كثير من

الآيات القرآنية حين تأمر بالإنفاق وسرعة التداول والحركة للأموال، وتحريم الاكتناز والاحتكار بها.

فالوضع الطبيعي هو انتشار الإنتاج الطبيعي الأمر الذي يزيد من السلع والمواد الغذائية في المجتمع ومن ثم يتم التعامل بين الناس بسهولة أكثر..

فهناك الذي ينتج الحبوب بكميات كبيرة في مشروعه الزراعي وهو متخصص بهذا العمل ـ بعد أن أصبح التخصص قضية مسلم بها من حيث الوفرة في الإنتاج وخفض التكاليف ـ.

وهناك الذي ينتج الفواكه أيضاً بكميات كبيرة من برتقال وتفاح وموز إلخ.

وهناك الذي ينتج في مشروعه الإنتاجي اللحوم والحليب والزبدة والصوف وغيرها من المنتجات الحيوانية المباشرة.

وآخر ينتج الدواجن والبيض والطيور بأنواعها.

فهؤلاء المنتجون الأربعة، ومثلهم في المجتمع الإنتاجي كثير.. يبحثون عن وسيلة لتبادل السلع فيما بينهم.. فأنفق الجميع مثلاً على أن تكون قطعة من الذهب أو الفضة لها قيمة معينة عند التبادل ولكن بحد ذاتها لا قيمة لها.. فقط قيمتها.. حال نشوء عملية التبادل.. في تلك الحالة يبقى جميع المنتجين مسرورين من هذه العملية التبادلية لأنها سهلت عليهم عملية الحمل والنقل عند التبادل.. وكل مادة تقيّم بمقدار معين من تلك القطع المعدنية أو الورقية..

في تلك الحالة تبقى عملية النقود في التبادل عملية فرعية ثانوية لا تأثير لها على مسيرة الإنتاج الحقيقية ويبقى الجميع منكبين على عملهم بهمة ونشاط وهذا النموذج المثالي من الاقتصاد هو الذي يخلو من المشاكل النقدية، وهو الذي يدعو له الاقتصاد الإسلامي القائم أولاً وأخيراً على الإنتاج الطبيعي، أما ما نراه فهو نتاج الأنظمة الرأسمالية أو الشيوعية، تلك الأنظمة التي أعطت للنقود قيمة لا تستحقها فأصبحت اقتصاديات العالم كله قائمة على النقود والمصارف والأموال والذهب والفضة مما أفقد المواد الغذائية والسلع أو الحاجيات أهميتها الأساسية بالعمل فانصرف الناس عن

الإنتاج الطبيعي ـ إلى المتاجرة بالأموال والنقود بأنواعها المختلفة المعدنية، من الذهب والفضة ـ والورقية، وبقي الإنتاج يتراجع إلى الوراء فقلت المواد الغذائية وعلى رأسها المادة الرئيسية الحبوب، ومما زاد الطين بلة والنار أواراً أن الدول أخذت تلقي بإنتاجها في البحر مقابل مزيد من الأسعار والأرباح والنقود. هذا هو فكر الحضارة الغربية وهذا هو نتاج الفكر الرأسمالي. فكانت الطامة الكبرى على الأمم والأفراد وزاد الفقير فقراً وامتلك الغني كنوزاً من الذهب والفضة واشترى بها الإنسان وسخّره من أجل تأمين حاجياته فقط. . وهكذا كانت بداية انتشار الظواهر السيئة، الاقتصادية وغير الاقتصادية وزاد الظلم الاجتماعي وانتشر الجوع والفقر وزاد عدد المتوفين من الجوع في كثير من بقاع العالم. .

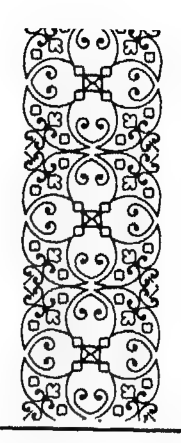
نفس الشيء حدث في مجتمعاتنا بعد أن حل النفط وإنتاجه محل الإنتاج الطبيعي. . كثرت النقود والأموال وزادت تجارة الأموال ووسائل الربح الأخرى وبعدها دخلت النقود والأموال إلى المصارف الأوروبية وهي المصارف نفسها التي أعطتها مقابل النفط. . ومقابل ذلك خلت الساحة من الإنتاج فأقفرت الأرض ويبست المزروعات، وتوقفت المصانع وتلفت الآلات ـ والسبب هو انصراف الناس عن العمل الطبيعي المنتج وهو الذي خلق نقصاً في السلع والحاجيات والمواد ـ مما أدى بالمسؤولين إلى استيراد ما يحتاجه الناس من الحبوب واللحوم والفواكه والخضار وهي الأجهزة الكهربائية والإلكترونية إلى غير ذلك من الكماليات الأخرى، ولو فكر أولئك الذين يمسكون بدفة المسؤولية كيف يكون المصير فيما إذا نفدت مخزونات النفط من هذه الأرض المعطاءة ونفدت بالتالي معها الأموال المكنوزة أو توقفت المصارف الأوروبية عن دفع الأموال وجمدتها في مصارفها، وكيف يحصل للشعوب التي التمست سبيل العيش في الوظيفة والخدمة العامة والتجارة والبيع والشراء والسمسرة بعدها كيف تفعل أيضاً.

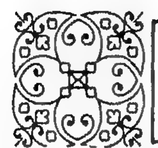
وقد أقفرت الأرض من السلع والمواد الغذائية وأقفرت الأسواق من السلع والمواد الكمالية ناهيك عن نفاد مادة النفط وتجميد الأموال. . .

لا ريب أن تلك هي فتنة المال التي ذكرنا بها القرآن وحذرنا منها فهي تحمل

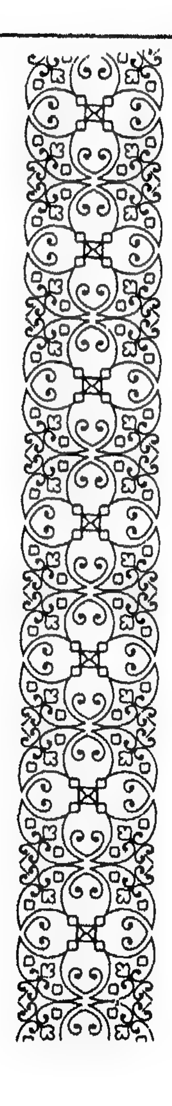
السوء والفحشاء في الدنيا وتحل العقاب والعذاب في الآخرة، وإن كانت بالتشبيه القرآني من ضمن زينة الحياة الدنيا إلا أنها تحمل في طياتها أسوأ العواقب، وإلا لِمَ نرَ القرآن يحذرنا من فتنة المال والنقود بأنواعها ولم يحذرنا من العمل والإنتاج في الأرض والحقل والمصنع.

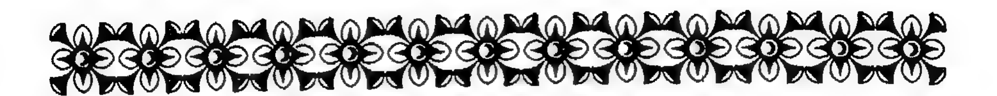
صحيح أن للمال أو النقود وسيلة شريفة يمكن بها الإنفاق في سبيل الله ويمكن بها القيام بوظيفة التبادل ولكن الصحيح أيضاً أنها تحمل سوء العواقب إن هي خرجت عن المهمة الرئيسية.





القرآن والملكية





مصدر الملكية

بادىء ذي بدء، علينا أن نسجل حقيقة إسلامية تبقى مرسومة عبر الزمن وهي أن الملك لله أولاً وأخيراً ـ فهو الخالق لكل شيء ـ .

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام 101].

إذن ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة120]. وعليه ـ فإن ما في الأرض هو من صنع الله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ ولا شريك ولا وسيط ولا ولد له ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ﴾.

وهكذا تكون الأرض لله ﴿يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ..﴾ [الأعراف 128]. ويوم الانتهاء تعود إليه ويرث الله الأرض ومن عليها..

تلك حقيقة دينية ولكنها أيضاً اقتصادية لما تنطوي عليه من حقائق أخرى أهمها:

أولاً ـ «**الأرض ليست ملكاً لأحد**» وإنما الأرض تعطى من أجل الانتفاع بها وإعمارها ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود 61].

ثانياً ـ لكل إنسان حق الانتفاع لأن الناس عند الله سواء كيف لا وهم ـ خلق الله.

ثالثاً ـ لا يجوز استغلال الأرض بشكل مجحف ـ وإنما لا بد أن تقسم بين الناس بالعدل والقسطاس حتى يصل الجميع إلى حقوقهم الشرعية في الانتفاع، وبذا تكون

الفرصة قد فتحت أمام الجميع للعمل والاستثمار أما الاستحواذ على الاقطاعيات والأراضي الشاسعة ودون استغلالها أو زراعتها فهذا ما لا ترضى به لا شريعة الدين ولا شريعة الدنيا.

من ذلك نصل إلى مصدر الملكية ـ وطريقة نشوئها ـ .

العمل أساس الملكية

نعم نخلص مما تقدم إلى أن الملكية تعطى من أجل الانتفاع والعمل. . والمعطي لها هو الله. . ولا أحد سواه ـ وهذا يعطي الملكية عنصراً جديداً وهو ما خلا منه النظامين ـ الرأسمالي ـ والشيوعي، وهذا العنصر تمثل بتلك الحقائق المذكورة آنفاً وأهمها العدل والمساواة ـ في الامتلاك ـ فكل إنسان قادر على العمل، له الحق كل الحق في امتلاك قطعة من الأرض للانتفاع بها، هذا حقه المشروع والممنوح له ـ من المالك الأول ـ أعطى له لكونه إنساناً. . ومن ثم لكونه مواطناً يعيش على الأرض التي له حق الانتفاع فيها. . ولا أحد يستطيع أن يسلبه ذلك الحق، فإن حاول أحد فعل ذلك ـ فقد حق عليه القول. . وباء بغضب من الله. . ومن ثم دخل باب الظلم ليسكن مع الظالمين. . ومن هنا تبدأ شرعية البحث عن الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه. . أما أن تتراكم المظالم ويكثر الذين يمارسون الظلم وعلى أثر ذلك تنشأ الإقطاعيات والطبقات والصراعات بين الظالمين والمظلومين. . ويُبت في ذلك بشكل توفيقي وإصلاحي، فهذا ما لا يرضى به الله لعباده.

من ذلك يمكن أن نضع استنتاجاً ونقر حقيقة يرضى بها الله وتشكل قاعدة ثابتة في الملكية. . وهي أن العمل يشكل أساساً شرعياً للملكية، وكذلك المواطنية الصالحة. .

ولكن العمل وهو الأساس لصنع الملكية قد يتعرض لمغالطات أو تأويلات كثيرة إن في القول أو في العمل. .

فقد يلجأ أحدهم إلى استغلال الآخرين أو استغلال ضعفهم أو حاجاتهم ومن ثم يرضخهم للعمل معه وبذا يمتلك أراضي شاسعة لمجرد أنه يعمل ويشتغل بها

ـ هذا يمكن أن يحدث في مجتمع غير عادل منهجه غير منهج القرآن واستخدم فيه قانون العمل كمنشأ للملكية لمجرد الإصلاح والتوفيق، أما منهج القرآن الاقتصادي فهو متكامل لا يؤمن بمثل ذلك التحايل ـ فإن كان المجتمع إسلامياً عادلاً ومنهجه منهج القرآن فعلى الناس أن لا يأخذوا ببعض ذلك المنهج ويتركوا البعض الآخر فالذي استغل ضعف الآخرين لم يكن ليفعل ذلك لولا تهاون المجتمع ورضوخه للتسلط الفردي الرأسمالي. وهذه مهمة المجتمع في إحقاق الحق وإعطاء الفرص العادلة للجميع ليعملوا بحرية وانطلاق. . حال توافر ذلك فلن يجد هذا الرأسمالي عمالاً يمارس عليهم الظلم والاستغلال. . مما يضطره لأن يعمل بمجهوداته الذاتية أو بمشاركة الآخرين على حد سواء في تلك الحالة تنشأ الملكية العادلة.

ونفس الشيء يمكن تطبيقه على أصحاب الأموال القادرين على امتلاك الآلات والأدوات التي تسمح لهم بامتلاك الأراضي الشاسعة والأطيان الواسعة والإقطاعيات لمجرد أنهم قادرون على استغلالها هذا يحدث في المجتمع غير الإسلامي أما المجتمع الذي نحن بصدده ـ منهجه منهج القرآن فلن يحصل هذا أيضاً لأن المجتمع يوفر مثل تلك الآليات للجميع وسيما حين تتوافر الجمعيات التعاونية الإسلامية والمنشآت الشعبية التي توفر كل الاحتياجات عن طريق مشاركة كل الأفراد فيها وفي دعمها ليتسنى لها خدمة المزارعين والمشتغلين بالأرض.

وهكذا تتضح معالم الملكية العادلة بعد أن اتضحت مصادرها وأسس تكوينها وتلك هي الملكية الخاصة.

ملكية الأموال والمواد

نعم تلك هي الملكية الخاصة من الأرض. . وملكية الأشياء الأخرى من المال والبيت والسيارة. . إلخ أو الأشياء التي تعتبر ثمرة العمل في الأرض كيف تكون. . حين يتحقق العدل وفق منهج القرآن الاقتصادي ويأخذ كل فرد نصيبه من الإنتاج ـ أو من الأرض بادىء ذي بدء ـ فإنه يصبح طليقاً في أرضه حراً في مزرعته أو مصنعه وحريته تلك في أرضه وملكه الذي ينتفع به ومنه ـ ترتب عليه مسؤوليات أخرى

ليكون مواطناً صالحاً نافعاً لنفسه ولأسرته ولوطنه ـ فتلك صفات الإنسان المؤمن، إنها الصفات المترتبة على مبادىء القرآن تعرف الحقوق وتعرف أيضاً الواجبات ـ وما دام الأمر كذلك ـ وهو يعرف أن منهج القرآن متكامل في الاقتصاد.. وفي الأخلاق.. نعم إن عرف هو كل ذلك فإن التعامل معه يصبح سهلاً ميسوراً لأن نفسه، نفس المؤمن، ولن تتعالى أو تتكبر أو تظلم أو تستغل.. وهذا الإنسان هو الإنسان الاقتصادي الرشيد وعليه.. يمكن أن نقول: إن ملكية المال محدودة بمبادىء معينة تفرضها التزامات معينة نحو الوطن والمواطن ونحو الدين فالإنسان الاقتصادي المؤمن يلتزم بأمور اقتصادية ـ أخلاقية منها:

1 ـ الإنفاق في سبيل الله ـ هو هاجس الإنسان المؤمن الأخلاقي ولكن لا يعني ذلك أن يُفْرط في الانفاق فهذا أمر نبه إليه القرآن في منهاجه ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ...﴾ [الاسراء: 29].

2 ـ الاكتناز أو الاحتكار هو أمر غير وارد أصلاً في فكر القرآن الاقتصادي والإنسان الاقتصادي الرشيد يفعل بدلاً من ذلك أمراً يساهم فيه يرفع مستوى المعيشة له ولأسرته وكذا يدعم اقتصاد أمته وذلك عن طريق الاستثمار في المشاريع والمنشآت ـ أن يتحول المال المكنوز غير العامل ـ إلى مال عامل وفعال..

3 ـ الإنسان الاقتصادي المؤمن والرشيد يقبل من امتلاك الأشياء والسلع ما هو ضروري لحياته وظروفها وظروف الحياة تتغير فقد تكون الأولويات في زمن هي غيرها في زمن آخر ولكن هناك مبدأ عام على أمور معينة مثل:

أولاً ـ الحاجات الأساسية والضرورية للغذاء، من طعام وشراب.. إلخ.
ثانياً ـ المركوب أو السيارة.
ثالثاً ـ المسكن.
رابعاً ـ العلاج.
خامساً ـ العلم.

لا بد أن تكون الملكية بمقدار ما تتطلبه الحاجات الأساسية فقد يملك الإنسان بيتاً ومركوباً ولكنه يحتاج إلى مدخرات نقدية تفي بأشياء أخرى مثل الطعام والشراب

والعلاج وكذلك التعليم . . صحيح أن بعض الاحتياجات معنوية ولكنها تحتاج إلى دعم مادي ونقدي . . كل ذلك مكفول للإنسان في منهج القرآن ولكن مع الالتزام بمبدأ عدم الاكتناز والاحتكار فقد يملك مالاً لمواجهة تلك المتطلبات ولكن لا بد من تشغيلها لئلا تصبح عند تجميدها وبالاً على الفرد وخسارة على المجتمع.

تلك أمثلة فقط لبعض أشياء الملكية الخاصة ولكن لم نحصر كل الأشياء ـ فقد يكون مزارعاً ولديه جراراً أو مواد آلية فكل هذه المواد العاملة التي هي بحوزة الإنسان العامل تمثل ملكية خاصة لا يجوز لأحد كائن من كان انتزاعها منه لأنها تدخل في متطلبات الحياة الاقتصادية العاملة وكأنها رأس المال العامل بدونها لن تتحقق الوسائل الأخرى الضرورية لإشباع الحاجات الضرورية . .

الملكية العامة

أما الملكية العامة ـ فأمرها مختلف لأن الأرض وما عليها هي ملك الجماعة أو الفئة المعينة التي تسكن أرضاً معينة وملكيتها تنشأ من وجودها على تلك الأرض . . وهي بالتالي هبة من الله وهذا لا ينطبق على من يقتطع أرضاً بالقوة ويحل محل أصحابها فأرض الله واسعة، ولكل أمة متسع فيها. أما الطرد والأخذ بالقوة فهذا مرفوض في منهج القرآن لا بل أعد الناس لمقاتلة الغزاة والمحتلين وأفرد لذلك شريعة ومنهاجاً متكاملاً . . وقد جاء في آيات واضحة وكثيرة ـ برامج عن الأعداد والاستعداد ومقاتلة العدوان للدفاع عن الوطن والدين . . ولكن المقام هنا لا يتسع لذكر ذلك.

والملكية العامة بالمفهوم الاقتصادي المتعارف عليه هو ما تحتكره الدولة أو الأمة أو الشعب ـ لنفسها، وتضعه مباشرة تحت تصرفها لتوزعه بين الناس بالعدل ـ فالأرض كلها تمثل ملكية عامة لا يجوز لأحد الأفراد أن يستفرد بها أو يطرد الناس من على ظهرها ولكونها ملكية عامة تخضع للسلطات العامة في الدولة ـ فإنها توزعها على الناس بالعدل والقسطاس لانتفاع الناس بها كل وقدر مجهوداته هو ومن بحوزته من الأولاد . . والمفترض أن لا يحرم من حق الانتفاع أي إنسان كان . . فالجميع عيال الله . . والملك لله وحده . . أما الذي نراه في المجتمعات الحديثة من وجود مؤجر

ومستأجر ومالك وغير مالك. . إلى آخر التقسيمات، فهذه تراكمات المظالم عبر السنين والعصور الغابرة ـ فهناك الذي يملك مئات الهكتارات وهناك الذي لا يملك شيئاً . . وهذه والحق مسؤولية القائمين على الملكية العامة والحق العام والمصالح العامة ولا يشك اثنان أن المحسوبية والرشوة والظلم والاستغلال كل تلك الظواهر كانت سبباً مباشراً لظهور مثل تلك الفوارق الطبقية والاحتكارات الرأسمالية ـ حتى المواد الأساسية ـ هي الأخرى أُخضعت لتلك الاحتكارات الفردية وكان المفترض أن تبقى ضمن الملكيات المضمونة للجميع وهو ما التزمت به دولة الإسلام من يوم نشوئها فكان الكلأ والماء والنار. . ملك الجميع وفيه الناس شركاء، واليوم اتسعت دائرة الملكية العامة ـ غير ما ذكرناه ـ إذ يمكن أن ندرج بعض الأمثلة الأخرى ضمن الملكية العامة.

خيرات الأرض وكنوزها ـ من ماء وأنهار وبحار وما تحوي في داخلها ـ كل ذلك يبقى ملكية عامة لينتفع بها كافة الناس ويوزع بينهم بالعدل والقسطاس دون ظلم أو عدوان.

المعادن ـ من ذهب وفضة ونحاس وقصدير. . إلخ نعم كل ذلك يدخل ضمن الملكية العامة لينتفع بها كل الناس أيضاً.

ثروات النفط والغاز وغيرها من الثروات تدخل في بند الملكيات العامة تصرف وتستثمر ويطال ثمارها الجميع. . تلك هي البنود الرئيسية للملكية العامة. . ويمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية والكهرباء وجميع المرافق العامة التي قامت بإنشائها الدولة من المال العام ومن أجل الصالح العام. .

توزيع الملكية (الإرث)

وتأكيداً على ملكية الإنسان الخاصة لكل ذلك، فإن القرآن جاء بمبادىء التوزيع العادل لتلك الملكية العادلة. . وقد أوضحها بنصوص قرآنية لا تقبل الجدل. . وتلك المبادىء العادلة في التوزيع جاءت في بند الإرث ـ وهو كيفية توزيع الملكية حال الوفاة لأنه افترض أن الإنسان لن يموت وهو صفر اليدين حتى ولو سار

على الدرب القرآني بكل دقة ـ في الإنفاق أو في الإنتاج بل بالعكس.. إن هو سار على نهج القرآن والتزم بمنهاجه في العمل والإنتاج والتوزيع والإنفاق فبكل تأكيد سيبقى له ملكية جيدة تكفي لورثته من بعده تكفيهم السؤال وتؤمن لهم حياة مستقبلية هانئة وسعيدة فمجتمع القرآن لا وجود فيه لتعيس أو لحائر أو متردد أو محتاج لأن الناس فيه شركاء في السراء والضراء.. فهم فيه كالبنيان المرصوص يشد بعضهم بعضاً فإن ترك الشخص أرضاً عاملة أو مالاً عاملاً أو بيتاً أو سيارة فإن ذلك يخضع لنظام التوزيع العادل وهو الذي جاء بالنص القرآني..

فقد جعل للرجل نصيباً من الإرث وكذلك للمرأة..

قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَٰنِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَٰنِ وَٱلْأَقْرَبُونَ..﴾ [النساء 7].

ويضع القاعدة المثالية في التقسيم:

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء 11]. وقد راعى في هذه القاعدة المسؤوليات والالتزامات فالتزامات الرجل هي أكثر من التزامات المرأة إن في الزواج أو في الإنفاق أو تجاه الآخرين وفي حالة تعدد الأولاد من الذكور والإناث يقول:

﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء 11]. ويظل يوزع التركة جزءاً جزءاً كي لا تتركز في يد أحد من الورثة أو حتى اليتامى والمساكين وأولو القربى جعل لهم نصيبهم...

﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء 8].

أما نصيب الزوج من زوجته.. والزوجة من زوجها فيقول تعالى في محكم كتابه:

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ . . .﴾ [النساء 12].

نصيب الزوجة: ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم . .﴾ [النساء 12].

وأما نصيب الأخت من أخيها. . فيقول:

﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء 176].

تلك هي مبادىء الاقتصاد العادل وذاك هو الإنسان المؤمن الذي يعيش في كنفه قانعاً بما قسمه الله له وفي قناعته تلك يرحل عن الأرض وهو يملك أغلى وأثمن كنز ـ ففي القناعة كنز. . لا يفنى.

وهكذا نرى أن الإنسان المؤمن في المجتمع المؤمن والأخلاقي يعيش حياتين الأولى خاصة في بيته وشؤونه والثانية عامة مع الوطن وللوطن وكل عمله إن في البيت أو في المجتمع هو في سبيل الله فإن أصلح أحوال بيته فكأنه نفّذ أو قام بعمل صالح من أجل أسرته وأولاده ومن أجل رعايتهم وتربيتهم التربية الصالحة وإن هو عمل في المجتمع بإخلاص وتفانٍ فكأنه يعمل عملاً صالحاً لوجه الله وفي سبيل الله فالله لا يناله من الإنسان إلا التقوى والامتثال. .

هذا هو الفرق بين منهج القرآن الاقتصادي الأخلاقي وبين الأفكار الوافدة التي تكرس الأنانية والاحتكار أو ترفض الدين جملة وتفصيلاً. .

في القرآن: ـ الإنسان حر مطلق وبحدود تفرضها شريعة السماء العادلة علماً أنه يعمل ويملك ويتصرف بأمواله بكل حرية.

وفي القرآن: الإنسان يلتزم بمبادىء الجماعة وما تفرضه من حقوق وواجبات فيعطي من ماله بقدر ما يستطيع وينفق من ماله طائعاً مختاراً ابتغاء مرضاة الله امتثالاً لأوامره في العمل الصالح وهذا له معنى اقتصادي ومعناه دعم الوطن وأبناء الوطن

مادياً ومعنوياً.

وفي القرآن: ـ الإنسان ملتزم بالمبادىء والأخلاق وبالـدين ويعترف بـأن الله خالق كل شيء ومالك كل شيء..

هذا المنهج المتكامل والذي يمثل اعترافاً بحقوق الفرد والجماعة وحقوق الله ـ لا يضاهيه منهج إن في الشرق أو في الغرب كما رأينا ـ ففي الغرب الإنسان أناني بكل شيء.. هو الوطن وهو الرب.. وحريته مطلقة ما دام يملك المال والعمل.. وفي الشرق المادة كل شيء.. ـ الغرب فيه تأليه للإنسان.. والشرق فيه تأليه للمادة.. أما في المنهج الاقتصادي للقرآن فلا بد من هذه الثلاثية الله ـ الإنسان ـ المادة.

فهرس

